فريق العدالة والتنمية

التقرير السنوي

حول حصيلة فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب

السنة التشريعية الثانية 2012 ـ 2013
الولاية التشريعية التاسعة 2011 ـ 2016

أنجز هذا التقرير تحت إشراف : د. عبد الله بووانو، رئيس الفريق بمجلس النواب

www.pjdgroupe.ma

فريق العدالة والتنمية

الولاية التشريعية التاسعة 2011-2016

السنة التشريعية الثانية 2012-2013

التقرير السنوي

حصيلة فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب

حصرت هذه الحصيلة بتاريخ 6 أكتوبر 2013

مقدمة عامة

بعد مرور سنة من الولاية التشريعية التاسعة، استطاع فريق العدالة والتنمية بنوابه الجدد وتخصصاتهم المتنوعة وقدراتهم الاستيعابية العالية لوظائف المؤسسة البرلمانية من تحقيق التميز والتفوق على جميع الأصعدة، وفي مختلف المجالات والمهام التشريعية والرقابية والدبلوماسية والتواصلية وغيرها،وتأتي هذه الحصيلة لتؤكد ذلك.

فقد تقدّم الفريق هذه السنة بـ25 مقترح قانون، ولأول مرة في تاريخ مجلس النواب يتقدم فريق العدالة والتنمية بمبادرة تشريعية مشتركة مع فرق الأغلبية والمعارضة، و تهم مقترح قانون يُجرم التطبيع مع الكيان الصهيوني، زيادة على حرصه على التنسيق الدائم مع فرق ومجموعتي الأغلبية فيما يتعلق بتقديم التعديلات، حيث قدم أزيد من 402 تعديل على مشاريع القوانين التي جاءت بها الحكومة خلال هذه السنة التشريعية وعلى رأسها التعديلات على مشروع قانون المالية الذي تم تقديمها بمعية فرق الأغلبية.

وعلى المستوى الرقابي حافظ الفريق على الصدارة التي تبوأها خلال السنة التشريعية الأولى، حيث تقدّم في ما يخص الأسئلة بـ 1015 سؤال شفوي، و 2778 سؤالا كتابيا، كما وجّه نواب الفريق 1473 ملتمسا مكتوبا لمختلف القطاعات الحكومية.

وينضاف إلى هذا المجهود الرقابي تقديم عدد مهم من طلبات انعقاد اللجان الدائمة بمجلس النواب لمناقشة قضايا وطنية حساسة ومهمة بلغ عددها 74 طلبا ، وكذا المطالبة بتنظيم مهام استطلاعية مؤقتة بلغ عددها 24 طلبا، إضافة إلى قيام نائبات ونواب الفريق بزيارات ميدانية أهمّها زيارة مراكز عبور الجالية المقيمة بالخارج.

أما على المستوى التواصلي فقد استقبل الفريق العشرات من الهيآت المدنية والنقابية الوطنية والأجنبية، كما استضاف عددا من الفعاليات الدبلوماسية مما يبين أهمية الجانب التواصلي التمثيلي لدى نواب الفريق الذين فتح أغلبهم مكاتب للتواصل بالدوائر التي انتخبوا بها؛ ولعل أهم الأنشطة التواصلية التي دأب الفريق على القيام بها «قافلة المصباح» التي خلّفت صدى طيبا خلال هذه السنة، حيث غطّت أنشطة القافلة في دورتها السادسة 10 جهات بالمملكة، وتواصلت مع الآلاف من المواطنين من خلال تجمعات ولقاءات خطابية، فضلا عن تجميع المئات من ملفات المواطنين التي تهم المشاكل والعراقيل التي يعانون منها مع مختلف القطاعات الحكومية والمصالح الإدارية المحلية والمركزية.

و تفعيلا لدور الدبلوماسية البرلمانية في التعبير والدفاع عن مجموعة من القضايا الوطنية وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية، شارك نواب الفريق في العشرات من الملتقيات والمؤتمرات والمنتديات الدولية التي عكسوا من خلالها الصورة الإيجابية لممثلي الأمة المغربية.

وتعد اللقاءات الدراسية من أهم الأنشطة التي قام بها الفريق خلال هذه السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية التاسعة، حيث نظم تسع لقاءات مهمة عرفت نجاحا باهرا وخرجت بخلاصات وتوصيات تم تصريفها تشريعيا ورقابيا، وشكلت مناسبة للتواصل مع مجموعة من الخبراء في مختلف القضايا التي تلامس تطلعات المواطنين.

ويقدم الفريق من خلال هذه الوثيقة حصيلة رقمية مفصلة لأدائه خلال السنة التشريعية المنقضية، تقديرا لجهود نواب ونائبات الفريق، وتوثيقا لهذا العمل الذي لا يمكن إلا وسمه بالغزارة والجدية على كافة المستويات، كما تأتي هذه الوثيقة تيسيرا لتقييم عمل الفريق الذي بات يشكل القلب النابض لمؤسسة مجلس النواب باحتلاله الصدارة في غالبية أنشطة المجلس، ناهيك عن الالتزام والمواظبة على الحضور في اجتماعات اللجان والجلسات العامة فنسبة حضور نوابه تعدت 84 % خلال كافة الاجتماعات.

ومما لا يجب إغفاله أن الفريق كان دائم الحرص على رصّ صف الأغلبية، وعلى التنسيق مع مختلف مكوناتها في مجموع مبادراته، والتفاعل الإيجابي مع فرق المعارضة في كل القضايا التي تهم الشأن العام، ومن ذلك كما سبق بيانه، تقديم مقترح قانون يجرم التطبيع مع الكيان الصهيوني.

وختاما نرجو أن يجد الإخوة والأخوات أعضاء الفريق في هذا التقرير السنوي مادة مهمة تعكس مجهودهم، وتوثق مبادراتهم بما يترك بصمتهم في تاريخ هذه المؤسسة التشريعية، حتى ينهل منها الطالب والباحث الأكاديمي، وتشكل أداة للرقي بوظائف ممثلي الأمة، وتعيد للمؤسسة التشريعية مكانتها كما هو متعارف عليه في الديمقراطيات العريقة.

والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل

حضور متميز داخل الجلسات العامة

إحدى اجتماعات الفريق

المحور الأول:
تدبير الشأن الداخلي للفريق

1. أجهزة الفريق

بعد انتخاب الأخ عبد العزيز عماري مديرا عاما للحزب العدالة والتنمية على هامش المؤتمر السابع للحزب، قام الفريق خلال لقائه السنوي قبيل افتتاح السنة التشريعية الثانية، والذي عقده بمؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي وزارة التربية الوطنية بمدينة الرباط يوم الخميس 11 أكتوبر 2012، بإجراء عملية الاقتراع لاختيار الأسماء المرشحة لمنصب رئيس الفريق، وعضوي مكتب مجلس النواب (المحاسب والأمين)، وتبعا لمقتضيات النظام الداخلي للفريق تم رفع ثلاثة أسماء عن كل منصب للأمانة العامة لاختيار من تراه مناسبا وأهلا للقيام بالمسؤوليات المطلوبة، حيث صادقت على الأخ عبد الله بووانو رئيسا للفريق، والأخ عبد اللطيف بروحو محاسبا بمكتب مجلس النواب، والأخ عبد الصمد حيكر أمينا لهذا المجلس. وبذلك اكتملت تركيبة هياكل الفريق بمجلس النواب كالآتي:

عبد الله بووانو	رئيسا للفريق
محمد يتيم	نائبا لرئيس مجلس النواب
عبد اللطيف برحو	محاسبا لمجلس النواب
جميلة المصلي	أمينة لمجلس النواب
عبد الصمد حيكر	أمينا للمجلس
سعيد خيرون	رئيسا للجنة المالية والتنمية الاقتصادية

أما بخصوص تنظيم الشعب فقد حافظت أربعة منها على منسقيها، الذين اختارهم أعضاؤها بداية هذه الولاية وهي: شعبة الداخلية، وشعبة القطاعات الاجتماعية، وشعبة القطاعات الإنتاجية، وشعبة البنيات الأساسية. في حين قامت الشعب الأربعة المتبقية وهي شعبة الخارجية، وشعبة العدل، وشعبة المالية، وشعبة التعليم بتغيير منسقيها نظرا لالتزامات منسقيها بمسؤوليات أخرى، وبذلك صارت لائحة منسقي الشعب على الشكل التالي:

خالد البوقرعي	منسقا لشعبة الخارجية و الدفاع الوطني و الشؤون الإسلامية و المغاربة المقيمين في الخارج
عزيز الكرماط	منسقا لشعبة الداخلية و الجماعات الترابية و السكنى و سياسة المدينة
عبد اللطيف بنيعقوب	منسقا لشعبة العدل و التشريع و حقوق الإنسان
سعيد بنحميدة	منسقا لشعبة المالية والتنمية الاقتصادية
مصطفى ابراهيمي	منسقا لشعبة القطاعات الاجتماعية
إدريس صقلي عدوي	منسقا لشعبة القطاعات الإنتاجية
موح الرجدالي	منسقا لشعبة البنيات الأساسية و الطاقة و المعادن و البيئة
محمد بوشنيف	منسقا لشعبة التعليم و الثقافة و الاتصال

وبعد تولي الأخ عبد الله بووانو لرئاسة الفريق اقترح الأخ عبد الصمد حيكر لمنصب نائب الرئيس مكلف بالرقابة وهو ما صادق عليه الفريق خلال اجتماعاته الأولى من دورة أكتوبر السابقة، في حين إستمر الأخ محمد بن عبدالصادق في تحمل مسؤولية نائب الرئيس المكلف بالتشريع والأخ محمد رضى بنخلدون في تحمل مسؤولية نائب الرئيس المكلف بالتواصل.

2. تطوير منهجية عمل الفريق

أ. مراجعة النظام الداخلي للفريق

لمسايرة المستجدات الدستورية والنظام الداخلي لمجلس النواب، صادق مكتب الفريق على نظامه الداخلي خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 18 شتنبر 2013، ليرفعه لنظر الأمانة العامة التي صادقت عليه خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 21 شتنبر 2013، ويستجيب هذا النظام في مجموع فصوله لمتطلبات الفريق التنظيمية والمؤسساتية، ويشكل لبنة أساسية لتطوير أدائه، إذ يتفرد الفريق عن غيره من الفرق بمستوى مضمون نظامه الداخلي، على مستوى شكله وموضوعه وتفصيل مواده ابتداء من نشأة الفريق وتكوين هياكله وتنظيم وظائف ومهام ومسؤوليات أعضائه، وتدبير ماليته، وضمان تكوين نوابه، وتحديد حقوقهم وواجباتهم وانتهاء بتنظيم إدارته.

ب. لقاءات واجتماعات أجهزة الفريق

حافظ الفريق على منهجيته الديمقراطية في تدبير كافة شؤونه سواء داخل مكتبه أو على مستوى الفريق ككل، و إلى حدود أكتوبر 2013 ، عقد مكتب الفريق 41 اجتماعا اتخذ خلالها كما هائلا من القرارات تهم تدبير شؤون الفريق في كافة المناحي المرتبطة بالمهمة البرلمانية المنوطة بممثلي الأمة، وسيتم تذكير أعضاء الفريق واحدا واحدا بمحتويات محاضر تلك الاجتماعات لحصر ما تم إنجازه وتذكير المكلفين بما لم يتم إنجازه لسبب أو لآخر.

هذا مع تتبع دقيق لمجموع المراسلات والملفات التي تتم إحالتها على المنسقين لمعرفة الإجراءات التي تم اتخاذها بشأنها، وبهذا الصدد قامت الإدارة بإعداد مراسلات لإحالتها على المعنيين من الفريق حتى ينجزوا التكليفات المنوطة بهم في أقرب الآجال.

إحدى اجتماعات مكتب الفريق

كما عقد الفريق 34 اجتماعا دوريا خلال دورتي أكتوبر 2012 وأبريل 2013، استقبل خلالها العديد من الشخصيات المهمة من عالم الفكر والاقتصاد والسياسة حيث شكلت فقرة الاستقبالات تلك مادة تكوينية مهمة سيتم الإشارة إليها فيما بعد؛ وإضافة إلى هذه اللقاءات الدورية عقد الفريق العديد من اللقاءات الاستثنائية داخل المجلس أو خارجه بتأطير من الأخ الأمين العام رئيس الحكومة أو الإخوة وزراء الحزب لمناقشة جملة من القضايا والمواضيع الطارئة.

وشكلت الشعب إطارا مهما لدعم مبادرات الفريق حيث تقوم بتحضير العشرات من المقترحات وتقديمها لمكتبه، وكذا استقبال الهيآت المرتبطة أو ذات الصلة والاهتمام بالقطاعات التي تراقبها وتشرع لها، وإذا كانت حصيلة الفريق نوعية على مستوى الأرقام والموضوعات فبالإمكان الجزم بأن الفضل يرجع إلى مجهود الشعب ومبادراتها أساسا، أما بخصوص المجموعات الجهوية فلازالت تعاني من سوء التنسيق وضبط مواعيد انعقادها رغم الحاجة الملحة لها، الأمر الذي يتطلب تداركه في المقبل من هذه الولاية حتى تقوم بالمطلوب منها.

ودعما للمزيد من التنسيق بين أعضاء الفريق لتقوية أدائه ومضاعفة إنتاجه نظم الفريق لقاءا دراسيا تقييميا ب «ضاية رومي» أيام 15 و16 و17 مارس 2013، أطره الأخ الأمين العام وعدد من وزراء الحزب، كما تم استعراض الحصيلة الجزئية لدورة أكتوبر ومختلف التقارير التي دأب الفريق على مناقشتها، وخرج هذا اللقاء بالعديد من التوصيات التي سيتم إلحاقها بخاتمة هذه الحصيلة، ونؤكد في هذا الإطار بأنه قد تم إنجاز وتنزيل غالبيتها إن لم نقل كلها.

إحدى الاجتماعات الأسبوعية للفريق

3. تخليق العمل البرلماني - المواظبة على الحضور

حافظ الفريق على بريقه وتميزه على مستوى حضور نوابه داخل اللجان النيابية الدائمة أو خلال الجلسات العامة، الأمر الذي شكل دعما مستمرا وقويا لوزراء الحكومة حين تقديم مشاريع القوانين التي تخص قطاعاتهم أو مناقشتها، أو خلال استجابتهم لطلبات انعقاد اللجان التي تقدمت بها مختلف الفرق النيابية لمناقشة مواضيع وقضايا مهمة وحساسة همت مختلف القطاعات.

وقد كان فريق العدالة والتنمية سباقا في تفعيل مسطرة ضبط حضور ممثلي الأمة، وكان له الفضل بعد مناقشة الأمر داخل مكتبه أو خلال اجتماعاته الأسبوعية في عدم تبني تعميم التعويض عن الحضور لما يشكله من زيادة غير مبررة ،كما حرص ولا زال في الدفاع عن تمكين النواب والنائبات الأباعد من الوسائل والإمكانيات للحضور.

وقد كسب الفريق رهان الشفافية بنشره لكافة لوائح حضور نوابه بالجلسات العامة على مستوى موقعه الإلكتروني، وشكلت نسبة 84 بالمائة من الحضور بمختلف تلك الجلسات الحد الأدنى الذي مكنه من البقاء في المرتبة الأولى من حيث المواظبة مقارنة بباقي الفرق النيابية.

وبعد أن صار الفريق يستند على قاعدة للمعطيات مضبوطة أعدتها إدارته، نستعرض جدولا مفصلا بنسب الحضور داخل مكتب واجتماعات الفريق، وكذا الجلسات العامة.

كما عملت إدارة الفريق على إعداد لوائح إسمية مفصلة لكافة النائبات والنواب تسلم لهم خلال اللقاء السنوي.

نسبة حضور اجتماعات مكتب الفريق خلال السنة التشريعية الثانية		
الحضور	الغياب	الاعتذار
72%	10%	18%
نسبة حضور أعضاء الفريق لاجتماعات الفريق خلال السنة التشريعية الثانية		
الحضور	الغياب	الاعتذار
78%	9%	13%
نسبة حضور أعضاء الفريق بالجلسات العامة خلال السنة التشريعية الثانية		
الحضور	الغياب	الاعتذار
84%	3%	13%

إحدى إجتماعات الفريق

الحضور إلتزام ومسؤولية

4. الإصرار على إنجاح التنسيق مع فرق الأغلبية

رغم أن مهمة التنسيق بين مكونات فرق الأغلبية أسندت برسم السنة التشريعية الثانية لرئاسة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية تبعا لمقتضيات ميثاق الأغلبية، إلا أن الدور الذي لعبه فريق العدالة والتنمية ورئاسته خلال السنة التشريعية الأولى لم ينقص إن لم نقل انه زاد، وشكل دفعة قوية لجميع مبادرات الأغلبية التي كان الفريق ومنسقو الشعب يحرصون على إنجاحها على مستوى الاتصال وإعداد التعديلات والحرص على تعبئة نواب الأغلبية لإسناد الحكومة والتصويت إيجابا على مبادراتها خلال الجلسات العامة واجتماعات اللجان.

ورغم ذلك نؤكد على أن الخلاف الذي كان قائما داخل الآلية السياسية للأغلبية طيلة السنة التشريعية الثانية لم يؤثر على التنسيق بين مكوناتها النيابية، وسيتم إبراز كافة جوانب التنسيق المذكور من خلال هذه الحصيلة ضمن فقراتها وحسب المبادرات التي تم القيام بها.

5. تكوين مستمر ولقاءات دراسية

أ. التكوين

نظرا لأهمية التكوين في دعم الأداء التشريعي والرقابي لممثلي الأمة، عملت رئاسة الفريق ومكتبه على صياغة استراتيجية للتكوين لهذه الولاية، وتم تكليف الأخ إدريس صقلي عدوي بمتابعتها، وفي هذا السياق دخل الفريق في مفاوضات مع مسؤولي مدرسة الحكامة والاقتصاد بالرباط لإعداد برنامج متكامل لتكوين نواب الفريق في عدة تخصصات تنتهي بمنح نائبات ونواب الفريق شهادات بخصوصها، وبعد اكتمال صياغة البرنامج بشكل مدقق لم يكتب لهذا الإتفاق النجاح بسبب مواقف غير مفهومة لإدارة المدرسة المذكورة.

هذا الأمر لم يثن رئاسة الفريق ومكتبه عن البحث عن روافد لعقد شراكات لأجل تكوين نواب الفريق على مستوى عال حيث بوشرت الاتصالات مع إحدى الشعب بكلية الحقوق بجامعة محمد الخامس أكدال، في أفق إيجاد صيغة لإبرام شراكة في الموضوع.

ونظرا للدور المهم الذي تلعبه الوسائط اللغوية والمعلوماتية، قام الفريق بتنظيم دورة تكوينية في المعلوميات المكتبية لعدد من أعضاءه بإشراف أستاذ متخصص، و سيتم إبرام اتفاق مع مدرسة متخصصة في اللغات لإعداد برنامج متكامل في تعليم اللغة الإنجليزية لفائدة أعضاء الفريق في انتظار فتح المجال للغات أخرى.

وبالموازاة مع كل ما سلف بيانه فقد استغل الفريق مناسبة لقاءاته الأسبوعية لدعوة رئيس مجلس النواب ومجموعة من وزراء الحزب وعدد من رجال الفكر والسياسة والاقتصاد لتقديم مداخلات تمت مناقشة محتواها من قبل أعضاء الفريق، وهمت كافة المجالات الفكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ونذكر من ذلك:

تاريخ الاجتماع	ضيف الفريق	الموضوع
10/12/2012	كريم غلاب (رئيس مجلس النواب)	عرض استراتيجية المجلس
17/12/2012	محمد الحمداوي (رئيس حركة التوحيد والإصلاح)	عرض حول التزامات وواجبات نواب الأمة
21/01/2013	حسن العلمي (أستاذ جامعي)	تذكير وتواصل تربوي
	حامي الدين عبد العالي (أستاذ جامعي)	عرض حول التنزيل الديمقراطي للدستور
28/01/2013	أحمد عماري (نائب سابق)	قراءة في كاتبه حول نظريات الإصلاح بين منطق الأصالة والحداثة في المغرب
04/02/2013	مولاي عمر بن حماد (استاذ جامعي)	تذكير وتواصل تربوي
15/04/2013	عزيز رباح (وزير التجهيز والنقل)	عرض استراتيجية الوزارة
	لحسن الداودي (وزير التعليم العالي)	مداخلة حول تدبير الوزارة
	حسن موسى (استاذ)	تذكير وتواصل تربوي
29/04/2013	عبد الله بوغوتة	تذكير وتواصل تربوي
06/05/2013	عبد الصمد بلكبير (أستاذ جامعي)	عرض حول الوضع السياسي بالمغرب
13/05/2013	عبد الله بها (وزير الدولة)	مناقشة مستجدات الوضع السياسي
20/05/2013	نور الدين قربال (نائب سابق)	عرض حول الحكامة البرلمانية
	لحسن الداودي (وزير التعليم العالي)	مستجدات الوضع السياسي
27/05/2013	كريم التازي (رجل أعمال)	قراءة في المشهد السياسي
03/06/2013	العربي غزال (داعية)	تذكير وتواصل تربوي
10/06/2013	عبد القادر اعمارة (وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة)	عرض استراتيجية الوزارة
17/06/2013	شكيب الرمال (أستاذ)	تذكير وتواصل تربوي
24/06/2013	عبد الله اشبابو (أستاذ جامعي)	تذكير وتواصل تربوي
	محمد حوراني (رئيس اتحاد مقاولات المغرب سابقا)	عرض حول الظرفية الاقتصادية والأزمة الدولية
01/07/2013	رشيد سودو (أستاذ)	تذكير وتواصل تربوي
08/07/2013	محمد الأمين بوخبزة (نائب سابق)	تذكير وتواصل تربوي
	عبد الله بها(وزير الدولة)	مناقشة مستجدات الوضع السياسي
	لحسن الداودي(وزير التعليم العالي)	
22/07/2013	سعد الدين العثماني (وزير الشؤون الخارجية والتعاون)	مناقشة مستجدات الوضع العام
	المصطفى الرميد (وزير العدل)	
29/07/2013	عبد الإله بنكيران (الأمين العام للحزب/رئيس الحكومة)	مناقشة مستجدات الوضع السياسي

ب. اللقاءات الدراسية

قام الفريق بتنظيم تسعة لقاءات دراسية كان لها دور كبير في دعم الأداء الرقابي والتشريعي لأعضاء الفريق بداية بمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2013، ونظام المقاصة وحتمية الإصلاح، ووصولا إلى الوقوف على إشكالات وقضايا تعاني منها بعض شرائح المجتمع، كمناقشة وضعية الفنان في المنظومة القانونية بالمغرب، أو مواضيع مرتبطة بالهوية المغربية كمدارسة واقع اللغة العربية ومحاولة صياغة مقترح قانون لتنزيله، أو مناقشة قطاعات حيوية كقطاعي المعادن والموانئ. ونستعرض فيما يلي جدولا بالأيام الدراسية التي تم تنظيمها مع ملخصات عن أهم التوصيات والخلاصات التي خرجت بها.

دورة أكتوبر 2012			
1	اللقاء الدراسي السنوي بمناسبة افتتاح دورة أكتوبر 2012 بالرباط	11-12 أكتوبر 2012	خاص بالفريق
2	مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2013	30 أكتوبر 2012	خاص بالفريق
3	مشروع قانون المالية لسنة 2013	04 نونبر 2012	بتنسيق مع الأغلبية
4	نظام المقاصة وحتمية الإصلاح	05 فبراير 2013	بتنسيق مع الأغلبية
5	لقاء دراسي تقييمي لأداء الفريق ب»ضاية رومي»	17/16/15 مارس 2013	خاص بالفريق
دورة أبريل 2013			
6	قطاع المعادن بالمغرب : الواقع والآفاق	30 أبريل 2013	خاص بالفريق
7	من أجل تطوير المنظومة القانونية للفنان	28 ماي 2013	خاص بالفريق
8	قانون اللغة العربية وآليات التنزيل	03 يوليوز 2013	بحضور هيأة دولية
9	قطاع الموانئ بالمغرب : الواقع والآفاق	23 يوليوز 2013	لقاء دراسي داخلي

- **اليوم الدراسي حول إصلاح صندوق المقاصة**

نظم الفريق بتنسيق مع فرق ومجموعتي الأغلبية يوم الثلاثاء 5 فبراير 2013 بالرباط، لقاءا دراسيا في موضوع «نظام المقاصة وحتمية الإصلاح»، حضره مجموعة من الوزراء والشخصيات الاقتصادية والأكاديمية والمتتبعين للشأن العام المغربي، وتم خلاله مدارسة آليات وسبل الانتقال من نظام يكلف الدولة نفقات باهظة إلى نظام جديد يتسم بالنجاعة والعقلنة في دعم المواد الأساسية ودعم الفئات المعوزة المستهدفة، خاصة وأن الصندوق لم يعد يؤدي الأهداف التي أحدث من أجلها، والإبقاء على النظام الحالي يتنافى مع مطلب الإصلاح وبرنامج الحكومة في هذا المجال، ولا يساهم في إحداث العدالة الاجتماعية، كما أن عدم إصلاح الصندوق سيكلف الدولة 200 مليار درهم ما بين 2013 و2016.

وشكل هذا اللقاء الدراسي فرصة لبلورة تصور حول رؤية الحكومة لهذا الإصلاح وطرح مجموعة من التساؤلات المهمة التي تقدم بها عدد من المهتمين والفاعلين الذين حضروا اللقاء وقد أجمعت في مجملها على:

- ضرورة فتح نقاش وطني حول موضوع إصلاح صندوق المقاصة بهدف تقديم تصور مشترك بشأنه وتجنب أية آثار سلبية لتطبيقه على الفئات المعوزة والمتوسطة؛
- تحديد معايير تعريف تلك الفئات المعوزة والمتوسطة، وكذا أشكال الدعم التي تخطط الحكومة لتقديمها؛
- إبقاء ورش إصلاح نظام المقاصة بعيدا عن كل المزايدات والحسابات الضيقة؛
- التحذير من إشاعة ثقافة الإتكالية داخل المجتمع.

- **اليوم الدراسي حول قطاع المعادن بالمغرب: الواقع والآفاق**

عرف هذا اللقاء حضور السيد فؤاد الدويري وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة والسيدة أمينة بنخضرة المديرة العامة للمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن، والسادة مدراء وزارة الطاقة والمعادن ومكتب الهيدروكاربورات، والسيد رئيس لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة وعدد من النواب البرلمانيين، إلى جانب فعاليات من المجتمع المدني والقطاع الخاص والأساتذة الباحثين، وأطر حزب العدالة والتنمية والمهتمين بالقطاع.

وخلال المناقشة تم طرح مجموعة من التساؤلات والإشكاليات التي شخصت نقط الضعف الخاصة بالقطاع والإكراهات التي تستوجب معالجة فورية، كما وقف المتدخلون على مجموعة من الإختلالات والعراقيل التي تقتضي المراجعة الفورية لدفاتر التحملات وإعادة النظر في التراخيص الممنوحة في القطاع، مع طرح إشكالية إغلاق بعض المناجم خاصة في الجهة الشرقية، وخرج اللقاء بالخلاصات و التوصيات الآتية :

- التعجيل بتحيين الترسانة القانونية والتشريع المرتبط بالقطاع؛
- إعادة تصنيف المعادن كملك عام وليس كملك خاص؛
- إعداد إستراتجية وطنية للمعادن؛
- احترام مبادئ البيئة بمفهومها الواسع في مجال التنقيب والبحث والاستغلال؛
- تحديد شروط الاستغلال وفق دفتر تحملات محين؛
- نهج عدالة اجتماعية في استغلال الثروات مع التضامن الترابي ووفق فلسفة جديدة للاستغلال والاستثمار تعترف بذوي الحقوق والمتدخلين في القطاع.

- **اليوم الدراسي حول تطوير المنظومة القانونية للفنان**

بالإمكان القول بأن هذا اللقاء الدراسي حقق نجاحا على مستوى التنظيم والحضور الوازن من الساحة الفنية المغربية إضافة إلى توقيته الذي تزامن مع تنظيم مهرجان موازين حيث شكل كل ذلك إشارات دالة على الأوضاع المزرية التي يعيش في ظلها الفنان المغربي، وقد اهتمت وسائل الإعلام بكافة أنواعها بهذا اللقاء الذي حضره أزيد من ثمانين فنانة وفنانا، إذ ولأول مرة في تاريخ البرلمان المغربي ينجح فريق نيابي في تجميع كافة هيآت الفنانين من مسرحيين وممثلين ومخرجين وموسيقيين، إضافة إلى عدد هام من البرلمانيين والباحثين والأكاديميين المهتمين بالموضوع، وشكل هذا اللقاء الذي بدأ بتلاوة الفاتحة على أرواح شهداء الفن فرصة للتعريف بمشاكل هذه الفئة وآمالها وآلامها أيضا، وخرج هذا اللقاء بعدد من التوصيات نقوم بسردها أسفله، مع التذكير بأن الفريق قام بتوثيق محكم لهذا اللقاء، وأفرد له إصدارا خاصا للاستعانة به من قبل نواب الأمة عند إعدادهم لمقترح قانون يصون حقوق فئة الفنانين، ويشكل مرجعا مهما للباحثين والأكاديميين والمهتمين بالموضوع. وجاءت هذه التوصيات التي تمت تلاوتها في نهاية اللقاء كالآتي:

- التأكيد على أهمية هذه المبادرة باعتبارها تسير في اتجاه الإنصات للفاعلين من أجل تعزيز التشريع المغربي تفاعلا مع الإطار الدستوري الذي يؤكد على أهمية الإبداع والفن كتعبير ثقافي وامتداد من امتدادات الهوية الثقافية بمختلف مكوناتها، وعلى قاعدة التأسيس الدستوري الذي ينص على حرية التعبير، وباعتبار الثقافة حقا وخدمة وجب أن تسعى السياسات العمومية لتوفيرها.

- التأكيد على أهمية هذه المبادرة باعتبارها مبادرة لتفكير تشاركي بين التنظيمات والجمعيات والنقابات الفنية المهنية مع البرلمان المغربي من أجل تطوير التشريع المغربي ووضع الإطار القانوني لدعم الممارسة الفنية والارتقاء بالقضايا المادية والمعنوية.

- الحاجة إلى تعزيز المكتسبات التي تم تحقيقها في المجال التشريعي (قانون الفنان وقانون المؤلف وما يرتبط بهما من مكتسبات كالبطاقة المهنية وإنشاء التعاضدية الوطنية للفنانين والتغطية الاجتماعية والتغطية الصحية ومعاش العجز ومعاش ذوي الحقوق) والحاجة إلى تطوير المكتسبات من خلال تدخل تشريعي يتجاوز جوانب القصور والنقص.

- الحاجة الماسة إلى تطوير قانون الفنان بما يمكن السلطة التنفيذية من اتخاذ التدابير الإجرائية والهيكلية والبرنامجية والمؤسسية الكفيلة بتفعيل الأحكام القانونية الواردة في قانون الفنان.

- ملاءمة قانون الفنان مع التشريعات الدولية على أساس تدقيق مفاهيم المقاولة الفنية ووكالات العمال الفنية ومبدأ الحماية الجديدة والتدابير الوقائية، وعلى أساس الفصل بين المهن الفنية ومبدأ الحماية الاجتماعية والتدابير الوقائية .

- وضع الآليات الوقائية الجماعية التي تمنح للفنانين موارد مالية وخدمات عينية لمواجهة المخاطر الاجتماعية ومواجهة الفقر والإقصاء الاجتماعي.

- إنشاء مؤسسات للخدمات الاجتماعية للفنانين مع تمكينها من مصادر دخل قارة من أجل التدخل العاجل لمعالجة الأوضاع الاجتماعية للفنانين الذين يعانون من صعوبات اجتماعية من أجل حفظ صورة وكرامة الفنان.

- حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة من خلال وضع إطار قانوني يتوافق مع المنظومة الدولية في هذا المجال وضرورة التكامل بين هذا القانون وقانون الفنان مع تحيين مقتضيات قانون الشغل بما يتلائم وآخر التعديلات.

- التأكيد على أهمية الإرادة السياسية لتنزيل النصوص القانونية من خلال العمل على الإسراع بإخراج المراسيم التطبيقية.

- التأكيد على أهمية التواصل المستمر بين الفنانين وهيئاتهم وبين المؤسسة التشريعية من أجل مواصلة تطوير الترسانة التشريعية والعمل على تنزيلها.

- الحاجة إلى الاستثمار في المجال الثقافي ودوره في التنمية وخلق مناصب شغل ضمن سياسة عمومية تنطلق من مقاربة تكاملية بين مختلف القطاعات الحكومية والجماعات المحلية والقطاع الخاص.

- الحاجة إلى الربط بين الفن والتربية وفتح الجامعة للتعليم والبحث في المجال الفني.

- التأكيد على أهمية البعد الثقافي للمجلس الأعلى للثقافة.

- الحاجة إلى هيكلة السوق في إطار مقاولاتي يضمن حقوق الأطراف.

صورة من اللقاء الدراسي حول تطوير المنظومة القانونية للفنان بالمغرب

اليوم الدراسي حول اللغة العربية

تفعيلا للمقتضيات الدستورية ورغبة في مواكبة البرنامج الحكومي الذي ينص على تطوير وتنمية استعمال اللغة العربية، وفي إطار مبادرات الفريق للمساهمة في إعادة الاعتبار لهذه اللغة عبر الإعلام وداخل منظومة التعليم والبحث العلمي، نظم الفريق يوم الأربعاء 3 يوليوز 2013، يوما دراسيا في موضوع «قانون اللغة العربية وآليات التنزيل»، وحضر هذا اللقاء السيد علي بن موسى المنسق العام للمجلس الدولي للغة العربية، وعرف مشاركة عدد من الوزراء (وزير التربية الوطنية، وزير الثقافة وزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني). إضافة إلى عدد هام من الباحثين والأكاديميين، إلى جانب أعضاء الفريق وعدد من البرلمانين والمهتمين.

واستعرض المشاركون في اليوم الدراسي واقع اللغة العربية في السياسة اللغوية بالمغرب، وأوصوا بضرورة إيلائها المزيد من العناية التي تستحقها، وتمحورت توصيات وخلاصات هذا اللقاء الدراسي حول:

- التأكيد على ضرورة تنزيل مضامين الدستور خاصة وأنه أعاد الاعتبار للروافد الثقافية للحضارة المغربية وتأكيده على أهمية اللغة العربية كلغة رسمية ترتبط بسيادة الأمة.

- الدعوة إلى تفعيل القوانين والمراسيم والدوريات ذات الصلة والرامية إلى إلزامية استعمال اللغة العربية في كافة مناحي الحياة اليومية بما في ذلك الإدارة والمرافق العمومية والمعاملات اليومية وفق إرادة سياسية واضحة المعالم.

- الدعوة إلى فتح حوار جاد حول اللغة العربية واستعمالاتها في أفق إحداث المجلس الوطني للغات والثقافات الأمازيغية.

- الدعوة إلى سن سياسة لغوية جديدة بالنظر إلى غنى الحقل اللغوي بالمغرب وتعقد مجالاته مع الإقرار بوجود اختلالات وارتجال على صعيد المشهد اللغوي المغربي.

- الدعوة إلى ضرورة انسجام السياسة اللغوية والثقافية للانخراط في مجتمع المعرفة.

- الدعوة إلى إعداد مشروع ميثاق وطني للثقافة واللغة العربية.

- الدعوة إلى تحديد مجالات استعمال اللغات الأجنبية والنص على ذلك في القانون، وعدم السماح بترويج أية منتجات غير مدبجة باللغة العربية.

- التأكيد على أن إصلاح المنظومة التعليمية منطلقه الأساس هو الاهتمام باللغة العربية وتقويتها.

- الدعوة إلى إحداث هيئة أو مؤسسة للبت في الخلافات اللغوية وتوظيفها واستعمالها بشكل أمثل.

- التأكيد على ضرورة تفعيل القانون رقم 10.02 المتعلق بإنشاء أكاديمية محمد السادس للغة العربية إلى حيز الوجود.

- الدعوة إلى إحداث جائزة عالمية للغة العربية.

- التأكيد على الدور الكبير الذي يلعبه المجتمع المدني لصد كل اللوبيات والمحاولات الرامية إلى إجهاض استعمال اللغة العربية كلغة سيادية.

6. إدارة الفريق

عرفت إدارة الفريق تطورا نوعيا وعدديا على مستوى تركيبتها، فبعدما كانت الإدارة مكونة من طاقم يتألف من ثمانية موظفين فقط، صار الآن يتشكل من 24 موظفا من تخصصات علمية وتقنية مختلفة، وحائزين على خبرات مهنية جيدة، وقد انعكس أداؤهم على مردودية الفريق على المستوى التدبيري للمهام البرلمانية المنوطة بنائبات ونواب الفريق، ولعل حجم الواردات من المراسلات التي يستقبلها الفريق وكذا صادراته منها ناهيك عن حجم مبادرات نوابه ونشاطهم لدليل على أهمية المجهود الذي تقوم به هذه الإدارة.

ونُذكر مرة أخرى بأن مكتب الفريق شكل لجنة من أعضائه لمباشرة إتمام عملية انتقاء موظفين لإلحاقهم بإدارته وتدعيم طاقمه (اجتماعي مكتب الفريق 18 أبريل 2013 و2 ماي 2013) حيث شكلت المنهجية المشار إليها في تقرير حصيلة السنة الأولى سندا للتأكيد على اعتماد الكفاءة والشفافية لانتقاء الأجود من الكفاءات التي قدمت ترشيحها، وبذلك يكون الفريق قد أنهى عملية سد الخصاص حيث تمت صياغة تقرير مفصل في الموضوع يلخص كافة المراحل التي مرت بها العملية على مدار سنتين وتم توزيعه إلكترونيا على كافة أعضاء الفريق.

و بخصوص منهجية العمل، نذكر بأن مكتب الفريق قد صادق خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 27 دجنبر 2012 على هيكلة إدارته، وتوصيف المساطر التي تؤطر عمل أطر الفريق ودعمهم ومساندتهم لنوابه، وتشكل هذه العملية قفزة نوعية مقارنة ببقية الفرق، بل وحتى بإدارة مجلس النواب التي تتوفر على إمكانيات مادية وبشرية مهمة.

وفي أفق تجويد أداء إدارة الفريق وتطوير مؤهلات موظفيه بإخضاعهم لتكوينات متخصصة ومراكمة التجربة المقدرة بالنسبة للملتحقين الجدد بالإدارة البرلمانية يمكن القول بأن إدارة الفريق لا يمكن إلا نعتها كما جاء في تقرير السنة الأولى بالإدارة المناضلة التى تتفانى في خدمة وإسناد نواب الأمة.

المحور الثاني:
الأداء النيابي
للفريق

1. أداء تشريعي جيد

إذا كان فريق العدالة والتنمية قدّم خلال السنة التشريعية الأولى حصيلة تشريعية متوسطة تعود بالأساس إلى حداثة عهد غالبية النواب بالعمل النيابي، فضلا عن كون الولاية التشريعية بدأت متأخرة بالنظر إلى إجراء انتخابات سابقة لأوانها، حيث كانت السنة التشريعية الأولى مبتورة زمنيا استأنس خلالها النواب الجدد بالوظائف التشريعية والرقابية المنوطة بهم، فإن السنة الثانية أبانت حصيلتها عن سرعة استيعاب نواب فريق العدالة والتنمية الجدد لحجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم، ويتضح ذلك جليا من خلال حضورهم الدائم والمستمر والفاعل خلال اجتماعات اللجان والجلسات العامة، ناهيك عن تقديم 25 مقترح قانون، وهو رقم يعكس القوة الاقتراحية للفريق على المستوى التشريعي، ليس فقط على مستوى الكم، بل على مستوى النوع أيضا، وهو ما سيتم بيانه لاحقا.

ولعل الحديث عن حصيلة فريق العدالة والتنمية على المستوى التشريعي لا يستقيم دون استحضار محطات أساسية ودالة، ويتعلق الأمر بتنزيل دستور2011 باعتباره وثيقة مرجعية مُوجهة وحاسمة، وبالبرنامج الحكومي كتعاقد بين البرلمان والحكومة، مما يجعل موقع الفريق يؤهله لممارسة دوره في الرقابة والمبادرة التشريعية.

وكعادته، تفاعل فريق العدالة والتنمية بشكل إيجابي مع المشاريع المقدمة من لدن الحكومة في إطار مساندة بناءة تعتمد التقييم والتصحيح والمراجعة من خلال تقديم تعديلات جوهرية على النصوص المحالة.

واتسمت هذه السنة التشريعية بالمصادقة على 76 نص تشريعي 52 منها خلال دورة أكتوبر (ويتعلق الأمر بـ48 مشروع قانون و04 مقترحات قوانين)، و 22 نص خلال دورة أبريل (21 مشروع قانون إضافة إلى النظام الداخلي للمجلس)، بالإضافة إلى مشروعي قانونين خلال الدورة الاستثنائية التي افتتحت مستهل شهر أبريل 2013، بعد مناقشات بناءة ومستفيضة ساهم فيها الفريق بشكل إيجابي وفعال بمعية فرق الأغلبية.

كما تميزت هذه السنة بالمصادقة على عدد من الاتفاقيات التي تروم تعزيز التعاون المتبادل بين المملكة المغربية وبعض الدول الصديقة في إطار التعاون الاقتصادي أو في جانب المبادلات التجارية، أو على صعيد التعاون القضائي.

إن أي قراءة في الحصيلة التشريعية للفريق خلال هذه السنة التشريعية تستدعي الوقوف بكثير من التأمل حول محطة مناقشة القانون المالي باعتبارها محطة محددة لمتابعة وإعطاء الانطلاقة لكل المبادرات والإصلاحات والأوراش التنموية وتنزيل البرنامج الحكومي في مستوياته الاقتصادية والاجتماعية.

هذا بالإضافة إلى كون مشروع قانون المالية لسنة 2013 جاء بإشراف كامل، ومسؤولية مباشرة للأغلبية الحكومية الحالية.

وقد كان للفريق، بمعية فرق الأغلبية، دور مهم في تجويد هذا المشروع بعدد مهم من التعديلات التي أخذت بها الحكومة بالنظر إلى صوابها وتأثيرها الإيجابي على مستوى الواقع المعيشي اليومي للمواطنين.

وفي سياق متصل، عرفت السنة التشريعية الثانية إنتاجا تشريعيا جيدا، بخصوص مقترحات القوانين، إذ تم تسجيل ما مجموعه 25 مقترحا كما سلف ذكره. وهكذا حاول فريق العدالة والتنمية من خلال هذه المقترحات بسط العديد من الإشكاليات في مجالات تعرف فراغا تشريعيا وقانونيا واضحا كما هو الحال بالنسبة للمقترحات الخاصة باستكمال عدد من المؤسسات الدستورية، أو في مجال السياسة الجنائية، أو الميثاق الجماعي، وغيرها من القضايا الهامّة.

ونستعرض فيما يلي تفصيلا بمجهود الفريق على المستوى التشريعي.

أ. مقترحات القوانين - أداء متميز يعكس إلمام أعضاء الفريق بحاجيات المواطنين

إذا كانت السنة التشريعية الأولى قد عرفت تقديم الفريق لثلاثة مقترحات قوانين فقط، حيث يرجع سبب ذلك كما سبق توضيحه في تقرير حصيلة السنة التشريعية الأولى إلى بحث الفريق الدائم عن آليات للتنسيق مع بقية فعاليات الأغلبية من أجل إنتاج مبادرات تشريعية مشتركة، إضافة إلى عامل تأخر الدخول التشريعي برسم الولاية التشريعية الحالية، فإن هذه السنة عرفت طفرة نوعية على مستوى تقديم الفريق لمقترحات قوانين بلغت في مجموعها 25 مقترحا، إضافة إلى مجموعة أخرى من المقترحات لازالت قيد الدرس وفق المسطرة الداخلية المعتمدة لدى الفريق.

وقد عكست هذه المقترحات الـ25 مختلف انشغالات نواب الفريق في كافة القطاعات والمجالات، وهي حصيلة مهمة لا يسع أي باحث أو مهتم بالشأن البرلماني إلا أن يثمنها إذا ما أخذ بعين الاعتبار قلة الإمكانيات من الموارد البشرية المتخصصة في الصياغة القانونية الموضوعة رهن إشارة ممثلي الأمة من جهة، وضعف المعطيات والدراسات الإحصائية والمقارنة التي يمكن الاستناد إليها في إعداد أي مبادرات تشريعية.

ونستعرض فيما يلي مجموع المقترحات التي تقدم بها الفريق خلال السنة التشريعية الثانية، ونقدم بعد ذلك ملخصا لمواضيع هذه المقترحات حتى يتبين لقارئ هذه الحصيلة أهميتها.

الرقم	الموضوع	تاريخ الإحالة
1	مقترح قانون متعلق بتعديل مقتضيات المادة 4 من القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات	19/09/2012
2	مقترح قانون يقضي بتعديل المادتين 6 و 28 من القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي	19/09/2012
3	مقترح قانون تنظيمي يقضي بتحديد شروط وإجراءات تطبيق الفصل 133 من الدستور	07/11/2012
4	مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 30.11 يقضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات	07/11/2012
5	مقترح قانون يقضي بتغيير الظهير المؤرخ في 26 رجب 1337 الموافق ل 27 أبريل 1919 بشأن تنظيم الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وضبط تدبير الأملاك الجماعية وتفويتها كما تم تعديله وتتميمه	07/11/2012
6	مقترح قانون تنظيمي يتعلق بالمحكمة الدستورية	13/11/2012
7	مقترح قانون يغير ظهير شريف رقم 150.10.1 صادر في 13 من رمضان 1431 (24 أغسطس 2010) بتنفيذ القانون رقم 09.30 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة	13/11/2012
8	مقترح قانون يقضي بالتصريح الإجباري بالممتلكات	13/11/2012
9	مقترح قانون يقضي بتعديل المادة 475 من مجموعة القانون الجنائي المصادق عليه بالظهير الشريف رقم 1.59.413 الصادر في 28 جمادى الثانية 1382 الموافق ل 26 نونبر 1962 كما تم تعديله وتتميمه	13/11/2012
10	مقترح قانون يقضي بتعديل المادتين 20 و 21 من القانون رقم 70,03 بمثابة مدونة الأسرة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.22 بتاريخ 12 من ذي الحجة 1424 (3 فبراير 2004) كما تم تعديله وتتميمه	13/11/2012
11	مقترح قانون حول تعديل المادة 2 من القانون رقم 73.00 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين كما وقع تغييره وتتميمه	05/12/2012
12	مقترح قانون يقضي بتحديد طريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق	04/01/2013
13	مقترح قانون يقضي بتعديل القانون رقم 15-01 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-02-172 بتاريخ فاتح ربيع الآخر 1423 الموافق ل 13 يونيو 2002	01/02/2013

الرقم	الموضوع	تاريخ الإحالة
14	مقترح قانون يغير ويتمم القانون رقم 69,00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى	07/02/2013
15	مقترح قانون يغير ويتمم الظهير الشريف رقم 269-59-1 بشأن التفتيش العام للمالية	07/02/2013
16	مقترح قانون يقضي بتنظيم حق تأسيس جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية	12/03/2013
17	مقترح قانون يقضي بتعديل الفرع الأول من الباب الثاني من القسم الأول من الكتاب الثاني من القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 255-02-1 في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) كما تم تعديله وتتميمه لإحالته على اللجنة المختصة	12/03/2013
18	مقترح قانون يتعلق بالمجلس الأعلى للحسابات يغير ويتمم القانون رقم 62,99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية	13/03/2013
19	مقترح قانون يتعلق بتفويت القطع الأرضية الفلاحية أو القابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص إلى مستغليها بصفة منتظمة	14/05/2013
20	مقترح قانون يتعلق بتحديد سقف أقصى للأجور والتعويضات بمختلف أنواعها، بما فيها تلك الجزافية، وكذا كل المنافع المالية والعينية بمختلف تسمياتها الممنوحة للمسؤولين الذين يشغلون الوظائف المدنية في الإدارات العمومية والوظائف السامية في المؤسسات والمقاولات العمومية	07/06/2013
21	مقترح قانون يقضي بتغيير الظهير الشريف رقم 1.75.398 بتاريخ 10 شوال 1395 (16 أكتوبر 1975) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بإحداث جامعات	07/06/2013
22	مقترح قانون يقضي بتنظيم عقوبة الإعدام	11/06/2013
23	مقترح قانون بتعديل المادة 6 من القانون 42.10 المتعلق بتنظيم قضاء القرب وتحديد اختصاصاته والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.151 المؤرخ في 16 رمضان 1432 الموافق ل 17 أغسطس 2011	06/07/2013
24	مقترح قانون يتعلق بتغيير القانون رقم 12.08 المتعلق بالهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.13.16 بتاريخ فاتح جمادى الأولى 1434 (13 مارس 2013)	22/07/2013
25	مقترح قانون يقضي بتجريم التطبيع مع الكيان الإسرائيلي	29/07/2013

وفيمايلي ملخص بأهم مضامين المقترحات التي تقدم بها الفريق:

- **مقترح قانون يقضي بتجريم التطبيع مع الكيان الاسرائيلي**

استحضارا لانخراط الشعب المغربي العام والمبدئي في معركة الشعب الفلسطيني التحررية والمناهضة للاحتلال، واستشعارا للخطورة البالغة التي أصبح يكتسيها موضوع التطبيع مع الكيان الصهيوني، باستهداف النسيج الاجتماعي الوطني من خلال محاولات اختراق مكوناته الأساسية وبنياته الثقافية، تقدم فريق العدالة والتنمية، في مبادرة نوعية، بالتنسيق مع الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وفريق التقدم الديمقراطي والفريق الاشتراكي بمقترح قانون يقضي بتجريم التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، ويحدد التطبيع مع الكيان الصهيوني في ارتكاب أو المساهمة في الأفعال التالية:

- انجاز أي عملية من العمليات المالية و التجارية المنصوص عليها في مدونة التجارة مع الكيان الإسرائيلي
- جميع الخدمات المهنية أو الحرفية
- جميع أنواع الأنشطة التي يساهم أو يشارك أو يحضرها أشخاص ذاتيون أو معنويون و تقام بالكيان الإسرائيلي أو بالمغرب سواء كانت منظمة من جهات رسمية أو غير رسمية
- جميع أنواع التبادل والتعاون مع الكيان الإسرائيلي

وقد حدد المقترح عقوبة من يشارك أو يحاول ارتكاب أفعال التطبيع مع الكيان الإسرائيلي الحبس لمدة تتراوح بين اثنين وخمس سنوات وغرامة تتراوح بين مائة ألف ومليون درهم ويجوز للمحكمة بالإضافة إلى العقوبة الأصلية الحكم بعقوبات إضافية منصوص عليها في المادة 36 من القانون الجنائي.

- **مقترح قانون يتعلق بتغيير القانون المتعلق بالهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء**

تنص المادة 37 من القانون رقم 08-12 المتعلق بالهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء على أن يحدث مجلس جهوي للهيئة في كل جهة من جهات المملكة .

وتحدد الإدارة، باقتراح من المجلس الوطني مقر كل مجلس من المجالس الجهوية التابعة للهيئة.

غير أنه تبين أن عدد الطبيبات والأطباء المزاولين بثلاث جهات جنوبية قليل جدا إذ لا يتجاوز في جهة كلميم السمارة 267 و197s في جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء، و 70 طبيبا في جهة وادي الذهب لكويرة وهذه أرقام لا تبرر إطلاقا إحداث مجلس جهوي في كل واحدة من هذه الجهات مع ما يتطلبه كل مجلس من تجهيزات وتكاليف وموارد بشرية، مع العلم أن الحالات التي تتطلب رجوع الطبيب إلى المجلس الجهوي محدودة قانونيا كالتسجيل في جدول الهيئة والانتقال وغيره مما ينص عليه القانون رقم 94.10 المتعلق بمزاولة مهنة الطب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-96-123 في 5 من ربيع الثاني 1417 (21 أغسطس 1996).

ويرمي هذا المقترح القانون إلى تغيير المادة 37 من القانون 12.08 المذكور أعلاه بالتنصيص على إحداث مجلس جهوي في كل جهة يفوق عدد الأطباء المزاولين بها 400 طبيب، وهو ما يترتب عنه إحداث مجلس جهوي واحد يضم جهات كلميم السمارة والعيون بوجدور – الساقية الحمراء ووادي الذهب لكويرة إذ لا يتجاوز عدد الأطباء المزاولين فيها كلها حاليا 534 طبيبا.

وهذا التعديل يؤثر على الفقرة الأولى من المادة 38 التي وجب ملائمتها مع التعديل الجديد، وبما أن تغيير هذه المادة 37 سيتطلب وقتا وبالتالي سيؤدي إلى تأخير الشروع في مسطرة إجراء انتخابات الهيئة، فإن الأمر يقتضي أيضا تمديد الأجل المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 96 من القانون 12.08 المذكور أعلاه بثلاثة أشهر.

- **مقترح قانون يقضي بتعديل القانون المتعلق بتنظيم قضاء القرب وتحديد اختصاصاته**

أقرت المادة 6 من القانون 42.10 المتعلق بقضاء القرب مجانية المسطرة أمام قضاء القرب، على سبيل العموم والإجمال، ودون تمييز بين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنوية التي تستهدف تحقيق الربح.

علما أن الاختصاص القيمي والنوعي لقضاء القرب يتحدد في المادة 10 منه في الدعاوى الشخصية والمنقولة والتي لا تتجاوز قيمتها خمسة آلاف درهم. ويهدف المشرع من هذا النص إلى رفع العناء عن المتقاضي البسيط.

ويهدف هذا المقترح إلى إلزام الشركات والأشخاص المعنوية التي تستهدف تحقيق الربح وخاصة شركات الخدمات وقروض الاستهلاك، وان كانت مجمل ديونها في مواجهة الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين تدخل ضمن الاختصاص القيمي لقضاء القرب (5000 درهم) فإنها تحقق رقم معاملات ضخم وبالتالي فإن إعفاءها من الرسوم القضائية يتعارض مع الحكامة الجيدة للإدارة القضائية ويؤثر على جودة الخدمة القضائية التي تتطلب مصاريف كثيرة، كما أن إلزامها لا يتنافى مع مجانية المرفق القضائي.

- **مقترح قانون يقضي بتنظيم عقوبة الإعدام**

في إطار تغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي والمسطرة الجنائية وقانون القضاء العسكري تقدم فريق العدالة والتنمية بمقترح قانون يتعلق بـ» تنظيم عقوبة الإعدام»، باعتماد عقوبة السجن المؤبد ضد كل من ارتكب جريمة إضرام النار في بيت أوفي مسكن أو في باخرة أو سفينة أو في متجر إذا كانت هذه المحلات مسكونة، وإذا ترتب عن الحريق العمد موت شخص أو أكثر، فإن مرتكب الحريق ينال عقوبة الإعدام.

وبخصوص المسطرة الجنائية، تم التنصيص في المقترح على إجماع هيئة الحكم القضائية في حكم الإعدام وتبطل مثل هذه الأحكام في حالة عدم التنصيص على إجماع الهيئة، كما لا يمكن تنفيذ حكم الإعدام إلا بعد رفض طلب العفو ومرور 10 سنوات من التاريخ الذي أصبح فيه الحكم بالإعدام نهائيا، مع الأخذ بعين الاعتبار ما ينص عليه قانون القضاء العسكري.

ويقضي المقترح بأن تنفيذ عقوبة الإعدام يتم بأمر من وزير العدل رميا بالرصاص، وتقوم بذلك السلطة العسكرية التي تطلبها لهذه الغاية النيابة العامة لدى المحكمة التي أصدرت القرار.

- **مقترح قانون يتعلق بتحديد سقف أقصى للأجور والتعويضات بمختلف أنواعها..**

تقدم فريقنا بهذا المقترح تجسيداً لإرادتنا في الإصلاح وتخليق الحياة العامة وتحقيق العدالة الإجتماعية و ترسيخ مبادئ الشفافية و أسس الحكامة الجيدة وكذا لمحاربة الريع بمختلف أوجهه وتجلياته.

والمبلغ المقترح كسقف أقصى لما يمكن أن يتقاضاه هؤلاء المسؤولون هو مليون و مائتي ألف درهم سنويا، أي 10 ملايين سنتيم صافية شهريا، وهذا المبلغ يعادل تقريبا 36 مرة الأجر الأدنى داخل الوظيفة العمومية.

للإشارة فإن مقترح القانون هذا لا يشمل المؤسسات العمومية ذات الطابع الإستراتيجي. نظرا لطبيعة أنشطة هذه المؤسسات وكذا محيط تدخلها، لذلك فضلنا التريث بشأنها.

وأهم ما يهدف إليه هذا المقترح هو:

- وضع حد للتعويضات الخيالية والغير المبررة التي يستفيد منها بعض المسؤولين دون حدود و دون ضوابط، وفي بعض الأحيان بطرق ملتوية ومتحايلة على القانون، وأحيانا أخرى في خرق سافر له.

- تكريس الشفافية فيما يخص هذه التعويضات و غيرها من المنافع والامتيازات العينية والمالية التي تضخمت بشكل كبير وتحت مسميات مختلفة (علاوات، منح، مكافآت، تعويضات جزافية، تحفيزات...)... و من المفارقات العجيبة أننا أصبحنا نرى مؤسسات راكدة في الجمود بينما مسؤولوها يغدقون على أنفسهم بشتى أنواع المكافآت، ويتمتعون في ذلك بسلطات تقديرية لا تخضع سوى لمزاجهم.

- الحد من التفاوتات الصارخة بين الحدين الأدنى والأقصى للأجور والتعويضات داخل مؤسسات القطاع العام، وكذا قطع الطريق على بعض المسؤولين الذين يجعلون من الإدارة العمومية مصدرا للاغتناء الفاحش. فلا يعقل أن يحصل مسؤول عمومي على دخل يضاعف أكثر من مائة مرة الأجر الأدنى بالوظيفة العمومية. وليس هناك ما يمكن أن يبرر ذلك سواء من الناحية الأخلاقية أو من الناحية الاقتصادية.

وخلافا لما يمكن أن يقال من كون تبني هذا المقترح سيفضي إلى مغادرة الكفاءات للوظائف العمومية، فإننا نرى العكس، ذلك أن أجر مائة ألف درهم يعتبر جد مرتفع مقارنة مع ما هو معمول به بالقطاع الخاص، بل ويضاهي ما هو معمول به في الدول الغنية. لذلك فإن هذا الأجر كاف لاستقطاب الكفاءات. أما من كان هدفه الأساسي هو الاغتناء ومراكمة الثروة، و ليس خدمة الصالح العام، فمن المؤكد أنه لا يصلح في كل الأحوال أن يكون مسؤولا عموميا، ومن الأفضل له وللوطن أن يشتغل بعيدا عن المرافق العمومية.

ثم لا بد من التذكير بأن العديد من الدول الديمقراطية والتي لا يمكن أن ندعي أننا أكثر ليبيرالية منها، قامت

ومنذ زمن، بتحديد سقف أعلى للأجور سواء بقوانين أو بنصوص تنظيمية:

- ففي فرنسا، تم اعتماد مرسوم يحدد السقف الأقصى للأجور بالنسبة لكافة المؤسسات العمومية دون استثناء في حدود 450 ألف أورو كمبلغ خام، ليبقى المبلغ الصافي دون 250 ألف أورو سنويا.
- وفي إيطاليا، تم سن قانون يجعل من الأجر الذي يتقاضاه رئيس المحكمة العليا سقفا للأجور بالنسبة لكافة المسؤولين في القطاع العام.
- وفي هولندا حدد السقف الأقصى للأجور في أجر رئيس الحكومة
- وفي الولايات المتحدة الأمريكية تم تحديد سقف أقصى للأجور بالنسبة للأبناك والشركات التي تتلقى إعانات من الأموال العمومية. و الشيء نفسه قامت به ألمانيا.
- وغير بعيد عنا، في مصر تم إصدار قانون يحدد السقف الأعلى للأجور في القطاع العام في ما يعادل 35 مرة الأجر الأدنى.

- **مقترح قانون يتعلق بإحداث جامعات**

ينص هذا المقترح قانون على مجموعة من المقتضيات الانتقالية التي تنظم سير وعمل كل من جامعات محمد الخامس بالرباط والحسن الثاني بالدار البيضاء والتي تقضي بممارسة كل رئيس جامعة الصلاحيات المخولة له ولاسيما تلك الواردة في القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، كما تقضي بصحة هيكلة ومداولات اللجن العلمية ومجالس المؤسسات الجامعية التابعة للجامعات السالفة الذكر، وذلك إلى حين تعيين رئيس جديد و تنصيب هياكل جديدة للجامعتين المحدثتين.

- **مقترح قانون يتعلق بتفويت القطع الأرضية الفلاحية أو القابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص إلى مستغليها بصفة منتظمة**

نظرا إلى أن الوضعية العقارية لكثير من الأراضي الفلاحية والتي سجلت في ملك الدولة الخاص لا تساعد الفلاحين على الاستثمار والإنتاج واستغلال الدعم الهائل الذي تمنحه الدولة لتشجيع الفلاحة. فلا الدولة تستفيد من مردودية الأرض في إطار كراء أو تفويت ولا الفلاح يستفيد من استغلال الأرض عبر إمكانية رهنها والاستثمار الآمن فيها.

وفي هذا السياق جاء هذا المقترح لمعالجة مختلف هذه الإشكالات المرتبطة بهذا النوع من الأراضي الفلاحية. وذلك بتفويت هذه الأراضي للسكان الذين يثبت استغلالهم لها تاريخيا سيحرر وعاء عقاريا هاما من كثير من عراقيل ومعيقات الاستثمار فيه، وسيخلق قيمة مضافة هامة سيستغلها السكان القرويون للاستثمار في أراضيهم وتنمية موارد عيشهم وإبعاد هاجس الخوف الدائم الذي يعيشونه كلما تلقوا إنذارات بإفراغ أراضيهم.

- **مقترح قانون بتعديل المادتين 6 و28 من بالميثاق الجماعي**

يهدف هذا المقترح إلى تقوية التشريع الانتخابي الجماعي مع معالجة مظاهر القصور التي تعتري بعض فصول نص القانون الحالي 78.00 كما تم تتميمه وتغييره بالقانون 17.08 والتي أبانت عنها تطبيقات استحقاقات سنة 2009. وتستند على خلاصات الأحكام والقرارات القضائية الصادرة على إثر الطعون في انتخابات رؤساء المجالس الجماعية ونوابهم، والتي نبهت إلى العديد من مواطن الخصاص في التشريع الانتخابي الجاري به العمل.

ويروم هذا المقترح تقديم تعديلات لبعض المقتضيات الواردة في المادتين 6 و 28 من القانون 78.00 كما تم

تغييره وتتميمه بالقانون 17.08 ويخص المجالات التالية:

- الدور المنوط بالسلطة المحلية في توجيه الدعوات وتوفير شروط وأدوات العملية الانتخابية،
- انعقاد جلسة انتخاب مكتب المجلس الجماعي والجهة المعنية بالدعوة،
- إدارة جلسة انتخاب مكتب المجلس الجماعي: رئاسة جلسة الانتخاب و كتابة جلسة الانتخاب،
- كيفية ترشح أعضاء مكتب التصويت لمهام مكتب المجلس الجماعي
- الأهلية القانونية للترشيح لمنصب رئيس المجلس الجماعي ومهام نواب الرئيس،
- نظام انتخاب رئيس المجلس الجماعي ونوابه،
- مفهوم الأغلبية .

- **مقترح قانون متعلق بتعديل مقتضيا ت المادة 4 من القانون رقم 9.79 المتعلق بمدونة الانتخابات**

نظرا لأهمية الانتخابات الجماعية قام الفريق بتدقيق مكامن الخلل التي تعاني منها المنظومة التشريعية المرتبطة بالعمليات الانتخابية على ضوء الممارسة والتجارب السابقة حيث تبين للفريق ضرورة الإسراع بلفت الانتباه لمجموعة من الثغرات لمعالجتها في حينه حتى تكسب بلادنا الرهان الذي وضعته نصب عينيها بداية بالمصادقة على دستور فاتح يوليوز 2011 وبعد ذلك استحقاقات 25 نونبر 2011، ولما كان تجديد المجالس المنتخبة محليا إحدى الأوراش التي يطمح الجميع إلى إنجاحها فإن تحيين النصوص القانونية وتوسيع الإطار التشريعي عملية هامة ستساعد في إضفاء نوع من المصداقية على كافة الاستحقاقات المقبلة بمختلف أشكالها الجماعية والمهنية وكذا التشريعية.

لكل هذا تقدم الفريق بهذا المقترح لتسليط الضوء على إحدى المواد المرتبطة بتطبيق شروط التقييد في اللوائح الانتخابية والتي كان لها تأثير ومساس ببعض حقوق الهيأة الناخبة.

- **مقترح قانون تنظيمي يتعلق بالمحكمة الدستورية**

تكتسي المحكمة الدستورية المنصوص عليها في الفصل 129 من الدستور أهمية خاصة في البناء الدستوري وقد جاءت لتحل محل المجلس الدستوري، ولأهمية هذه المؤسسة جاء هذا المقترح الذي يهدف إلى تنظيم عملها وتحديد اختصاصاتها، الأمر الذي سيساهم في التنزيل السليم لمقتضيات الدستور الجديد والذي يحتاج إلى تضافر جهود كل من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية للقيام بهذه المهمة. ويمكن تحديد أهم ما جاء به هذا المقترح قانون :

- تنظيم المحكمة الدستورية من حيث عدد الأعضاء والتعيين والإعفاء وحالات التنافي وواجبات الأعضاء وتعويضاتهم؛
- سير المحكمة الدستورية والمهام المنوطة بها والقرارات الصادرة عنها؛
- القرارات المتعلقة بمطابقة الدستور والاتفاقيات الدولية وكيفية التعاطي معها؛
- المنازعات الانتخابية وفقدان الصفة البرلمانية.

- **مقترح قانون يقضي بتعديل المادة 475 من مجموعة القانون الجنائي**

أوردت المادة 475 من القانون الجنائي مقتضى يعاقب الشخص الذي يغرر بالقاصر دون استعمال العنف أو التهديد أو التدليس أو حاول ذلك، بالحبس أو الغرامة. وقد نصت الفقرة الثانية من نفس المادة أنه بالنسبة للقاصرة البالغة التي تزوجت من اختطفها أو غرر بها، لا يمكن متابعة هذا الأخير إلا بناء على شكوى من له الحق في طلب إبطال الزواج، ولا يجوز الحكم بمؤاخذته إلا بعد صدور حكم بهذا الطلاق.

وفي هذا السياق تقدم فريق العدالة والتنمية بمقترح قانون يقضي بتعديل المادتين 20 و 21 من مدونة الأسرة، و بتعديل الفصل 475 من القانون الجنائي لملائمته مع مقتضيات المادة 20 من مدونة الأسرة، فيما يتعلق بتحديد سن القاصرة التي اختطفت أو غرر بها إذا كان سنها يفوق ستة عشر سنة وتزوجت من اختطفها أو غرر بها، فإنه لا يمكن متابعته إلا بناء على شكوى شخص له الحق في إبطال الزواج ولا يجوز الحكم بمؤاخذته إلا بعد صدور حكم بهذا الطلاق فعلا.

- **مقترح قانون تنظيمي يقضي بتحديد طريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق**

تعزز دور اللجان النيابية لتقصي الحقائق بدستور فاتح يوليوز 2011، الذي أناط بمقتضى الفقرة الأخيرة من الفصل 67 منه صلاحية تحديد طريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق بقانون تنظيمي. وفي هذا الإطار تقدم فريق العدالة والتنمية بمقترح قانون تنظيمي يهتم بالأساس بتحديد وملاءمة القانون التنظيمي رقم 95.5 كما تم تغييره وتتميمه، حتى يتمكن البرلمان من ممارسة صلاحياته الرقابية المخولة له دستوريا بشكل فعال وفق ما يتطلبه مبدأ فصل السلط.

- **مقترح قانون يقضي بتعديل القانون المتعلق بكفالة الأطفال المهملين**

عمل المشرع المغربي على حماية الطفل الفاقد للرعاية من خلال القانون رقم 01.15 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين الذي يعتبر أحد أهم التشريعات المنظمة لحقوق الطفل المهمل. ولتحقيق أكبر قدر ممكن من الحماية لهذه الفئة تقدم فريق العدالة والتنمية بمقترح قانون يرمي تعديل القانون رقم 01.15 وذلك بإضافة ضمانات تهدف إلى الحفاظ على هوية الطفل المهمل والقيم المكونة لهذه الهوية وكذا الحفاظ على سلامته وأمنه، وذلك من خلال التأكيد على توفر أحد الكفيلين على الجنسية المغربية، وأن يكونا مقيمين ولهما أو لأحدهما مركز أعمال معروف بالمغرب لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

وفي الحالة التي يثبت فيها للقاضي المكلف بشؤون القاصرين توفر الشروط المطلوبة للكفالة، يكون أمره مشمولا بالنفاذ المعجل رغم كل طعن ما عدا في حالة استئنافه من طرف النيابة العامة وإذا لم يبلغ الطفل المكفول سن التمييز فليس من حق الكافل الحامل للجنسية المغربية السفر به خارج أرض الوطن.

- **مقترح قانون تعديل المادة 2 من قانون إحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين كما وقع تغييره وتتميمه**

نشأت مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين في إطار تفعيل مقتضيات الميثاق الوطني للتربية و التكوين بحيث جاءت لتهتم بتحسين ظروف عيش أسرة التعليم المتكونة من أكثر من 300000 عضو موزعة بين المعلمين, الموظفين و المتقاعدين المنتمين لقطاع التعليم العمومي. ومن أهداف المؤسسة:

- وضع واقتراح نظام للتغطية الصحية التكميلية لصالح المنخرطين مع توفير جزء من التمويل لتغطية المخاطر الصحية الغير مصنفة ضمن النظام الأساسي.
- تشجيع ومساعدة الجمعيات المهتمة بمختلف النشاطات الاجتماعية مثل المخيمات الصيفية، حضانات

للأطفال, مقتصديات لصالح المنخرطين.

- تطوير وتعزيز نظام للادخار يمكن المنخرطين, بشراكة مع فاعلين عموميين و خواص, من توفير جزء أو مجموع تكاليف التعليم العالي لأطفالهم.
- اقتراح وتفعيل خدمات، بشراكة مع فاعلين عموميين و خواص، لصالح المنخرطين تشمل السكن، والنقل والحج و الأنشطة الاجتماعية والثقافية.

لكن توجد شريحة مهمة من رجال التعليم التي لا تستفيد من خدمات المؤسسة المهمة وهم:

- أطر المعهد الوطني للبحث الزراعي
- أطر المركز الوطني للبحث العلمي والتقني
- أطر المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري

ولذلك تقدم الفريق بمقترح قانون لضم هذه الفئة للائحة الفئات المعنية بخدمات المؤسسة.

- **مقترح قانون لتعديل القانون المتعلق بالتربية البدينة والرياضة**

الشفافية والحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة من المفاهيم التي كرسها دستور 2011 والتي يتعين تنزيلها في كل ممارسات الشأن العام، والرياضة الوطنية ينبغي أن تخضع لهذه الشروط. وقد أثار موضوع سرية راتب مدرب المنتخب الوطني «إيريك جيريتس» نقاشا واحتجاجا على اعتبار أن المدرب يتقاضى راتبه من ميزانية الدولة وينبغي التصريح بقميته احتراما لمبدأ الشفافية، لذا تقدم الفريق باقتراح تعديل قانون 30.09 المتعلق بالتربية البدينة والرياضة للتنصيص على علانية راتب المدربين وعدم إمكانية الإخلال بهذا المقتضى.

- **مقترح قانون تنظيمي يقضي بتحديد شروط وإجراءات تطبيق الفصل 133 من الدستور**

يهدف مقترح القانون التنظيمي الرامي إلى تنزيل وتطبيق الفصل 133 من الدستور، إلى فتح أبواب المحكمة الدستورية أمام المواطنين العاديين، بدل اقتصار مسطرة الإحالة الحالية على الجهات الرسمية، مع تمكين المواطنين من الطعن في دستورية القوانين المطبقة عليهم سواء أمام المحاكم أو في الحياة العامة شريطة أن يتوفر فيهم شرط المصلحة.

كما يحدد المقترح شروط وإجراءات تطبيق الفصل 133 من الدستور، من خلال دفع طرف في نزاع معين بعدم تطبيق قانون معين في نزاع ما لمخالفته للدستور.

ويعطي هذا المقترح الحق للنيابة العامة سلطة القرار للدفع بعدم مطابقة القانون للدستور في الأحوال التي تكون فيها طرفا رئيسيا في الدعوى، أو عندما تتدخل فيها تلقائيا، سواء كانت مدعية أو مدعى عليها.

- **مقترح قانون يقضي بالتصريح الإجباري بالممتلكات**

دعما لمبدأ الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة تقدم فريق العدالة والتنمية بمقترح قانون يقضي بإجبارية التصريح بالممتلكات، الذي يحدد الأشخاص المعنيون بهذا التصريح الإجباري والمتمثلين في أعضاء الحكومة والشخصيات المماثلة لهم ورؤساء دواوينهم، وأعضاء المحكمة الدستورية، وأعضاء مجلسي البرلمان، والقضاة، وقضاة المحاكم المالية، وأعضاء المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، والأشخاص المعينون في مناصبهم طبقا للفصول 49 و53 و92 من الدستور الجديد، ورؤساء المجالس الجهوية ورؤساء مجالس العمالات أو الإقليم ورؤساء المجالس الجماعية ورؤساء مجموعات الجماعات الحضرية والقروية ورؤساء مجموعات الجماعات المحلية ورؤساء الغرف المهنية، والموظفين والأعوان التابعون للدولة والجماعات المحلية والمنشآت العامة والهيئات الأخرى المخول لهم سلطة الأمر بصرف النفقات وقبض المداخيل أو ممارسة مهمة مراقب أو محاسب عمومي،

والمكلفون بتحديد وعاء الضرائب والرسوم، والمكلفون بقبض وتحصيل الضرائب والرسوم، هذا بالإضافة إلى الموظفين والأعوان المكلفون بمهام عمومية.

- **مقترح قانون في شأن تنظيم الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وضبط تدبير الأملاك الجماعية وتفويتها كما تم تعديله وتغييره**

تكتسي الأراضي الجماعية أهمية قصوى في النسيج الاقتصادي والاجتماعي حيث يقدر الرصيد العقاري لهذه الأراضي ب15 مليون هكتار، لكن ساكنتها التي تزيد عن 2.600.000 أسرة وأكثر من 7600 نائب عن الجماعات والقبائل، تعاني من عدة مشاكل ترتبط بكيفية توزيع الانتفاع، وخضوعه إلى الأعراف السائدة بكل قبيلة ومنطقة مع حرمان المرأة منه، إضافة إلى مشكل تحديد لائحة ذوي الحقوق نظرا لكثرة النزاعات بين أفراد الجماعة و التنازع في الاختصاص الناتج عن التحديد الدقيق لاختصاصات جماعة النواب ومجلس الوصاية.

و حيث أن الإطار القانوني الحالي لا يشجع ذوي الحقوق على المبادرات الاستثمارية مع ما يترتب عن المشاكل السالفة الذكر، فقد أصبحت الضرورة تقتضي مراجعة القانون الصادر في 27 أبريل 1919 كما تم تتميمه وتغييره، ولهذه الأسباب عمل فريق العدالة والتنمية عبر مجموعة من نوابه بصياغة مقترح قانون يضم 67 مادة لحل الإشكاليات القانونية التي تم تشخيصها.

- **مقترح قانون يقضي بتعديل المادتين 20 و 21 من مدونة الأسرة**

يهدف فريق العدالة والتنمية بمراجعة المادة 20 إلى حصر الإذن بزواج القاصر فيما فوق السادسة عشرة من العمر، وتمكين القاصر المعروض عليه الزواج من التعبير الحر عن إرادته، وجعل الإذن بزواج القاصر قابل للطعن من لدن هذا الأخير والنيابة العامة. أما مراجعة المادة 21 فإنها تهدف إلى إحالة أمر الإذن بالزواج على هيئة الحكم في حالة عدم موافقة النائب الشرعي على الزواج.

- **مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيآت أخرى**

تعتبر المراقبة المالية للدولة على المنشآت والمقاولات والمؤسسات العمومية بمثابة الآلية الإدارية الرئيسية التي تملكها الحكومة، من أجل ضبط التدبير العمومي، ومراقبة تسيير هذه الهيآت، كما يُفترض أن تمثل هذه المراقبة آلية ضمان فعالية تدبيرها المالي وتحقيقها للأهداف المسطرة.

وعلى هذا الأساس يأتي تقديم هذا المقترح قانون من قبل فريق العدالة والتنمية بهدف مراجعة الإطار القانوني العام للرقابة المالية للدولة على المنشآت والمقاولات والمؤسسات العمومية بمختلف أصنافها ومجالات عملها، تماشيا مع المقتضيات الدستورية الجديدة التي تربط المسؤولية بالمحاسبة وانسجاما مع الدور الرقابي للبرلمان ومهام المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، خاصة وأن هذه الآلية القانونية ستمكن من المساهمة في حماية المال العام ومراقبة طرق تدبير السياسات العمومية والمخططات القطاعية الاستراتيجية.

وتناول المقترح المحاور التالية:

- توسيع مجالات رقابة الدولة لتشمل مراقبة التسيير وفعالية الأداء بخصوص الأموال المحولة من الميزانية العامة للدولة، ومراقبة مدى تحقيقها لأهدافها؛
- مراقبة الصفقات المبرمة والمنجزة من قبل هذه الهيآت وطرق إنجازها؛
- مراقبة وتتبع وتقييم طرق تدبير المحفظة المالية والعمليات الاستثمارية وعمليات الاستدانة؛

- إعداد تقارير الفعالية وتقارير الأداء من قبل المقاولات والمؤسسات العمومية، ومراقبة البرلمان لتدبيرها بناء على التقارير أو بحضور مسؤوليها لأشغال اللجان البرلمانية بمناسبة ممارسة مهامها الرقابية؛
- إخضاع جميع المؤسسات والمقاولات الرئيسية للرقابة المالية للدولة ولمقتضيات هذا القانون.

- **مقترح قانون بشأن التفتيش العام للمالية**

يأتي تقديم هذا المقترح قانون من قبل فريق العدالة والتنمية بهدف مراجعة الإطار العام لهيأة التفتيش العام للمالية، وتوسيع مهامها واختصاصاتها، تماشيا مع المقتضيات الدستورية الجديدة التي تربط المسؤولية بالمحاسبة، خاصة وأن هذه المؤسسة مؤهلة للمساهمة في حماية المال العام ومراقبة طرق تدبير السياسات العمومية، كما تستطيع أن تمكن الحكومة من تقديم المساعدة للبرلمان في مختلف المجالات المتعلقة بتقييم السياسات العمومية.

و يركز هذا المقترح القانون على توسيع مجالات تدخل المفتشية العامة للمالية، وعلى إدراج مقتضيات جديدة تهدف لتقوية دورها الرقابي، والتنصيص على آليات تفعيل الرقابة وتحديد آثارها ومآلاتها بشكل واضح.

- **مقترح قانون يتعلق بالمجلس الأعلى للحسابات يغير ويتمم القانون المتعلق بمدونة المحاكم المالية**

تقدم فريق العدالة والتنمية بهذا المقترح لمراجعة الإطار العام لمهام واختصاصات المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات تماشيا مع المقتضيات الدستورية الجديدة، خاصة وأن هذه المؤسسة مؤهلة دستوريا وعمليا للمساهمة في حماية المال العام ومراقبة طرق تدبير السياسات العمومية وكذا تقديم المساعدة للبرلمان والحكومة في مختلف المجالات المتعلقة بوظائفها.

ويرتكز هذا المقترح قانون على الدور الذي يجب أن تلعبه هذه المؤسسات في ترشيد تدبير المالية العامة من جهة، ومن جهة ثانية في مساعدة البرلمان بالخصوص على تقييم وتتبع تنفيذ السياسات العامة ومراقبة مدى تحقيقها لأهدافها.

- **مقترح قانون يقضي بتنظيم حق تأسيس جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية**

نص دستور 2011 على مجموعة من المقتضيات التي تخول للجمعيات القيام بمهامها على أحسن وجه، وفي هذا السياق تأتي الضرورة الملحة لملاءمة قانون الجمعيات مع المستجدات الدستورية الجديدة.

و تقدم فريق العدالة والتنمية بهذا المقترح قانون لمراعاة مجموعة من الثوابت الجامعة الواردة في الدستور، منها دعم ديمقراطية التدبير، وتحقيق الاستقلالية والحكامة والشفافية في التدبير الإداري والمالي، مع التركيز على المساواة وضمان تكافؤ الفرص في الدعم العمومي والإشراك في المؤسسات الدستورية والوطنية و المجالية والولوج إلى الإعلام.

- **مقترح قانون يقضي بتعديل في القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية**

انسجاما مع روح دستور 2011 لابد من تسجيل أن مقتضيات القانون 17-01 المتعلق بالحصانة البرلمانية قد أصبحت كلها متجاوزة ، وحيث أن الدستور ارتقى بمجموعة من المؤسسات والهيئات إلى مرتبة دستورية متميزة وأكد على استقلاليتها فإن نفس الضرورة تفرض تمتيع أعضاء هذه المؤسسات والهيئات بقواعد الاختصاص الاستثنائية المنصوص عليها في جزء قانون المسطرة الجنائية موضوع هذا المقترح.

- **مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم قانون تحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات**

انطلاقا من الفصل 11 من الدستور الذي ينص على أنه «يحدد القانون شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، طبقا للمعايير المتعارف عليها دوليا» ولأن المنظمات الدولية وعلى رأسها تلك التابعة للأمم المتحدة هي المرجع في هذا المجال، وهي الأكثر تخصصا ومهنية فيه، ووفاء بالتزامات المغرب في اتفاقياته مع عدد من المنظمات الدولية وخصوصا الأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا تقدم فريق العدالة والتنمية بمقترح قانون يقضي بالنص على إمكانية ملاحظتها للانتخابات الوطنية.

ب. حضور مهم للفريق من خلال لجنة النظام الداخلي لمجلس النواب

عرف النظام الداخلي لمجلس النواب مراجعة شاملة اشتغلت عليها لجنة مختصة ممثلة بجميع الفرق النيابية للمجلس عملت على الإبقاء على 77 مادة من دون تغيير وتعديل 101 مادة وإضافة 71 مادة جديدة وحذف 12 أخرى.

وأهم ما جاء به النظام الداخلي الجديد التنصيص على مدونة السلوك والأخلاق البرلمانية التي شملت المبادئ المؤطرة للممارسة النيابية وكذا واجبات وضوابط السلوك المرتبطة بها، والآليات الكفيلة بإلزام النائبات والنواب بالتقيد بالمبادئ والضوابط داخل المجلس وخارجه.

و جاء المشروع الجديد بتغيير موعد عقد الجلسات الأسبوعية للأسئلة الشهرية من يوم الإثنين إلى يوم الثلاثاء مع فتح النقاش مع مجلس المستشارين لإيجاد صيغة توافقية والإبقاء على عتبة تشكيل الفرق النيابية في عشرين عضوا.

كما تمكنت الأغلبية والمعارضة من إيجاد صيغة توافقية لحسم الخلاف بشأن توزيع الحصة الزمنية للجلسة الشهرية لمساءلة رئيس الحكومة حول السياسة العامة للحكومة. مع إضافة لجنة خاصة أطلق عليها لجنة مراقبة صرف الميزانية.

كما نص المشروع على باب جديد يتعلق بتقييم السياسات العمومية، وتخصيص باب كامل بحقوق المعارضة يبتدئ بالتصريح بالانتماء إليها وذلك من خلال مسطرة التشريع سواء تعلق الأمر بالمبادرة أو بحقوق التسجيل بجدول الأعمال وتقديم التعديلات الناتجة عن مواقفها بخصوص النصوص التشريعية المعروضة للنقاش.

هذا وقد عمل مشروع النظام على تعزيز دور اللجان الدائمة من خلال تقوية دورها الإعلامي وتنظيم توزيع الزمن وتقوية دور رئيس اللجنة ومكتبها وتأطير المهام الاستطلاعية وتنظيم كيفية مناقشة تقاريرها وتحديد مبررات الغياب والجزاءات المطبقة وتحديد ضوابط الحضور بقاعة الاجتماعات وبالمكان المخصص لنائبات والنواب.

وقد شهدت مناقشة النظام الداخلي للمجلس سواء خلال اجتماعات اللجنة المختصة أو الجلسة العمومية للتصويت على المشروع انخراطا كبيرا لفريق العدالة والتنمية بطرح الملاحظات الموضوعية وتقديم التعديلات اللازمة لكونها لحظة تشريعية هامة في تاريخ المؤسسة خصوصا مع الظرفية السياسية التي يعرفها المغرب، والتي تتميز بضرورة ضمان حسن تنزيل الوثيقة الدستورية وتعزيز مكانة ودور المؤسسة التشريعية.

وجاء قرار المجلس الدستوري بخصوص هذا النظام الداخلي ليؤكد مشروعية ووجاهة مجموعة من الإقتراحات والتعديلات التي تقدم بها أعضاء الفريق بلجنة هذا النظام، وبذلك يكون الفريق قد لعب دوره كاملا في ترك بصماته على مستوى تخليق الحياة البرلمانية وترشيد أداء المؤثة التشريعية.

ج. مشاريع القوانين

إذا كانت حصيلة 76 نص تشريعي المصادق عليها خلال السنة التشريعية الثانية تعتبر لدى البعض بأنها ضعيفة، فإن الواقع في ظل سنة تميّزت بكثرة العراقيل التي واجهت الحكومة وأغلبيتها خلال هذه السنة يوضح أهمية الجهود الذي تم بذلها للوفاء بما جاء به البرنامج الحكومي، وعكسه المخطط التشريعي لإخراج النصوص القانونية الضرورية لتسيير مرافق الدولة وتنظيم حياة المجتمع في الآجال المقرّرة لها.

ورغم ذلك، فإنه لا ينبغي الإسفاف بالتنسيق الذي تم القيام به بين فرق الأغلبية لتقديم التعديلات على مشاريع الحكومة، وكذا للدفاع عنها خلال محطات التصويت عليها.

وفي هذا الباب، تقدمت فرق الأغلبية مجتمعة بـ 402 تعديلا، الأمر الذي يعكس حجم التحديات الملقاة على عاتق الفريق للإبقاء على تماسك مكونات الأغلبية داخل مجلس النواب.

وقبل تقديم حصيلة رقمية بخصوص مشاريع القوانين نقدم قراءة تعريفية لأهم القوانين المصادق عليها خلال السنة التشريعية 2012/2013 على أن نفصل طبيعة تصويت الفريق بمعية فرق الأغلبية عليها من خلال جدول يدقق كافة المعطيات المرتبطة بتلك النصوص.

▪ مشروع قانون المالية لسنة 2013

إن مشروع قانون رقم 115.12 للسنة المالية 2013 تعبير عن تنزيل البرنامج الحكومي، وفرصة لترسيخ نموذج تنموي يستمد مقوماته الأساسية من الإمكانيات الذاتية المتوفرة لبلادنا بغية بناء اقتصاد وطني قوي متنوع الروافد القطاعية وتنافسي ومنتج للثروة على الرغم من الإكراهات الوطنية الخارجية.

وقد جاء إعداد هذا المشروع قانون في ظل وضعية دقيقة تميزت باستمرار تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية و تراجع حاد لآفاق النمو، و لاسيما لدى شركائنا الأساسيين في الاتحاد الأوروبي، واستمرار ارتفاع أسعار البترول والمواد الأولية وتراجع وتيرة نمو المبادلات التجارية العالمية لتنتقل من 5,2% إلى 4,5%، والتي لم يسلم المغرب من آثارها خاصة مع حلول سنة فلاحية متوسطة بالبلاد.

وقد تمت صياغة مشروع قانون المالية لسنة 2013 على أساس فرضيات تتميز بالواقعية لكنها في الوقت نفسه ظلت مشوبة بالحذر.

وحدّد مشروع قانون المالية لسنة2013 ثلاث أولويات أساسية وهي: تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني ودعم الاستثمار المنتج وتطوير آليات التشغيل، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وإنجاز الإصلاحات الهيكلية الضرورية و تحسين الحكامة.

وفي هذا الإطار تلتزم الحكومة بتفعيل مجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي تتمثل في إصلاح منظومة العدالة، والجهوية المتقدمة، وتفعيل مشروع اللاتمركز الإداري، وإصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، والإصلاح الضريبي، وإصلاح منظومة الصفقات العمومية، وإصلاح صندوق المقاصة، وإصلاح منظومة التقاعد.

وقد ثمن فريق العدالة والتنمية قرار الحكومة الهادف إلى التحكم في التوازنات الماكرو اقتصادية و الرجوع التدريجي بمستوى العجز في الميزانية إلى 3% في أفق 2016 والذي من شأنه أن يدعم و يعيد بناء مناخ الثقة والاستقرار الاقتصادي ببلادنا وتوفير الرؤية اللازمة للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعين المغاربة والأجانب والحفاظ على الموجودات الخارجية في مستوى مستدام من خلال تشجيع الاستثمارات الخارجية وتعبئة التمويلات الخارجية المتاحة وتحسين العرض التصديري وتنافسيته يقينا بأن الحكومة ستحقق هذين الهدفين بتفعيل الإجراءات الواردة في مشروع القانون المالي لسنة 2013 و بتنزيل جل الإصلاحات التي تمت الإشارة إليها سابقا.

إن مشروع القانون المالي 2013 لم ينهج سياسة تقشفية و لم يرفع من الضرائب، وحافظ على سياسة إرادية

لدعم الاستثمار، وخلق 24340 منصبا ماليا، فضلا عن دعم القطاعات الاجتماعية.

وتفعيلا لميثاق الأغلبية نظمت فرق الأغلبية والمجموعات النيابية المساندة يوما دراسيا حول مشروع قانون المالية لسنة 2013 أطره وزيري المالية يوم 30 أكتوبر حضره عدد من وزراء وزعماء الأغلبية الحكومية، لبسط أهم مضامين هذا المشروع لنواب الأمة وتعميق النقاش حولها، قبل التنسيق المحكم الذي توج فيما بعد بتقديم تعديلات مشتركة منسجمة مع الاختيارات والتوجهات الحكومية المتضمنة في البرنامج الحكومي.

وعن ظروف مناقشة هذا المشروع، فقد بذل نواب الفريق مجهودا استثنائيا في الدراسة والمناقشة والتصويت على مشروع القانون المالي، الأمر الذي تطلب مواكبة متواصلة إلى ساعات متأخرة من الليل، سواء على مستوى لجنة المالية أو اللجان الدائمة الأخرى التي ناقشت مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بالمشروع.

وقد تدخل عن الفريق خلال الجلسة العامة عند مناقشة الجزء الأول من هذا المشروع الأخ عبد الله بووانو رئيس الفريق بخصوص الشق السياسي في حين تدخل الأخ سعيد خيرون في الشق الاقتصادي، أما مناقشة الجزء الثاني فقد عرف تدخل ثمانية نواب انتدبتهم شعبهم للتدخل باسم الفريق وهم:

عبد السلام بلاجي	قطاعات الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج
محمد العربي بلقايد	قطاعات الداخلية والسكنى والتعمير وسياسة المدينة
عبد اللطيف بنيعقوب	قطاعات العدل والتشريع وحقوق الانسان
سعيد بنحميدة	قطاعات المالية والتنمية الاقتصادية
خديجة أبلاضي	القطاعات الاجتماعية
عبد الحليم علاوي	القطاعات الانتاجية
حسن الحارس	قطاعات البنيات الأساسية والطاقة والمعادن
سعاد الحجراوي بولعيش	قطاعات التعليم والثقافة والاتصال

وقد تميزت الجلسات العمومية المخصصة للتصويت على مشروع قانون المالية (القراءة الأولى يوم 24نونبر2012 و القراءة الثانية يوم 28دجنبر2012) بمواظبة نواب الفريق على الحضور القوي، وذلك بمعية بقية نواب فرق الأغلبية حيث تمت المصادقة على هذا المشروع ب 137 صوتا ومعارضة 56، دون تسجيل أي امتناع عن التصويت خلال القراءة الأولى، في حين تم التصويت عليه بأغلبية 118 صوت ومعارضة 48 دون تسجيل أي امتناع عن التصويت خلال القراءة الثانية.

وتوثيقا للمجهود الذي بذله الفريق قام بطباعة كتيب عنونه ب «قانون المالية لسنة 2013: الأمل والثقة والتنمية والتضامن» شكل خطوة ايجابية لإغناء الخزانة البرلمانية ومادة دسمة للباحثين والمهتمين بمتابعة قوانين المالية.

- **مشروع قانون تنظيمي يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي**

يندرج هذا المشروع في إطار تنزيل المخطط التشريعي للحكومة، وملائمة النصوص القانونية الحالية مع مقتضيات الدستور الجديد، كما تهدف التعديلات المقترحة على القانون الأصلي رقم 60.09، إلى مطابقة القانون التنظيمي مع أحكام الدستور الجديد (وخاصة الفصلين 152و153)، حيث تم إدخال بعض المقتضيات التنظيمية المستخلصة من ممارسة المجلس لمهامه الحالية منذ فبراير 2011؛ وتتمثل أهم هذه التعديلات فيما يلي:

- زيادة عدد أعضاء المجلس إلى 104 عضو، لكي يشمل تمثيلية الهيئات المنصوص عليها في الدستور الجديد، ويتعلق الأمر بمجلس المنافسة، الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي والهيئة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز.
- التأكيد على ضرورة السعي إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء.

- توسيع دائرة التنافي لتشمل رؤساء مجالس الجهة، المسؤولين الديبلوماسيين و القضاة.
- تفويض رئيس المجلس بعض مهامه لأعضاء المكتب.
- التنصيص على مسطرة تعيين الأمين العام للمجلس.

▪ مشروع قانون بتغيير المادة 44 من مدونة التغطية الصحية الأساسية

يرتكز المشروع قانون رقم 143.12 القاضي بتغيير المادة 44 من القانون 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية على منح تمديد جديد إلى غاية نهاية 2014 لإعطاء فرصة أخرى للهيئات التي تدبر نظام التأمين الإجباري عن المرض وذلك بغية:

- تفادي عدم قانونية وعدم شرعية تدبير الهيآت المذكورة للوحدات الصحية بعد فاتح يناير 2013،
- منح الفرصة للهيئات المعنية بمتابعة التدابير المتخذة من طرفها لتسوية وضعيتها القانونية
- اقتراح سيناريوهات بديلة لمعالجة إشكالية حالة التنافي بين تدبير نظام التأمين الإجباري عن المرض وتدبير الوحدات الصحية مع مراعاة العواقب المحتملة على المنخرطين وعلى العاملين بهذه الوحدات

ورغم أن الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي قرر إقفال الصيدلية التي يتوفر عليها قام باتخاذ إجراءات موازية تتمثل في:

- تحمل الأدوية المكلفة عبر صيدليات المراكز الاستشفائية الجامعية والمستشفيات العمومية وذلك ابتداء من 21 أبريل 2011
- تحمل الأدوية المكلفة عبر المصحات الخاصة بالنسبة للأدوية التي تتوفر على ثمن موحد على الصعيد الوطني
- اعتماد الدواء الجنيس كأساس مرجعي لمشتريات الصيدلية لتقليص الضغط المالي على نفقات الصندوق

وقد تميز هذا المشروع بتقديم تعديلات و نقاش مستفيض من طرف السيدات والسادة نواب العدالة والتنمية طرحوا من خلاله العديد من التساؤلات المرتبطة بالتغطية الصحية بشكل عام وبوضعية الهيئات المعنية بتدبير المؤسسات ذات الطابع الصحي، وفي الختام صادق أعضاء الفريق بالموافقة على المشروع قانون.

▪ مشروع قانون لنسخ وتعويض أحكام المادة 503 من مدونة التجارة

من أبرز القضايا المعروضة على القضاء التجاري المنازعات البنكية، وعلى رأس تلك المنازعات القضايا المرتبطة بقفل حساب الزبون من طرف المؤسسة البنكية نظرا للصعوبات التي تكتنف تطبيق أحكام المادة 503 من مدونة التجارة وتعدد وتباين الاجتهادات البنكية بسبب استحالة معرفة نوايا الزبون الذي يتوقف عن تشغيل حسابه الخاص مما يترتب عنه أحيانا كثيرة تضاعف حساب الفوائد على رصيد الحساب المدين للبنك الأمر الذي يؤدي إلى تجاوز مبلغ الفوائد بشكل لافت لمبلغ الدين الأصلي المسجل في ذمة الزبون.

تداركا لهذا الوضع أصبح من الضروري إعادة صياغة المادة 503 من مدونة التجارة بمقتضيات جديدة لقفل الحساب تحدد سقفا زمنيا أقصى عند عدم تشغيل الحساب إذا كان قد سجل رصيدا مدينا بذمة الزبون وهو السقف الزمني الذي حدده هذا المقترح قانون في سنة كاملة ابتداء من تاريخ أخر عملية دائنة في الحساب المدين يلتزم البنك بعدها بإشعار الزبون بقفل الحساب.

هذا وقد اتسمت المناقشة العامة والتفصيلية لهذا المشروع من طرف أعضاء فريق العدالة والتنمية بلجنة القطاعات الإنتاجية بالاهتمام البالغ بإشكاليات قفل الحساب بالاطلاع، ونوهوا بهذه المبادرة الحكومية التي من

شأنها إضفاء مزيد من الشفافية على العلاقة بين الزبون والمؤسسة الحكومية وإعادة الثقة بين البنك والمتعاملين معه.

- **مشروع قانون يتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكتري للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني**

يهدف مشروع قانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكتري إلى دعم مبدأ الاستقرار في العلاقات الكرائية وإعادة التوازن للعلاقات التعاقدية بين المكري والمكتري مع توفير ضمانات كافية لاسترجاع ثقة المستثمرين المؤسساتيين والخواص في قطاع السكن المعد للكراء إضافة إلى توحيد وتجميع النصوص القانونية المنظمة للكراء، وتحيين البعض منها ليتلاءم مع متطلبات الواقع السوسيو اقتصادي لبلادنا.

من أهم مستجدات هذا المشروع قانون التنصيص على ضرورة كتابة عقد الكراء باعتماد وثيقة مكتوبة تحدد حقوق كل طرف وواجباته، مع اعتماد مبدأ حرية تحديد ثمن الكراء وشروط مراجعته ونسبة الرفع من قيمته.

كما حدد مشروع قانون رقم 67.12 الحالات التي يسمح فيها بسلوك مسطرة الإشعار بالإفراغ وتمييزها عن الحالات التي تخول اللجوء إلى مسطرة الفسخ .

هذا وقد ثمن السيدات والسادة نواب فريق العدالة والتنمية بلجنة العدل والتشريع الحلة والمضمون الجديدين للمشروع وأكدوا على أهمية النص الذي ينظم العلاقة التعاقدية بين المكري والمكتري واعتبروه خطة نوعية ومتقدمة وأكثر ملاءمة مع التطورات المجتمعية.

- **مشروع قانون يتعلق بمبادئ تحديد الدوائر الترابية للجماعات الترابية**

يندرج هذا المشروع قانون في إطار تفعيل أحكام الدستور الجديد للمملكة الذي صنف اختصاص تحديد مبادئ تحديد الدوائر الترابية للأصناف الثلاث للجماعات الترابية ضمن مجال القانون، ومن تم فإن التصور العام الذي يرتكز عليه المشروع القانون يروم تحقيق الأهداف الثلاثة الكبرى المتمثلة في تعميق المنهجية الديمقراطية على المستوى المحلي والجمع بين الفعالية والنجاعة لسياسات التنمية العمومية مع ضمان مساهمة فعلية للمستوى الترابي في التنمية.

- **مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم قانون إحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد**

يهدف هذا المشروع قانون إلى إرساء مبدأ الحد الأدنى للمعاش بالنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد على غرار ما هو معمول به في باقي أنظمة التقاعد الأساسية، ويسعى هذا المشروع قانون إلى تغيير الفصل 50 في اتجاه السماح لمتقاعدي النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد بالتخلي عن جزء من معاشاتهم لفائدة الغير وهو ما من شأنه توسيع مجال الاقتطاعات الاجتماعية لتشمل التخلي عن جزء من المعاش قصد الاستجابة للطلبات المتزايدة للمنخرطين الراغبين في القيام باقتطاعات يقدر حدها الأقصى في 50% لفائدة مؤسسات الائتمان، على أن لا يقل هذا الحد الأقصى بعد خصم كل الاقتطاعات عن الحد الأدنى للمعاش.

إن ما يقترحه هذا المشروع قانون يكمن بالأساس في إعطاء الإمكانية لصاحب المعاش للتصرف في معاشه لأجل الاستهلاك وذلك بتأطير قانون لا يسمح بالتخلي عن أقل من الحد الأدنى.

وقد طالب نواب فريق العدالة والتنمية داخل اللجنة بالتسريع باعتماد هذا المشروع قانون بالنظر لطابعه الاجتماعي وما يسعى إليه من حفظ لكرامة فئة مهمة من المتقاعدين.

- **مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي وقانون مكافحة غسل الأموال**

يندرج هذا المشروع قانون في إطار تكريس إرادة المملكة المغربية في الوفاء بالتزاماتها الدولية ومواكبة جهودها الرامية لمطابقة المنظومة الوطنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمعايير الدولية.

وقد جاء مشروع القانون بتعديل أساسي مضمونه إعادة صياغة الفصل 4-2018 من مجموعة القانون الجنائي بما يجعل جريمة تمويل الإرهاب فعلا إرهابيا ولو ارتكبت خارج المغرب وسواء وقع الفعل الإرهابي أو لم يقع وبصرف النظر عما إذا كانت الأموال قد استعملت فعلا لارتكاب هذه الأفعال أو لم تستعمل.

- **مشروع قانون يوافق بموجبه على الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**

تهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون العربي في مجال مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب ضمانا للاستقرار الأمني والاقتصادي والسياسي، ونصت على العديد من التدابير والمقتضيات الزجرية.

وعليه تم سن نظام داخلي شامل للإشراف والرقابة على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية بما في ذلك الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، وينص على أن تتكفل السلطات الإدارية والرقابية المعنية بتنفيذ القانون وسائر السلطات المختصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على التعاون وتبادل المعلومات على الصعيد الوطني والإقليمي،وأن تقوم بإنشاء وحدات تحريات مالية لتحليل وجمع البيانات،فضلا عن أوجه عديدة من التعاون تهم تبادل المعلومات ومجال التدريب والمساعدة التقنية والتعاون القضائي و القانوني.

- **مشروع قانون يوافق بموجبه على الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية**

نظرا لما يكتسيه موضوع الجريمة المنظمة من أهمية قصوى والأشكال التي يتخذها مع ما يطرح من تهديد للأمن الاقتصادي والاجتماعي والتنموي للبلدان العربية وقع المغرب إلى جانب العديد من الدول العربية الاتفاقية المشار إليها والتي تم بموجبها الالتزام باتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للتصدي لجرائم غسل الأموال والفساد الإداري والاحتيال على المؤسسات المالية والمصرفية والاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال وتهريب المهاجرين والقرصنة البحرية والاستيلاء على الآثار والممتلكات الثقافية والاعتداء على البيئة والاتجار بالأسلحة والاستعمال غير المشروع لتقنية أنظمة المعلومات.

إن من شأن مصادقة المغرب على الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، تعزيز الترسانة القانونية الوطنية ومحاصرة هذه الآفة البالغة الخطورة التي تتطور باستمرار وتستخدم أساليب جد متطورة مما يطرح ضرورة التصدي لها.

- **مشروع قانون يوافق بموجبه على الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات**

جرائم تقنية المعلومات الوجه الآخر لتطور عالم الجريمة الذي أصبح يهدد المجتمعات في عمقها وفي أمنها ومصالحها الأمر الذي دعا إلى ضرورة تبني سياسة جنائية مشتركة تماشيا مع المبادئ الدينية والأخلاقية مع مراعاة النظام العام لكل دولة.

وهكذا يطال التجريم الاعتراض المتعمد لخط سير البيانات بأي وسيلة من الوسائل الفنية وقطع بث أو استقبال بيانات تقنية المعلومات والاعتداء على سلامتها بتدمير أو محو أو إعاقة أو حجب، وتجريم الإساءة إلى استخدام وسائل تقنية المعلومات من أجل التزوير وتغيير الحقيقة والتسبب في إلحاق الضرر بالمستخدمين والمستفيدين،فضلا عن جريمة الإباحية والمقامرة والاستغلال الجنسي والاعتداء على الحياة الخاصة إلى غيرها من الجرائم التي تدخل في نطاق ومجال هذه الاتفاقية.

وتنص الاتفاقية كذلك على العديد من المقتضيات تهم مجال التعاون القانوني والقضائي الخاص بتبادل المجرمين بين الدول الأطراف وتبادل المساعدة بينها لغايات التحقيق أو الإجراءات المتعلقة بجرائم المعلومات وتقنيات المعلومات أو لجمع الأدلة الإلكترونية.

- **مشروع قانون يتمم القانون المتعلق بالمراكز الاستشفائية**

يهدف المشروع إلى إحداث مركز استشفائي جامعي بالجهة الشرقية تحت اسم»المركز الاستشفائي محمد السادس» ،يتوخى المشروع:

- تسهيل الولوج إلى الخدمات الصحية لاسيما الخدمات الصحية المتخصصة.
- القيام بأعمال البحث و التأطير والعلاج التخصصي من لدن الأساتذة الباحثين المعينين بكلية الطب والصيدلة «بوجدة».
- العمل على استفادة الطلبة من التكوين التطبيقي الملائم.

- **مشروع قانون يتعلق بوقاية الأشخاص وحمايتهم من أخطار الكلاب**

إن امتلاك الكلاب أصبح يشكل ظاهرة كبيرة انتشرت بشكل كبير سواء في المجال الحضري أو القروي إلا انه أصبحت لهذه الظاهرة أبعاد صحية وأمنية واجتماعية مع انتشار أصناف من الكلاب الخطيرة المعروفة لدى العموم «بالبيتبول «وغيرها من الأصناف والتي تسببت في تسجيل حالات عديدة من الاعتداء على الأشخاص نجمت عنه أضرار جسدية جسيمة، كما لوحظ في السنوات الأخيرة استعمال هذا النوع من الكلاب لتنفيذ العديد من الجرائم, يضاف إلى ذلك عدم خضوع هذه الكلاب لمراقبة طبية مما يساهم في تفاقم الوضع سواء من حيث عدد الأشخاص الذين يصابون بداء السعر أو يتعرضون للعض، كما أن نسبة مهمة من المواشي تصاب بأمراض مزمنة نتيجة ذلك

من ناحية أخرى فإن الترسانة القانونية الحالية لا تتضمن مقتضيات قانونية تحيط بجميع الجوانب الأمنية والاجتماعية التي يطرحها انتشار هذه الكلاب رغم الجهود التي تبدلها السلطات بين الفينة والأخرى والتي تبقى نتائجها محدودة في غياب مقتضيات زجرية متناسبة مع الأفعال المرتكبة

إن هذا المشروع يرمي إلى ملأ الفراغ القانوني الذي يعتري مجال تنظيم امتلاك الكلاب وبالتالي فهو يهدف إلى حماية أمن وسلامة المواطنين وممتلكاتهم ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- التنصيص على مقتضيات حمائية لها بعد وقائي وأخرى زجرية ذات بعد ردعي
- إشراك كافة السلطات الإدارية والأمنية والمنتخبة في جهود حماية أمن وسلامة المواطنين من أخطار الكلاب
- معالجة الجانب المرتبط بالجرائم التي ترتكب بالاستعانة بأصناف الكلاب التي يسمح بتملكها وحيازتها

وفي هذا الإطار نوه فريق العدالة والتنمية بأهمية هذا المشروع والذي طال انتظاره وذلك بالنظر إلى ما كانت تسببه هذه الحيوانات من أخطار على الأشخاص والممتلكات كما طالبو بتوفير كافة الإمكانيات والوسائل التي من شأنها ضمان النجاعة والفعالية لهذا النص التشريعي العام كما أشاروا إلى ضرورة القيام بحملات تحسيسية وتوعوية خصوصا في العالم القروي وذلك للارتباط الوثيق لساكنة البوادي بتربية الكلاب الخاصة بالحراسة والتي قد تشكل خطرا على السكان كما أشار إلى أهمية تظافر جهود المتدخلين وخصوصا الجماعات المحلية وكل من وزارة الفلاحة والمياه والغابات ووزارة الصحة على أساس تحديد مسؤولية كل قطاع على حدة وفي الأخير طالب النواب بضرورة القيام بحملات سنوية لتلقيح الكلاب ضد داء السعار وكذا جمع الكلاب الضارة ودعم نفقات المكاتب البلدية الصحية.

- **مشروع قانون يتعلق بإلغاء الزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل المتعلقة بالرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات والعمالات والأقاليم والجهات**

تعاني الجماعات الترابية من إشكالية كبرى تتمثل في ضعف استخلاص الضرائب من الخاضعين لها مما يساهم في ضياع موارد مالية هامة على هذه الجماعات هي في حاجة ماسة إليها من أجل تنفيذ العديد من المشاريع التنموية المتوقفة بسبب ضعف أو انعدام الموارد أو عدم قدرتها على استخلاصها ومن أجل تشجيع الخاضعين للضريبة على أداء ما بذمتهم من ديون لفائدة ميزانية الجماعة الترابية والتي لم يتم استخلاصها يأتي هذا المشروع الهام والذي من شأنه أن يمكن الجماعات من تحصيل مواردها الجبائية المستحقة لفائدتها الشيء الذي سيؤدي إلى تقليص حجم الباقي استخلاصه وبالتالي تصفية ميزانية الجماعات الترابية من ثقل الحجم الكبير الذي بلغه مستوى هذا الباقي .

ويقوم هذا المشروع على إلغاء الزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل المتعلقة والمستحقة لفائدة الجماعات الترابية شريطة قيام الخاضعين للضريبة بتسديد أصل الرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى قبل 31 ديسمبر 2013 ,

إن هذا المشروع بإلغائه لهذه الذعائر وتمديده لأجل الاستفادة من هذا الإلغاء سيمكن من تجاوز مجموعة من الإشكالات المرتبطة بالتأخير وسيمكن من حل العديد من المشاكل المرتبطة بضعف التمويل وضعف الموارد وسيقلص من مستوى الهدر الكبير للموارد المالية والتي من شأن استرجاع جزء كبير منها أن يساهم في إقلاع حقيقي للجماعات الترابية وتحقيق العديد من الأوراش التنموية الكبرى .

وانسجاما مع مواقف الفريق الرامية إلى حماية المال العام وصيانة مقدرات الوطن بما فيها الجماعات الترابية فقد ثمن الفريق هذا المشروع الهام والذي من شأنه أن يعيد جزءا كبيرا من الموارد المالية وطالب أعضاء الفريق بضرورة وضع معايير واضحة وأن تكون هناك دورية مفصلة توجه إلى كافة المعنيين من ولاة وعمال ورؤساء جماعات، وأن يتم الإشهار والتحسيس ليكون التنزيل سليما وفعالا، وطالبوا بعدم استثناء أية جهة كيفما كانت، وعلى هذا الأساس صوت أعضاء الفريق بالإجماع على هذا المشروع دعما لكل الجهود الرامية إلى حماية المال العام وتنمية الموارد الذاتية للجماعات الترابية وسجل أعضاء الفريق نسبة حضور مهمة تجاوزت أكثر من 85 في المائة من الأعضاء المنتمين للجنة.

- **مشروع قانون يقضي بإحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية**

تقدمت الحكومة بمشروع قانون رقم 58.12 يقضي بإحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية في 03 يوليوز 2012، يهدف إلى تطبيق رؤية جديدة للإرشاد الفلاحي من خلال إحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع للوصاية والمراقبة المالية للدولة المطبقة على المنشآت العامة.

وسيحل المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية بعد تنفيذ هذا القانون محل المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي ومراكز الأشغال.

كما يهدف إحداث هذا المكتب لتجاوز النقص الحاد في مجال الإرشاد الفلاحي، ذلك أن التغطية الحالية للفلاحين بالإرشاد تعد محدودة، وتهدف الاستراتيجية المرتبطة بتطوير «الإرشاد الفلاحي» التي تم بلورتها من طرف وزارة الفلاحة، إلى مرافقة الفلاحين ونقل الخبرة الفلاحية إلى الميدان.

و يسعى تفعيل هذه الاستراتيجية إلى تجاوز النواقص المتعددة المرتبطة بمنظومة الإرشاد الفلاحي، والتي تعاني أساسا من الضعف على مُستوى التغطية الجهوية والوسائل غير الملائمة و قلة الموارد البشرية والمالية المخصصة لها.

- **مشروع القانون المتعلق بالإنتاج البيولوجي للمنتوجات الفلاحية والمائية**

مشروع القانون رقم 39.12 بالإنتاج البيولوجي للمنتوجات الفلاحية والمائية والذي يحدد شروط الإنتاج والتهيء والتسويق للمنتوجات البيولوجية وكذا الالتزامات والمسؤوليات المفروضة على الذين يريدون الاستفادة منه.

ويهدف مشروع القانون إلى إرساء الإطار القانوني المنظم للإنتاج البيولوجي على الصعيد الوطني، بما يمكن، بالخصوص، من تشجيع تثمين المنتوجات الفلاحية والمائية، وكذا مواد قطف أصناف النباتات التلقائية أو جمعها، والمساهمة في التنمية المستدامة عبر تحسين دخل المنتجين المهتمين بنمط الإنتاج البيولوجي والمشاركة في المحافظة على البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي.

كما سيمكن من الاستجابة لطلب المستهلك وذلك بضمان جودة خاصة بالمواد الفلاحية والمائية المنتجة وفق نمط الإنتاج البيولوجي، والتوفر على إطار قانوني معادل لقوانين أهم الشركاء الاقتصاديين للمغرب في مجال الإنتاج البيولوجي، باعتباره نمطا للإنتاج يوفر فرصا مهمة جدا في ميدان تنمية وتنويع الصادرات.

ويهدف هذا المشروع إلى المشاركة في المحافظة على البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتجدر الإشارة إلى أن هذا النمط يقدم فرصا جد مهمة لازدهار عدد من المناطق الفلاحية بالمغرب التي تعتبر مؤهلة لهذا النوع من الفلاحة.

- **مشروع قانون يوافق بموجبه على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة**

يهدف مشروع القانون رقم 124.12 القاضي بالموافقة على البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية إلى منع ممارسة التعذيب وذلك عن طريق إنشاء لجان وطنية ودولية تتمتع بالاستقلالية والنزاهة والشفافية.

وتلزم المادة الثالثة من البروتوكول جميع الدول الأعضاء بإنشاء هيئات وطنية مشابهة تقوم بالمراقبة وبزيارة أماكن الاحتجاز بصورة مفاجئة للتأكد من عدم ممارسة أي شكل من أشكال التعذيب، وتلتزم هاته اللجان والهيئات المختصة بتقديم تقريرها إلى الجهات المسؤولة قصد حثها على تحسين ظروف الاحتجاز وتحسين قدرات هذه المراكز والقائمين عليها، مع تقديم المساعدة لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي ترد في هذه التقارير.

ويعتبر هذا البروتوكول الوحيد من ضمن البروتوكولات الملحقة بالاتفاقيات التسع الأساسية في مجال حقوق الإنسان الذي له هيئة تعاقدية أممية تتولى متابعة إعماله وتنفيذ بنوده يطلق عليها اسم اللجنة الفرعية لمنع التعذيب بحيث ينشئ هذا البروتوكول نظاما قوامه القيام بزيارات منتظمة تضطلع بها هيئات دولية ووطنية مستقلة لأماكن اعتقال بغية منع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وتعتبر المصادقة على هذا البروتوكول خيارا حازما للقطع مع كل ممارسة تدخل في إطار اتفاقية مناهضة التعذيب بكل أشكاله، خاصة أن مناهضة التعذيب أكد عليه المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجموعات المجتمع المدني وكرسه دستور 2011. وقد تمت المصادقة على مشروع قانون رقم 124.12 بالإجماع.

جدول بمشاريع ومقترحات القوانين المصادق عليها خلال السنة التشريعية الثانية

الرقم	موضوع النص	تاريخ المصادقة	اللجنة المختصة	عدد التعديلات	نتيجة التصويت	المتدخل خلال ج. التشريعية
دورة أكتوبر						
مشاريع القوانين المصادق عليها						
1	مشروع قانون رقم **06.12** يوافق بموجبه على النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) الموقع ببون في 26 يناير 2009.	07/11/2012	ب. الأساسية	--	الإجماع	--
2	مشروع قانون رقم **33.12** يوافق بموجبه على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية الموقع بفيينا في 8 يوليو 2005		ب. الأساسية	--	الإجماع	--
3	مشروع قانون رقم **41.12** يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18.97 المتعلق بالسلفات الصغيرة		المالية	2 باسم الأغلبية	الإجماع	ف. الاستقلالي باسم الأغلبية
4	مشروع قانون رقم 44.12 يتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب وبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية والهيئات التي تدعو الجمهور الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها		المالية	--	الإجماع	س. بنحميدة ع.تنمية باسم الأغلبية
5	مشروع قانون رقم **45.12** يتعلق بإقراض السندات		المالية	--	موافقون:79 معارضون: 0 ممتنعون: 49	ف. الاستقلالي باسم الأغلبية
6	مشروع قانون المالية رقم **115.12** للسنة المالية 2013.- قراءة ا	24/11/2012	المالية	58 باسم الأغلبية	موافقون: 137 معارضون: 56 ممتنعون:0	ع. بووانو/ س. خيرون باسم الفريق
7	مشروع قانون رقم **75.12** يوافق بموجبه على الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، الموقعة بالقاهرة في 21 ديسمبر 2010.	18/12/2012	العدل	--	الإجماع	ع. القنبوسي ع.تنمية باسم الأغلبية
8	مشروع قانون رقم **53.12** يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون العربي في استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، المنشئة للهيئة العربية للطاقة الذرية الموقعة بالإسكندرية في 11 سبتمبر 1964 والمعدلة في 26 مارس 1982.		ب. الأساسية	--	الإجماع	ف. الاستقلالي باسم الأغلبية
9	مشروع قانون رقم **76.12** يوافق بموجبه على الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، الموقعة بالقاهرة في 21 ديسمبر 2010.		العدل	--	الإجماع	ع. القنبوسي ع.تنمية باسم الأغلبية

الرقم	موضوع النص	تاريخ المصادقة	اللجنة المختصة	عدد التعديلات	نتيجة التصويت	المتدخل خلال ج. التشريعية
10	مشروع قانون رقم **70.12** يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في الميدان الجنائي الموقعة بباكو في 14 مارس 2011 بين المملكة المغربية وجمهورية أذربيجان.	18/12/2012	العدل	--	الإجماع	ع. القنوسي ع.تنمية باسم الأغلبية
11	مشروع قانون رقم **59.12** يوافق بموجبه على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، الموقع بنيويورك في 19 ديسمبر 2011.		العدل	--	الإجماع	ع. القنوسي ع.تنمية باسم الأغلبية
12	مشروع قانون رقم **71.12** يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين الموقعة بباكو في 14 مارس 2011 بين المملكة المغربية وجمهورية أذربيجان.		العدل	--	الإجماع	ع. القنوسي ع.تنمية باسم الأغلبية
13	مشروع قانون رقم **74.12** يوافق بموجبه على الاتفاقية العربية لنقل نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية في إطار تنفيذ الأحكام الجزائية، الموقعة بالقاهرة في 21 ديسمبر 2010.		العدل	--	الإجماع	ع. القنوسي ع.تنمية باسم الأغلبية
14	مشروع قانون رقم **69.12** يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في المادتين المدنية والتجارية الموقعة بباكو في 14 مارس 2011 بين المملكة المغربية وجمهورية أذربيجان.		العدل	--	الإجماع	ع. القنوسي ع.تنمية باسم الأغلبية
15	مشروع قانون رقم **63.12** يوافق بموجبه على الاتفاق والبروتوكول التطبيقي الموقعين بأنقرة في 19 مارس 2012 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية تركيا بشأن النقل الطرقي الدولي للمسافرين والبضائع .		ب. الأساسية	--	الإجماع	--
16	مشروع قانون رقم **54.12** يوافق بموجبه على بروتوكول عام 1996 لاتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن قلب النفايات والمواد الأخرى، لعام 1972، وعلى ثلاث ملاحق به.		ب. الأساسية	--	الإجماع	ف. الاستقلالي باسم الأغلبية
17	مشروع قانون رقم **30.12** يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بمونروفيا في 20 أبريل 2011 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية ليبيريا.		ب. الأساسية	--	الإجماع	ف. الاستقلالي باسم الأغلبية
18	مشروع قانون رقم **83.12** يتمم بموجبه القانون رقم 37.80 المتعلق بالمراكز الاستشفائية.		الاجتماعية	--	الإجماع	ف. الاستقلالي باسم الأغلبية
19	مشروع قانون رقم **12.12** يوافق بموجبه على الاتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه الصابورة والرواسب في السفن لعام 2004، الموقعة بلندن في 13 فبراير 2004 .		ب. الأساسية	--	الإجماع	ف. الاستقلالي باسم الأغلبية

الرقم	موضوع النص	تاريخ المصادقة	اللجنة المختصة	عدد التعديلات	نتيجة التصويت	المتدخل خلال ج. التشريعية
20	مشروع قانون رقم **73.12** يوافق بموجبه على الاتفاقية المعدلة للتعاون العربي في مجال تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة، الموقعة بالقاهرة في 9 سبتمبر 2009.	18/12/2012	ب. الأساسية	--	الإجماع	ف. الاستقلالي باسم الأغلبية
21	مشروع قانون رقم **55.12** يوافق بموجب على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بالرباط في 29 فبراير 2012 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غامبيا وعلى الملحق به .		ب. الأساسية	--	الإجماع	ف. الاستقلالي باسم الأغلبية
22	مشروع قانون رقم **50.12** يوافق بموجبه على الاتفاقية الدولية للإنقاذ لعام 1989، الموقعة بلندن في 28 أبريل 1989		ب. الأساسية	--	الإجماع	ف. الاستقلالي باسم الأغلبية
23	مشروع قانون رقم **25.12** يوافق بموجبه على اتفاق إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بصفتها منظمة دولية،الموقع بفيينا في 2 سبتمبر 2010 .		العدل	--	الإجماع	ع. القندوسي ع.تنمية باسم الأغلبية
24	مشروع قانون رقم **26.12** يوافق بموجبه على الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،الموقعة بالقاهرة في 21 ديسمبر2010 .		العدل	--	الإجماع	ع. القندوسي ع.تنمية باسم الأغلبية
25	مشروع قانون رقم **58.12** يقضي بإحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية – قراءة ثانية-		الإنتاجية	--	الإجماع	ج. المسعودي ع.تنمية باسم الأغلبية
26	مشروع قانون رقم **39.12** يتعلق بالإنتاج البيولوجي للمنتوجات الفلاحية والمائية – قراءة ثانية-		الإنتاجية	--	الإجماع	ج. المسعودي ع.تنمية باسم الأغلبية
27	مشروع قانون رقم **138.12** يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 46.02 المتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع	28/12/2012	المالية	--	الإجماع	ع. العراك ع.تنمية باسم الأغلبية
28	مشروع قانون المالية رقم **115.12** للسنة المالية 2013.- قراءة II		المالية	--	موافقون: 118 معارضون: 48 ممتنعون: 0	--
29	مشروع قانون رقم **56-12** يتعلق بوقاية الأشخاص وحمايتهم من أخطار الكلاب	22/01/2013	الداخلية	--	الإجماع	ف. الاستقلالي باسم الأغلبية
30	مشروع قانون رقم **120-12** يتعلق بإلغاء الزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل المتعلقة بالرسوم والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات والعمالات والأقاليم والجهات		الداخلية	--	الإجماع	ف. الاستقلالي باسم الأغلبية
31	مشروع قانون رقم **119.12** يغير ويتمم القانون رقم 33.06 المتعلق بتسديد الديون والقانون رقم 24.01 المتعلق بعمليات الاستحفاظ		المالية	3 باسم الأغلبية	الإجماع	ع. بنحمو ع.تنمية باسم الأغلبية

الرقم	موضوع النص	تاريخ المصادقة	اللجنة المختصة	عدد التعديلات	نتيجة التصويت	ج. التشريعية المتدخل خلال
32	مشروع قانون رقم **43.12** يتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل	22/01/2013	المالية	26 باسم الأغلبية	الإجماع	الفريق الحركي باسم الأغلبية
33	مشروع قانون رقم **10.12** يوافق بموجبه على وثيقة جنيف لاتفاق لاهاي بشأن التسجيل الدولي للرسوم والنماذج الصناعية الموقعة بجنيف في 2 يوليوز 1999		الخارجية	--	الإجماع	--
34	مشروع قانون رقم **11.12** يوافق بموجبه على اتفاق استراسبورغ الخاص بالتصنيف الدولي لبراءات الاختراع المؤرخ في 24 مارس 1971.		الخارجية	--	الإجماع	--
35	مشروع قانون **51.12** يوافق بموجبه على بروتوكول عام 1988 المتعلق بالاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار لعام 1974 الموقع بلندن في 11 نوفمبر 1988		الخارجية	--	الإجماع	--
36	مشروع قانون **48.12** يوافق بموجبه على معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات الموقعة بسنغافورة في 27 مارس 2006		الخارجية	--	الإجماع	--
37	مشروع قانون رقم 93.12 بتغيير القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات.		ب. الأساسية	--	الإجماع	ف. الاستقلالي باسم الأغلبية
38	مشروع قانون رقم 100.12 يغير ويتمم بموجبه الفصل 515 من قانون المسطرة المدنية	12/02/2013	العدل	1 باسم الفريق	الإجماع	ف. التقدم الديمقراطي باسم الأغلبية
39	مشروع قانون رقم **08.12** يتعلق بالهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء . قراءة ثانية		الاجتماعية	66 تعديل باسم الأغلبية	الإجماع	--
40	مشروع قانون رقم 92.12 بتغيير الفصل 34 من الظهير الشريف الصادر في 12 من ربيع الآخر 1341 (2 ديسمبر 1922) بسن نظام لاستيراد المواد السامة و تسويقها و حيازتها و استعمالها		الاجتماعية	--	الإجماع	ف. الاستقلالي باسم الأغلبية
41	مشروع قانون رقم 124.12 يوافق بموجبه على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المعتمد بنيويورك في 18 ديسمبر2002 من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة .		العدل	--	الإجماع	الفريق الحركي باسم الأغلبية

الرقم	موضوع النص	تاريخ المصادقة	اللجنة المختصة	عدد التعديلات	نتيجة التصويت	المتدخل خلال ج. التشريعية
42	مشروع قانون رقم 49.12 يوافق بموجبه على اتفاق لوكارنو والمنشئ للتصنيف الدولي للرسوم والنماذج الصناعية، الموقع بلوكارنو في 8 أكتوبر 1968 والمعدل بتاريخ 28 سبتمبر 1979، والملحق به	12/02/2013	الخارجية	--	الإجماع	الفريق الحركي باسم الأغلبية
43	مشروع قانون رقم 32.12 يوافق بموجبه على اتفاق فيينا المنشئ للتصنيف الدولي للعناصر التصويرية للعلامات، الموقع بفيينا في 12 يونيو 1973 والمعدل بتاريخ فاتح أكتوبر 1985 .		الخارجية	--	الإجماع	الفريق الحركي باسم الأغلبية
44	مشروع قانون رقم 29.12 يوافق بموجبه على بروتوكول جولة ساو باولو بشأن اتفاق النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ، الموقع بفوز دو إغواسو (البرازيل) في 15 ديسمبر2010		الخارجية	--	الإجماع	الفريق الحركي باسم الأغلبية
45	مشروع قانون رقم 13.12 يوافق بموجبه على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي ، الموقع بناغويا باليابان في 29 أكتوبر 2010 .		الخارجية	--	الإجماع	الفريق الحركي باسم الأغلبية
46	مشروع قانون رقم 16.12 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 187 بشأن الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيتين، 2006 المعتمدة بجنيف في 15 يونيو 2006 خلال الدورة الخامسة والتسعين (95) للمؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية .		الخارجية	--	الإجماع	الفريق الحركي باسم الأغلبية
47	مشروع قانون رقم 21.12 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 141 بشأن منظمات العمال الريفيين ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 1975 المعتمدة بجنيف في 4 يونيو 1975 خلال الدورة الستين (60) للمؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية		الخارجية	--	الإجماع	الفريق الحركي باسم الأغلبية
48	مشروع قانون رقم 47.12 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 102 بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي المعتمدة بجنيف في 28 يونيو 1952 خلال الدورة الخامسة والثلاثين (35) للمؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية.		الخارجية	--	الإجماع	الفريق الحركي باسم الأغلبية
49	مشروع قانون رقم 42.12 يتعلق بالسوق الآجلة للأدوات المالية		المالية	20 باسم الأغلبية	الإجماع	س. بنحميدة ع.تنمية باسم الأغلبية

الرقم	موضوع النص	تاريخ المصادقة	اللجنة المختصة	عدد التعديلات	نتيجة التصويت	المتدخل خلال ج. التشريعية
مقترحات القوانين المصادق عليها						
50	مقترح قانون بتحديد النظام الأساسي الخاص بموظفات وموظفي إدارة مجلس النواب	08/01/2013	العدل	--	الإجماع	ع. بووانو ع.تنمية باسم الأغلبية
51	مقترح قانون يقضي بتغيير المادة 139 من القانون 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية	2013/02/12	العدل	--	موافقون: 114 معارضون: 00 ممتنعون: 54	م. بن عبد الصادق ع.تنمية باسم الأغلبية
52	مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي في الفصول475و486و494و495و496	12/02/2013	العدل	--	الإجماع بعد سحب المادة 486	م. بن عبد الصادق ع.تنمية باسم الأغلبية
53	مقترح قانون بتحديد النظام الأساسي الخاص بموظفات و موظفي مجلس المستشارين.	12/02/2013	العدل	--	الإجماع	م. بن عبد الصادق ع.تنمية باسم الأغلبية
الدورة الاستثنائية 2013						
1	مشروع قانون رقم **91.12** يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.216 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) يتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد	02/04/2013	المالية	--	الإجماع	م. الزويتن ع.تنمية باسم الأغلبية
2	مشروع قانون رقم **145.12** يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي والقانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال		العدل	--	الإجماع	--
دورة أبريل 2013						
1	مشروع قانون رقم **16.12** يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 187 بشأن الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيتين،2006 المعتمدة بجنيف في 15 يونيو 2006 خلال الدورة الخامسة والتسعين (95) للمؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية	2013/02/12	الخارجية	--	الإجماع	--
2	مشروع قانون رقم **89.12** يتعلق بالمدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط	07/05/2013	ب. الأساسية	--	الإجماع	--
3	مشروع قانون رقم **129.12** يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بياوندي في 7 سبتمبر 2012 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكاميرون لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل	21/05/2013	الخارجية	--	الإجماع	--

الرقم	موضوع النص	تاريخ المصادقة	اللجنة المختصة	عدد التعديلات	نتيجة التصويت	المتدخل خلال ج. التشريعية
4	مشروع قانون رقم **137.12** يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بواغادوغو في 18 ماي 2012 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينافاصو لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل	21/05/2013	الخارجية	--	الإجماع	--
5	مشروع قانون رقم **141.12** يوافق بموجبه على اتفاق الشراكة الاستراتيجية في مجال التنمية والتعاون الثقافي والتربوي والرياضي، الموقع بالرباط في 3 أكتوبر 2012 بين المملكة المغربية والمملكة الإسبانية		الخارجية	--	الإجماع	--
6	مشروع قانون رقم **52.12** يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية البيرو بشأن حماية وإرجاع الممتلكات الثقافية المسروقة أو المنقولة بطرق غير مشروعة، الموقع بليما في 5 يوليو 2011		الخارجية	--	الإجماع	--
7	مشروع قانون رقم **140.12** يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي للمسافرين والبضائع عبر الطرق وعلى البروتوكول التطبيقي للاتفاق المذكور، الموقعين بالرباط في 3 أكتوبر 2012 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة الإسبانية		الخارجية	--	الإجماع	--
8	مشروع قانون رقم **17.12** يوافق بموجبه على النظام الأساسي للهيئة العليا للذخيرة العربية، الموقع بالقاهرة في 16 سبتمبر 2010		الخارجية	--	الإجماع	--
9	مشروع قانون رقم **77.12** يوافق بموجبه على الاتفاق الإطار للتعاون الاقتصادي الموقع بالرباط في 28 سبتمبر 2010 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بلغاريا		الخارجية	--	الاجماع	--
10	مشروع قانون رقم **61.12** يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 31.86 المتعلق بإحداث المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق أعمال التصدير.	04/06/2013	الإنتاجية	--	الإجماع	م.أدراق ع.تنمية باسم الأغلبية
11	مشروع قانون رقم **65.12** بتتميم القانون رقم 016.89 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية		الداخلية	--	الاجماع	--
12	مشروع قانون رقم **131.12** يتعلق بمبادئ تحديد الدوائر الترابية للجماعات الترابية.	08/07/2013	الداخلية	5 باسم الاغلبية تم سحبها داخل اللجنة	موافقون: 121 معارضون: 00 ممتنعون: 12	ع. كرماط ع.تنمية باسم الأغلبية
13	مشروع قانون **128.12** يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	24/07/2013	العدل	28 باسم الاغلبية	الاجماع	س. العمراني ع.تنمية باسم الأغلبية

الرقم	موضوع النص	تاريخ المصادقة	اللجنة المختصة	عدد التعديلات	نتيجة التصويت	المتدخل خلال ج. التشريعية
14	مشروع قانون رقم 84.12 متعلق بالمستلزمات الطبية (القراءة الثانية)	01/08/2013	الاجتماعية	93 باسم الأغلبية	الاجماع	ص. بوشام ع.تنمية باسم الأغلبية
15	مشروع قانون رقم **143.12** بتغيير المادة 44 من القانون رقم 65.00 بمثابة التغطية الصحية الأساسية		الاجتماعية	4 باسم الأغلبية	موافقون: 88 معارضون: 54 ممتنعون: 00	ا. الوالي ع.تنمية باسم الأغلبية
16	مشروع قانون رقم **64.12** يقضي بإحداث هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي		المالية	34 باسم الأغلبية	موافقون: 86 معارضون: 00 ممتنعون: 56	م. الزويتن ع.تنمية باسم الأغلبية
17	مشروع قانون رقم **22.13** يقضي بتتميم المادة 174 من القانون 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية		العدل	--	الإجماع	--
18	مشروع قانون رقم **134.12** تنسخ وتعوض بمقتضاه أحكام المادة 503 من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة		الإنتاجية	--	الإجماع	م. الغلاض ع.تنمية باسم الأغلبية
19	مشروع قانون رقم **67.12** يتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكتري للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني		العدل	55 باسم الأغلبية	الإجماع	م. بن عبد الصادق ع.تنمية باسم الأغلبية
20	مشروع قانون رقم 85.12 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.59.301 الصادر في 24 من ربيع الآخر 1379 (27 أكتوبر 1959) في تأسيس صندوق وطني للتقاعد والتأمين		المالية	--	الإجماع	س. بنحميدة ع.تنمية باسم الأغلبية
21	مشروع قانون رقم 57.12 يتمم بمقتضاه الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) المتعلق بالتحفيظ العقاري		الإنتاجية	--	الاجماع	إ.الصقلي العدوي ع.تنمية باسم الأغلبية
مقترحات القوانين المصادق عليها						
22	النظام الداخلي لمجلس النواب	01/08/2013	--	10 باسم الأغلبية	الإجماع	ع. بووانو ع.تنمية باسم الأغلبية

2. حضور رقابي متميز

أ. طلبات عقد اللجان

طبقا لمقتضيات المادة 41 من النظام الداخلي لمجلس النواب تستجيب اللجان الدائمة للطلبات المقدمة من لدن الفرق والمجموعات النيابية،وذلك لتدارس مواضيع ترتبط بصلب اختصاص هذه اللجان، وتسلط الضوء على قضايا ذات راهنية، وتكتسي أهمية قصوى تتعلق بمدى تفعيل السياسات العمومية والبرامج القطاعية، وكذا المستجدات الطارئة.

وفي هذا السياق قدم فريق العدالة والتنمية 74 طلبا هم جميع القطاعات وناقش مجموعة من القضايا الراهنة التي أثارت نقاشات عمومية، و لا بد في هذا الصدد من التنويه بريادة الفريق على هذا المستوى حيث ضاعف من مقترحاته بطلب عقد اللجان الدائمة يقينا منه بأهمية هذه الآلية في تمتين روابط التواصل والتعاون مع المؤسسات الحكومية، والحصول على أجوبة واضحة لتساؤلات الرأي العام بخصوص سياسات الحكومة ومبادراتها ونستعرض فيما يلي جدولا بهذه الطلبات لتبيان أهمية مواضيعها والقطاعات والقضايا التي شملتها:

الرقم	الموضوع	اللجنة	تاريخ الطلب
1	حجم التعويضات الممنوحة لكبار موظفي ومسؤولي المؤسسات العمومية وإصلاح منظومة الأجور	المالية	19/10/2012
2	خلاصة الدراسة التي أعدها المكتب الوطني للتكوين المهني	الاجتماعية	24/10/2012
3	الدخول الجامعي لموسم 2012/2013	التعليم	25/10/2012
4	التطور الذي يشهده قطاع المياه والغابات	ب. أساسية	25/10/2012
5	ذكرى اليوم العالمي لحقوق الانسان	العدل	07/11/2012
6	مناقشة الظروف التي مر بها الحج لهذه السنة والخدمات المقدمة للحجاج	الخارجية	09/11/2012
7	مستجدات القضية الوطنية	الخارجية	09/11/2012
8	مناقشة تقرير الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة	العدل	01/12/2012
9	دفاتر تحملات قناة ميدي 1	التعليم	04/12/2012
10	الزيادة في تسعيرة الماء والكهرباء	ب. أساسية	11/12/2012
11	المشاكل التي تتخبط فيها الجامعة الملكية لكرة السلة	الاجتماعية	02/01/2013
12	إصلاح صندوق المقاصة	المالية	04/01/2013
13	المخطط التشريعي للحكومة	العدل	04/01/2013
14	الظروف التي مر فيها موسم الحج	الخارجية	16/01/2013
15	موضوع تقييم السياسات المائية والسدود بالمملكة	ب. أساسية	18/01/2013
16	وضعية مناجم الفوسفاط والآثار المترتبة عن استغلالها	ب. أساسية	18/01/2013
17	تصاميم التهيئة بجهة الدار البيضاء الكبرى ,برامج إعادة الإسكان الموجهة لقاطني دور الصفيح ,المشروع الملكي لتأهيل المدينة القديمة ,إشكالية الدور الآيلة للسقوط ,موضوع الاستثناءات	الداخلية	18/01/2013
18	لمناقشة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة واستراتيجية الوزارة بهذا الخصوص	الداخلية	18/01/2013
19	تداعيات الأحداث الأخيرة التي عاشتها مناطق سيدي يوسف بن علي بمراكش وسيدي إفني	الداخلية	18/01/2013
20	إشكالية الباعة المتجولين و استراتيجية الوزارة لتنظيم هذا القطاع	الداخلية	18/01/2013
21	اختصاصات الوكالات الحضرية في علاقتها بالإدارة الترابية	الداخلية	18/01/2013
22	وضعية صندوق الإنعاش الوطني والإشكالات التي يعاني منها هذا القطاع	الداخلية	18/01/2013
23	تنزيل وتفعيل السياسة الجديدة للمدن	الداخلية	18/01/2013

الرقم	الموضوع	اللجنة	تاريخ الطلب
24	الزيادة في تسعيرة الماء والكهرباء والمعايير المرتبطة بتحديد الاثمان في عقد التدبير المفوض التحديات والرهانات لإصلاح القطاع	ب. أساسية	01/02/2013
25	مناقشة القطاع البحري بين التحديات والرهانات لإصلاح القطاع	ب. أساسية	01/02/2013
26	مناقشة حصيلة برنامج تحدي الألفية في مجال الفلاحة والصيد البحري	الانتاجية	08/02/2013
27	مناقشة مستجدات مفاوضات المغرب والاتحاد الأوروبي حول اتفاقية الصيد البحري	الانتاجية	08/02/2013
28	واقع الدبلوماسية المغربية بإفريقيا	الخارجية	13/02/2013
29	مناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2011	المالية	14/02/2013
30	زيادة بعض أرباب المقالع في أثمان الرمال	المالية	14/02/2013
31	مدارسة وضعية المكتب الوطني للسكك الحديدية	ب. أساسية	22/02/2013
32	مناقشة موضوع تدبير النقل	ب. أساسية	22/02/2013
33	المشاكل التي تواجه وزارة التجهيز في تدبير المقالع بالمملكة	ب. أساسية	22/02/2013
34	مشاركة الفريق المغربي بإقصائيات كأس العالم	الاجتماعية	26/03/2013
35	مناقشة نتائج وخلاصات الدراسة التي تم إعدادها لفائدة المكتب الوطني للتكوين المهني	الاجتماعية	27/03/2013
36	تقييم برنامج مقاولتي	الاجتماعية	27/03/2013
37	الوضعية الاقتصادية والمالية بالمغرب وتداعيات نسبة العجز المعلن عنها	المالية	09/04/2013
38	خلفيات وتداعيات دهس باخرة لخفر السواحل الاسبانية لقارب على متنه مهاجرين مغاربة ينحدرون من منطقة سيدي افني ومقتل البعض منهم	الخارجية	09/04/2013
39	مناقشة موضوع العنف داخل وخارج الملاعب	الاجتماعية	12/04/2013
40	مستويات استهلاك المحروقات بالمغرب	المالية	15/04/2013
41	مناقشة المقترح الامريكي القاضي بتوسيع اختصاصات المينورسو ليشمل مراقبة الوضعية الحقوقية بالاقاليم الجنوبية	الخارجية	15/04/2013
42	جهود الدبلوماسية المغربية للتصدي لمقترح توسيع اختصاصات المينورسو والتدابير التي برمجتها الحكومة لضمان اليقضة الدائمة في المحافل الدولية	الخارجية	30/04/2013
43	احترام القناة الثانية للمقتضيات الواردة بدفاتر التحملات الخاصة بها واحترام مبدا التعددية والحياد في البرامج التي تنجزها	التعليم	30/04/2013
44	مناقشة موضوع الأحداث الماساوية التي عرفتها مدينة الدار البيضاء قبيل إحدى مباريات البطولة الوطنية	الداخلية	06/05/2013
45	استراتيجية الحكومة المرتبطة بالدور الآيلة للسقوط على الصعيد التدبيري والتشريعي والتقني والمالي	الداخلية	08/05/2013
46	مستجدات ملف الصحراء المغربية	الداخلية	08/05/2013
47	الأحداث المأساوية التي عرفتها مدينة الدار البيضاء يوم الخميس 11 ابريل 2013 قبيل احدى مباريات البطولة الوطنية والاسباب الكامنة وراء غياب الاجهزة الامنية للحد من تداعيات تلك الاحداث	الداخلية	08/05/2013
48	الطاقات المتجددة بالمغرب	ب. أساسية	08/05/2013
49	تدبير المقالع بالمملكة	ب. أساسية	08/05/2013
50	مناقشة موضوع اغتصاب القاصرات وتنامي هذه الظاهرة	الاجتماعية	10/05/2013
51	مناقشة موضوع تشغيل الفتيات القاصرات بالمغرب والسبل الكفيلة لمعالجة الظاهرة	الاجتماعية	10/05/2013
52	تفويت البقع المتواجد عليها سكن ذوي الحقوق على الأراضي السلالية لأصحابها	الداخلية	17/05/2013
53	مدارسة ظروف اشتغال الوقاية المدنية بالمغرب والمشاكل التي تعاني منها ووسائل النهوض بها	الداخلية	17/05/2013

الرقم	الموضوع	اللجنة	تاريخ الطلب
54	حجم الاموال المهربة إلى الخارج بالعملة الصعبة والتأثير السلبي لهذا التهريب على الاقتصاد الوطني	الداخلية	17/05/2013
55	الوضعية المالية لقنوات القطب العمومي	المالية	05/06/2013
56	مناقشة الاختلالات والمشاكل التي تعيشها الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية	الانتاجية	05/06/2013
57	مدارسة تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان حول الاطفال في مراكز الحماية	الاجتماعية	05/06/2013
58	الملك العام البحري	ب. أساسية	05/06/2013
59	التعددية في قنوات القطب العمومي	التعليم	05/06/2013
60	تقييم مسطرة وحصيلة منح صفة المنفعة العامة	العدل	12/06/2013
61	الاطلاع على حيثيات النقاش الذي اثاره مرسوم المساعدة القضائية	العدل	12/06/2013
62	الوضعية المالية للمكتب الوطني للمطارات	المالية	14/06/2013
63	وضعية الموجودات الخارجية	المالية	22/06/2013
64	القضايا المتعلقة بعبور المغاربة القاطنين بالخارج موسم 2013	الخارجية	22/06/2013
65	مناقشة اتفاقية الشراكة من اجل الهجرة والتنقيل الموقعة بين المغرب والاتحاد الاوروبي	الخارجية	22/06/2013
66	تداعيات تقليص نسبة المغاربة المستفيدين من قرعة الحج لموسم 2013	الخارجية	22/06/2013
67	مناقشة موضوع التدخلات العنيفة لقوات الأمن لفض الوقفات والمسيرات السلمية	الداخلية	05/08/2013
68	مناقشة موضوع التدخلات العنيفة لقوات الأمن لفض الوقفات والمسيرات السلمية	العدل	07/08/2013
69	مناقشة خلاصة الحوار الوطني حول إصلاح منظومة القضاء	العدل	08/08/2013
70	مدارسة وضعية شركة «سيليلوز المغرب»	المالية	26/08/2013
71	مناقشة ارتفاع أسعار مادة الحليب وتداعيات ذالك على القدرة الشرائية للمواطنين	المالية + الانتاجية	26/08/2013
72	مناقشة وضعية المعتقلين داخل بعض السجون	العدل	27/08/2013
73	مناقشة النتائج الهزيلة للمشاركة الوطنية في بطولة العالم لألعاب القوى بموسكو	الاجتماعية	02/09/2013
74	الاستراتيجية الجديدة للهجرة بالمغرب	العدل	23/09/2013

ب. المهام الاستطلاعية

تعتبر المهام استطلاعية من المهام الرقابية المنوطة باللجان والتي يضطلع بها ممثلوا الأمة، وعرفت هذه الولاية حركية مهمة في هذا الباب بوقوف نواب الأمة على العديد من القضايا والمواضيع التي تهم المواطنين، وتتأسس هذه المهام على منطوق المادة 40 من النظام الداخلي لمجلس النواب للوقوف على شروط وظروف تطبيق نص تشريعي معين، أو موضوع يهم المجتمع، أو يتعلق بنشاط من أنشطة الحكومة والإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية.

وقد قام فريق العدالة والتنمية بتوجيه 24 طلب تنظيم مهمة استطلاعية همت جميع القطاعات والقضايا التي أثارت نقاشات داخل المجتمع في حين اكتفى في السنة الأولى بخمسة طلبات، وهذا التطور يعكس الحركية والحيوية التي دبت بين أعضاء الفريق حيث غالبية أعضائه التمرس على المهام النيابية الملقاة على عاتقهم، وسيجد المتفحص لمواضيع هذه الطلبات تنوعا مهما يعكس انشغال نواب الفريق بهموم وانشغالات المواطنين بكافة جهات المملكة، ونعرض جدولا بمواضيع هذه الطلبات وتواريخ إيداعها لدى اللجان المختصة.

الرقم	الموضوع	اللجنة المختصة	تاريخ الطلب
1	القيام بمهمة استطلاعية للمنطقة C المصنفة جنوب بوجدور	الإنتاجية	03/12/2012
2	القيام بمهمة استطلاعية حول تحديد الملك الغابوي بجهة سوس ماسة درعة	ب. أساسية	03/12/2012
3	القيام بمهمة استطلاعية للمركز الوطني للوقاية من الأشعة بالرباط	الاجتماعية	03/12/2012
4	القيام بمهمة استطلاعية للصيدلية المركزية ببرشيد	الاجتماعية	03/12/2012
5	القيام بمهمة استطلاعية لمعهد باستور	الاجتماعية	17/12/2012
6	القيام بمهمة استطلاعية لدوار الكورة بمدينة الرباط	الداخلية	31/12/2012
7	القيام بمهمة استطلاعية للوقوف على بعض مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وكيفية تدبير ومراقبة هذه المشاريع	الداخلية	18/01/2013
8	القيام بمهمة استطلاعية للوقوف على كيفية اشتغال بعض الدوائر الأمنية والإشكالات التي تواجهها	الداخلية	18/01/2013
9	القيام بمهمة استطلاعية للوقوف على مشاكل البناء العشوائي بكل من مدينتي طنجة وخريبكة	الداخلية	18/01/2013
10	القيام بمهمة استطلاعية للوقوف على كيفية تدبير أراضي الجموع ورخص المعادن بمنطقة مرزوكة	الداخلية	18/01/2013
11	القيام بمهمة استطلاعية للوقوف على كيفية اشتغال الوكالات التالية :سطات, تطوان, طنجة, الرباط والإكراهات التي تواجهها	الداخلية	18/01/2013
12	القيام بمهمة استطلاعية مؤقتة لمدينة الداخلة للوقوف على واقع الثروة السمكية وقطاع الصيد البحري بالمدينة	الإنتاجية	18/01/2013
13	القيام بمهمة استطلاعية مؤقتة للوقوف على وضعية مقالع الغاسول بالمملكة	ب. أساسية	22/02/2013
14	القيام بمهمة استطلاعية لمجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج	الخارجية	22/02/2013
15	القيام بمهمة استطلاعية لمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب	التعليم	02/04/2013
16	القيام بمهمة استطلاعية لشركة لسامير	المالية	16/04/2013
17	القيام بمهمة استطلاعية لصندوق المقاصة	المالية	16/04/2013
18	القيام بمهمة استطلاعية للدور الآيلة للسقوط بمدينة فاس	الداخلية	08/05/2013
19	القيام بمهمة استطلاعية للأكاديمية الدولية للتنس «هنري لوكونت»	الداخلية	08/05/2013
20	القيام بمهمة استطلاعية لمناجم سيف الريف بجماعة وكسان إقليم الناظور	ب. أساسية	08/05/2013
21	القيام بمهمة استطلاعية للمناطق الصناعية فاس بولمان	الإنتاجية	08/05/2013
22	القيام بمهمة استطلاعية لمراكز عبور الجالية	الخارجية	28/05/2013
23	القيام بمهمة استطلاعية للتعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية	الاجتماعية	05/06/2013
24	القيام بمهمة استطلاعية لمراكز القنصليات المغربية بالخارج	الخارجية	18/06/2013

ج. رصيد هام من الأسئلة الكتابية والشفهية والملتمسات

حافظ فريق العدالة والتنمية على الصدارة في إنتاج الأسئلة بنوعيها وذلك منذ الولاية التشريعية السابقة، بل وأصبح أداؤه على مستوى استعمال هذه الآلية الدستورية في مراقبة الحكومة متميزا بشكل كبير، فيكفي لمتصفح هذه الحصيلة أن يتبين ذلك التميز ،فقد تقدم فريق العدالة والتنمية خلال السنة التشريعية الثانية، بما مجموعه 1015 سؤالا شفويا و2778 سؤالا كتابيا وتوصل بما مجموعه 1515 جوابا كتابيا، وهي حصيلة تعكس قوة الفريق وحيوية نوابه، وفي هذا السياق نؤكد على أن هذه الأسئلة تخضع بمسطرة خاصة ومضبوطة من حيث الشكل والتدبير الزمني تفاديا لكل تأخير من شأنه عدم التجاوب مع قضايا المواطنين، وتراعي الأحكام القانونية لمسطرة بالنظام الداخلي للمجلس، حيث تتم مراجعتها قبل إحالتها على القطاعات المعنية بها من قبل نائب الرئيس المكلف بالرقابة بالنسبة للأسئلة الشفوية، ومنسقي الشعب بالنسبة للأسئلة الكتابية.

وإلى جانب آلية الأسئلة يقوم أعضاء الفريق بتوجيه ملتمسات إلى مختلف الوزارات والمؤسسات العمومية تلخص مئات الشكايات والتظلمات التي يبعث به المواطنون أو يقومون بتسليمها لمكاتب النواب بالدوائر المحلية، وهي مبادرة يتفرد بها فريق العدالة والتنمية من حيث النوع و العدد، إذ لابد من التأكيد على أن هذه الملتمسات التي بلغ تعدادها برسم السنة التشريعية الثانية 1437 ملتمسا تتم إحالتها وفقا لضوابط محددة داخليا تم وضعها بقرارات لمكتب الفريق، وتمت الإشارة إليها في تقرير حصيلة السنة التشريعية الأولى، ولا ضير من التذكير بها في هذا المقام، ومنها احترام نواب الفريق لالتزامات الحزب المسطرة في برنامجه، إذ لا يقبل التماس الحصول على مأذونيات، أو تشغيل أي كان، دون مراعاة المساطر القانونية المعمول بها، مع توخي الحذر في ضبط المعطيات ومواضيع الشكايات والتظلمات بعد افتحاص جديتها ووجاهتها.

وبالرجوع لآلية الأسئلة الشفهية، فقد بلغ مجموع ما طرحه الفريق خلال الجلسات الأسبوعية من السنة التشريعية الثانية 235 سؤالا توزعت كالآتي: 117 سؤالا تم طرحه خلال دورة أكتوبر 2012 و 118 سؤالا تم طرحه خلال دورة أبريل 2013، ويصل عدد الأسئلة ذات الطابع الوطني 222 سؤالا بينما بلغ عدد الاسئلة ذات الطابع المحلي و 13 سؤالا.

أما بخصوص الأسئلة الشفهية الموجهة للسيد رئيس الحكومة والمتعلقة بالسياسات العامة، فإن الفريق نسق بشأنها مع فرق الأغلبية وتقدم بسبعة أسئلة، أربعة منها خلال دورة أكتوبر، وثلاثة خلال دورة أبريل فيما تقدم بالتعقيب على ثلاثة أسئلة تقدمت بها فرق المعارضة.

ونستعرض فيما يلي جداول مفصلة لحصيلة الأسئلة الشفهية والكتابية التي تقدم بها الفريق.

الأسئلة الشفوية

الأسئلة الشفوية المجاب عنها من طرف رئيس الحكومة

تاريخ الجواب	الموضوع	السائل	المعقب
دورة أكتوبر			
30/11/2012	البعد الاجتماعي التضامني في السياسة الحكومية	الأغلبية	عبد الصمد حيكر
30/11/2012	الوضعية الاقتصادية والمالية بالمغرب	المعارضة	عبد الله بووانو
24/12/2012	استراتيجية الحكومة لتعزيز حقوق النساء	الأغلبية	جميلة المصلي
24/12/2012	سياسة الحكومة في مجال مناهضة العنف الأسري	المعارضة	رقية الرميد
28/01/2013	استراتيجية الحكومة لتنمية العالم القروي	الأغلبية	جمال المسعودي
28/01/2013	وضعية الأمن	المعارضة	عبد الله بووانو
11/02/2013	حماية القدرة الشرائية للمواطنين	حكيمة فصلي	عبد العزيز العماري
دورة أبريل			
31/05/2013	الآثار المباشرة لقرار وقف تنفيذ 15 مليار درهم من نفقات الاستثمار العمومي برسم سنة 2013 على العالم القروي بصفة خاصة	الأغلبية	عبد الله صغيري
26/06/2013	الإدارة المغربية وتحديات خدمة المواطن والمقاولة	الأغلبية	سليمان العمراني
29/07/2013	أوضاع الجالية المغربية بالخارج	الأغلبية	نزهة الوفي

رئيس الحكومة خلال احدى جلسات الأسئلة الشهرية

الأسئلة الشفوية المجاب عنها خلال جلسات الأسئلة الأسبوعية

يستعرض الجدول الآتي، وبشكل مفصل الاسئلة الشفوية التي تمت الاجابة عنها موزعة حسب تاريخ الجلسة مع بيان القطاع الوزاري المعني وأسماء طارحيها والمعقبين فيها:

الموضوع	الوزارة	السائل	المعقب
دورة اكتوبر			
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 15 أكتوبر 2012			
دور السفراء المعتمدين بالخارج في خدمة القضية الوطنية	الخارجية	حمزة الكنتاوي	نزهة الوفي
الاستعداد للدخول الجامعي الحالي	التعليم العالي	محمد بوشنيف	عبد الصمد حيكر
وضعية بعض المحاكم بالمغرب	العدل والحريات	محمد بن عبد الصادق	محمد بن عبد الصادق
تصاميم التهيئة	السكنى والتعمير	يوسف غربي	عبد المجيد ايت العديلة
مشكلة حوادث السير	التجهيز والنقل	أحمد صدقي	محمد نجيب عمور
اختلالات في مسار الاستشفاء المطبق والخاص ب»راميد»	الصحة	إدريس الثمري	نور الدين البركاني
مشاركة المغرب في أولمبياد لندن 2012	الشباب والرياضة	ياحي عبد القادر	يونس مفتاح
إنشاء الأبناك الإسلامية	الاقتصاد والمالية	الحسن بومشيطة	محمد الزويتن
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 22 أكتوبر 2012			
إحصاء أملاك الدولة	الاقتصاد والمالية	عبد الله عبدلاوي	سعيد خيرون
حماية صورة المغرب من الادعاءات الإعلامية	الاتصال	رشيد القبيل	المقرئ الإدريسي أبو زيد
الشفافية في معايير ولوج الأحياء الجامعية	التعليم العالي	محمد بوشنيف	محمد العثماني
الحكامة المالية للجمعيات	العلاقات مع البرلمان	عزيز بنبراهيم	عزيز بنبراهيم
الحق في المعلومة ومحاربة الفساد	الوظيفة العمومية	عزيزة القندوسي	عبد الله بووانو
عدم تنفيذ بعض المشاريع السياحية	السياحة	مبارك النوخي	إدريس صقلي عدوي
مباريات التوظيف بالشفافية	الوظيفة العمومية	عبد اللطيف ابن يعقوب	محمد اوريش
تحديد الملك الغابوي والخروقات التي صاحبت هذه العملية	العلاقات مع البرلمان	محمد لشكر	محمد عصام
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 29 أكتوبر 2012			
سبل النهوض بفئة الشباب	الشباب والرياضة	عبد اللطيف الناصري	يونس مفتاح
إجراءات إشراك المقاولات الصغرى والمتوسطة في تنفيذ الصفقات العمومية	الاقتصاد والمالية	محمد خي	حكيمة فصلي
العلاقة مع دول الخليج العربي	الخارجية	السعدية علمي بيناني	عبد السلام بلاجي
تحديد أثمنة الأدوية البيطرية	الفلاحة	مراد لكورش	محمد الرضى بنخلدون
إضراب كتاب الضبط	العدل والحريات	السعدية زاكي	يونس بن سليمان
إزالة نظام التدريس بالتفويج في المواد العلمية	التربية الوطنية	احمد بوخبزة	محمد بوشنيف
الاستعداد للموسم الفلاحي الجديد	الفلاحة	حسن لغشيم	عبد الرحمان رابح
تدبير صندوق «حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة»	الداخلية	عبد المجيد جوبيج	عبد اللطيف بروحو

الموضوع	الوزارة	السائل	المعقب
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 5 نونبر 2012			
تدبير المراكز الجهوية للاستثمار	الداخلية	محمد العربي بلقائد	الحسين الحنصالي
وضعية حقوق الإنسان بالمغرب	العدل والحريات	محمد امكراز	محمد بن عبد الصادق
تفشي الرشوة في قطاع الصفقات العمومية	الاقتصاد والمالية	عبد الله بنحمو	عبد الكريم النماوي
المعايير التي سيتم اعتمادها في إنجاز البرنامج الوطني الثالث للطرق القروية	التجهيز والنقل	احمد المتصدق	أحمد أيتونة
اعتماد المقاربة المجالية المندمجة في برمجة الميزانية العامة	الاقتصاد والمالية	عزوها العراك	عبد الله آيت شعيب
العجز الهيكلي للميزان التجاري	الصناعة والتجارة	رضوان زيدي	جمال مسعودي
إضراب طلبة معاهد الممرضين	الصحة	نور الدين البركاني	صباح بوشام
تدبير كفالة الأطفال المغاربة المهملين	العدل والحريات	عزيزة القندوسي	ءامنة ماء العينين
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 12 نونبر 2012			
حصيلة صندوق التماسك الاجتماعي	الاقتصاد والمالية	رمضان بوعشرة	عبد العزيز افتاتي
ترشيد النفقات الحكومية	الاقتصاد والمالية	محمد الزويتن	محمد خي
دعم ومواكبة الاستثمارات	الاقتصاد والمالية	عزوها العراك	عبد الله عبدلاوي
لائحة المستفيدين من مقالع الرمال	التجهيز والنقل	عمر فاسي فهري	عبد العزيز عماري
مشاكل الموسم الأخير للحج والتدابير المتخذة لتفاديها في الموسم الحالي	الأوقاف	عبد الله موسى	خالد البوقرعي
المخططات الجهوية للسياحة	السياحة	عيسى امكيكي	عبد الحليم علاوي
وضعية المرضى النفسانيين	الصحة	سعد حازم	مصطفى ابراهيمي
الاقتطاعات من معاش المتقاعدين	التشغيل	ياحي عبد القادر	عزيز الكرماط
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 19 نونبر 2012			
تفعيل مقتضيات مسطرة الإفراج المؤقت	العدل والحريات	العراقي محمد	يونس بن سليمان
سبل انخراط بلادنا في عالم التكنولوجيا الحديثة	الصناعة والتجارة	موسى الغلاض	نور الدين البركاني
اتفاقية التبادل الحر	الصناعة والتجارة	عبد الله اكفاس	إدريس صقلي عدوي
سبل النهوض بالطبقة الوسطى ببلادنا	الشؤون العامة والحكامة	حكيمة فصلي	عبد الله بنحمو
استفحال متاجرة لوبيات السمسرة في السكن الاجتماعي	السكنى والتعمير	ربيعة طنينشي	عبد اللطيف رشيد
الوضعية المعاشية لبعض الموظفين والأعوان المنحدرين من الأقاليم الجنوبية المسترجعة	الداخلية	خديجة ابلاضي	عزوها العراك
عضوية المغرب بالاتحاد الأفريقي	الخارجية	محمد الرضى بنخلدون	مولاي رشيد سليماني
دعم الجمعيات	التضامن والمرأة	محمد حيلية	سعد حازم
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 26 نونبر 2012			
وضعية برامج الطاقات المتجددة	الطاقة والمعادن	عمر فاسي فهري	أحمد صدقي
الحفاظ على حقوق المغاربة وإرثهم في أرض القدس الشريف	الخارجية	محمد السليماني	المقرئ الإدريسي أبو زيد
مآل الميثاق الوطني للاتمركز الاداري	الوظيفة العمومية	رقية الرميد	سليمان العمراني
إصلاح صندوق المقاصة	الشؤون العامة والحكامة	عبد الكريم النماوي	عبد الله عبدلاوي
دعم التعاونيات الحرفية	الصناعة التقليدية	عبد الرحمان رابح	حسن لغشيم

الموضوع	الوزارة	السائل	المعقب
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 3 دجنبر 2012			
توزيع الموارد البشرية على المؤسسات والإدارات العمومية	الوظيفة العمومية	محمد امكراز	السعدية زاكي
تخصيص عقارات للإدارات العمومية في تصاميم التهيئة دون استثمارها في الآجال المحددة	السكنى والتعمير	محمد الدياز	محمد العربي بلقائد
المخطط الاستعجالي	التعليم العالي	مينة زنيبر	حكيمة فصلي
واقع السياحة بالمغرب	السياحة	الحسن بومشيطة	موسى الغلاض
التسربات الإشعاعية بالمستشفى الإقليمي لإنزكان	الصحة	عبد الرحمان نور الدين	رمضان بوعشرة
الرفع من أعداد الطلبة المستفيدين من المنحة الجامعية	التعليم العالي	محمد اوريش	عبد الله صغيري
القانون المنظم لمباراة توظيف الأساتذة الجامعيين	التعليم العالي	عبد الحق كسار	رشيد القبيل
إحياء مؤسسة الوقف الإسلامي	الأوقاف	السعدية علمي بيناني	يوسف غربي
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 10 دجنبر 2012			
حرمان بعض ساكنة دور الصفيح من الوثائق الإدارية	الداخلية	عزيز بنبراهيم	عبد المجيد جوبيج
الوضعية القانونية لشركات الحراسة الخاصة	الداخلية	الحسين الحنصالي	محمد ادعمار
الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	التشغيل	عبد الحق الناجحي	الحسن بومشيطة
ضرورة النظر في إحداث تسعيرة جديدة للكهرباء	الشؤون العامة والحكامة	عبد الله بنحمو	سعيد بنحميدة
التمويلات الخارجية	الاقتصاد والمالية	محمد الزويتن	حكيمة فصلي
تفعيل التغطية الصحية للتجار	الصناعة والتجارة	رضوان زيدي	عبد الحليم علاوي
ظاهرة الفساد داخل الإدارة	الوظيفة العمومية	يونس بن سليمان	عمر بنيطوا
إخضاع الصفقات العمومية لمزيد من الشفافية والمراقبة الصارمة	الاقتصاد والمالية	عبد الله بووانو	عبد العزيز افتاتي
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 17 دجنبر 2012			
نتائج ملتقى أصدقاء سوريا المنعقد بمراكش	الخارجية	عبد الله موسى	محمد الرضى بنخلدون
القيام بإجراءات قانونية لزجر الغش في إنجاز الطرق والصفقات المرتبطة بها	التجهيز والنقل	سعاد بولعيش الحجراوي	احمد المتصدق
دعم الصناعة	الصناعة والتجارة	عبد الله اكفاس	موسى الغلاض
أراضي في ملكية أصحابها تمكنت سلطات الحماية من تحفيظها لفائدة الأملاك المخزنية	الاقتصاد والمالية	رمضان بوعشرة	عبد الله اوباري
تعاونيات جماعة المزوضيا بشيشاوة	الفلاحة	حسن لغشيم	عمر بنيطوا
وضعية الأعوان المحليين العاملين بالسفارات المغربية بالخارج	الخارجية	سعادة بوسيف	جميلة المصلي
تسهيل مساطر البناء في العالم القروي	السكنى والتعمير	ربيعة طنينشي	عبد الله صغيري
تنفيذ مشاريع مهيكلة بإقليم آسفي	التجهيز والنقل	محمد نجيب عمور	إدريس الثمري

الموضوع	الوزارة	السائل	المعقب
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 31 دجنبر 2012			
مآل مشروع تصنيف الفنادق المغربية	السياحة	مراد لكورش	رضوان زيدي
تعرض أقلية الروهينغا المسلمة للتطهير العرقي ببورما	الخارجية	عبد اللطيف رشيد	محمد السليماني
فك العزلة على المناطق	التجهيز والنقل	أحمد صدقي	عزيزة القندوسي
ظاهرة العنف المدرسي	التربية الوطنية	محمد الزويتن	عزيز بنبراهيم
التشغيل السري للأجانب بالمغرب	التشغيل	أحمد جدار	عبد الحق الناجحي
ضعف التغطية الأمنية في عدد من المدن المغربية	الداخلية	نور الدين البركاني	محمد الدياز
معايير تحديد السومة الكرائية لاقتناء وعاء عقاري في ملك الدولة من طرف مستثمرين خواص	الاقتصاد والمالية	عبد الله عبدلاوي	محمد خي
معايير اخضاع الجماعات الترابية للتفتيش	الداخلية	عبد المجيد ايت العديلة	ءامنة ماء العينين
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 7 يناير 2013			
تنظيم التجارة المتجولة بالمملكة	الصناعة والتجارة	عبد الرحمان رابح	موسى الغلاض
الوضعية المالية للأسر المغربية	الشؤون العامة والحكامة	أحمد أدراق	عمر بنيطوا
مرسوم الصفقات العمومية	الاقتصاد والمالية	عزوها العراك	رمضان بوعشرة
تسهيل عملية تفويت منازل الأملاك المخزنية المسيرة من طرف شركة ديار المدينة	الاقتصاد والمالية	عبد اللطيف ابن يعقوب	عزيز الكرماط
تفعيل تقرير الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة	الوظيفة العمومية	عزيزة القندوسي	سليمان العمراني
استعمال اللغة العربية	الثقافة	مينة زنيبر	المقرئ الإدريسي أبو زيد
إعادة إسكان قاطني دور الصفيح والدواوير غير المهيكلة وتوفير السكن اللائق	السكنى والتعمير	الحسين الحنصالي	يونس بن سليمان
تفعيل القانون رقم 32,09 المتعلق بتنظيم مهنة التوثيق	العدل والحريات	العراقي محمد	عبد الرحمان نور الدين
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 14 يناير 2013			
المقالع العشوائية في إطار صفقات تجهيز الطرق	التجهيز والنقل	عمر فاسي فهري	بلعيد أعلولال
إلغاء اتفاقية الضمان الاجتماعي المبرمة مع المغرب من طرف الحكومة الهولندية	الجالية المغربية	نور الدين البركاني	نزهة الوفي
ضعف تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارات العمومية	العدل والحريات	رقية الرميد	عبد اللطيف ابن يعقوب
الإجراءات المتخذة بعد نشر دفاتر التحملات	الاتصال	عبد الحق كسار	عبد الصمد حيكر
اختلالات الصناعة التقليدية	الصناعة التقليدية	عيسى امكيكي	حسن لغشيم
التعددية في الإعلام العمومي	الاتصال	ياسين احجام	محمد يتيم
مقتل ثمانية مغاربة على يد شرطة الحدود الإسبانية قبالة شواطيء جزر الكناري	الجالية المغربية	اعتماد الزاهدي	محمد عصام
ظاهرة تأخر القطارات عن مواعيدها المقررة	التجهيز والنقل	ربيعة طنينشي	اخليفة الصيري

الموضوع	الوزارة	السائل	المعقب
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 21 يناير 2013			
عدم احترام وتخصيص المنعشين العقاريين وأصحاب التجزئات لبقع أرضية خاصة بالمساجد	الأوقاف	مولاي رشيد سليماني	عبد السلام بلاجي
وضعية قطاع زيت الزيتون بالمغرب	الفلاحة	عبد الحليم علاوي	جمال مسعودي
تقدم أشغال المخططات الإقليمية والجهوية والوطنية لتدبير النفايات الصلبة	الطاقة والمعادن	احمد المتصدق	عمر فاسي فهري
سبل ضمان وفاء مؤسسات الدولة بالتزاماتها المالية اتجاه الشركات المتعاقدة معها	الاقتصاد والمالية	نور الدين البركاني	محمد خي
اقتلاع أشجار المعمورة بجماعة السهول بسلا بغرض إقامة مقلع للمتواليات لشركة «سترام»	العلاقات مع البرلمان	عزيز بنبراهيم	يوسف غربي
التهيء البيئي للمواقع الإيكو سياحية	الطاقة والمعادن	محمد نجيب عمور	أحمد صدقي
طريقة تسيير وتدبير أقسام المستعجلات بالمستشفيات الجهوية للمملكة	الصحة	محمد حيلية	سعاد شيخي
قطاع الصيد البحري	الفلاحة	عزوها العراك	عيسى امكيكي
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 4 فبراير 2013			
الخروقات التي يعرفها ملف أراضي الجموع بعمالة الحاجب	الداخلية	عبد الصمد الادريسي	عبد الصمد الادريسي
تعويض أصحاب الأرض التي ينجز عليها حاليا الممر السككي للقطار الفائق السرعة	التجهيز والنقل	أحمد أيتونة	ياحي عبد القادر
انخفاض تحويلات مغاربة الخارج	الجالية المغربية	محمد السليماني	رضوان زيدي
تسويق منتجات الصناعة التقليدية	الصناعة التقليدية	أحمد أدراق	نور الدين البركاني
المحاضر المحررة من طرف الضابطة القضائية	العدل والحريات	ءامنة ماء العينين	محمد امكراز
التدقيق والافتحاص المالي للجماعات المحلية	الاقتصاد والمالية	محمد خي	عبد الكريم النماوي
الممرات تحت السكك الحديدية	التجهيز والنقل	حسن الحارس	موح رجدالي
ارتفاع كلفة تذاكر الرحلات الجوية الداخلية	التجهيز والنقل	احمد المتصدق	عبد الله اوباري

الموضوع	الوزارة	السائل	المعقب
دورة أبريل			
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 15 أبريل 2013			
الحوار الوطني حول المجتمع المدني	العلاقات مع البرلمان	العراقي محمد	سليمان العمراني
المسطرة المعقدة لبناء المساجد	الأوقاف	حسن لغشيم	محمد السليماني
وضعية برنامج الإقلاع الصناعي	الصناعة والتجارة	موسى الغلاض	رضوان زيدي
وضعية مؤسسات الرعاية الاجتماعية	التضامن والمرأة	ياحي عبد القادر	عبد الوهاب راجي
السياسة الحكومية في قطاع النقل واللوجستيك	التجهيز والنقل	عبد الله اوباري	حسن الحارس
التدابير المتخذة من قبل الحكومة لمواجهة تداعيات الأزمة على الاقتصاد الوطني (أخذ هذا السؤال حصتين)	الاقتصاد والمالية	عبد الله بنحمو	عبد العزيز عماري
البرامج التلفزية لشهر رمضان 1434	الاتصال	مينة زنيبر	محمد العثماني
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 22 أبريل 2013			
الشغب داخل الملاعب الرياضية	الشباب والرياضة	سعد حازم	عبد اللطيف الناصري
انتشار الأمية في صفوف النساء	التربية الوطنية	احمد بوخبزة	السعدية زاكي
نشر لوائح رخص المستغلين للمناجم المعدنية	الطاقة والمعادن	موح رجدالي	أحمد صدقي
الإجراءات المتخذة لمعالجة اختلالات التوازنات الخارجية	الاقتصاد والمالية	عبد الكريم النماوي	عبد الكريم النماوي
الإجراءات المتخذة من أجل تخفيض أسعار الأدوية بالمغرب	الصحة	الهام والي	مصطفى ابراهيمي
تأخر صدور بعض المراسيم التطبيقية للقانون 50,05	الوظيفة العمومية	محمد خيري	محمد خيري
مشكل نفاذ قنينات الغاز والزيادة في ثمنها في بعض المناطق	الشؤون العامة والحكامة	السعدية علمي بيناني	سعيد بنحميدة
المستجدات الأخيرة لقضية وحدتنا الترابية	الخارجية	حمزة الكنتاوي	عبد الله بووانو
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 29 أبريل 2013			
برنامج مدن بدون صفيح بمراكش	السكنى والتعمير	احمد المتصدق	محمد العربي بلقائد
تجزئة رخصة غير قانونية	السكنى والتعمير	العراقي محمد	عبد الله صغيري
تحسن أجواء استعداد التلاميذ والطلاب لامتحانات نهاية السنة الدراسية	التربية الوطنية	عبد الحق كسار	محمد بوشنيف
تدبير محصول الموسم الفلاحي الحالي	الفلاحة	أحمد أدراق	إدريس صقلي عدوي
منع تقديم الشيشة للزبناء على صعيد المقاهي	الداخلية	محمد الدياز	محمد ادعمار
التغيب غير المشروع عن العمل	الوظيفة العمومية	عبد الصمد الادريسي	سليمان العمراني
الزيادة المفاجئة في أسعار الرمال	الشؤون العامة والحكامة	حكيمة فصلي	عبد العزيز افتاتي
احترام شركات المناولة لمدونة الشغل	التشغيل	اخليفة الصيري	عبد الحق الناجحي

الموضوع	الوزارة	السائل	المعقب
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 6 ماي 2013			
نتائج البرنامج الاستعجالي لدعم محكمة الناظور	العدل والحريات	نور الدين البركاني	محمد بن عبد الصادق
الإجراءات المزمع القيام بها لاستقبال الجالية المغربية	الجالية المغربية	مولاي رشيد سليماني	عبد الله موسى
تثمين الملك العام البحري والمحافظة عليه	التجهيز والنقل	محمد لشكر	عمر فاسي فهري
تشجيع الاقتصاد من استهلاك الطاقة	الطاقة والمعادن	عبد الله آيت شعيب	عبد الله اوباري
إجراءات التصدي للمخطط الذي يستهدف استقرار مدينة العيون	الداخلية	عبد الله اكفاس	ءامنة ماء العينين
الدعم الذي تقدمه بعض المؤسسات العمومية لفائدة الأندية الرياضية	الشباب والرياضة	عبد اللطيف الناصري	عزيز الكرماط
سد الخصاص الحاصل على مستوى الأطر البشرية الأطباء والممرضين بالأقاليم الجنوبية	الصحة	حمزة الكنتاوي	السعدية علمي بيناني
إشكالية المواد الأولية في قطاع الصناعة التقليدية	الصناعة التقليدية	عبد الحليم علاوي	أحمد أدراق
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 13 ماي 2013			
الإجراءات العملية لإنجاز الطريق الساحلية سيدي إفني طانطان	التجهيز والنقل	عبد الله اوباري	محمد عصام
المراقبة البعدية لمنتوج برامج السكن الاجتماعي	السكنى والتعمير	محمد سالم البيهي	اعتماد الزاهدي
إجراءات التصدي لظاهرة الغش في الامتحانات	التربية الوطنية	مينة زنيبر	محمد العثماني
استفادة شباب العالم القروي والجبلي من التخييم	الشباب والرياضة	سعد حازم	سعادة بوسيف
استراتيجية الحكومة للإصلاح الضريبي	الاقتصاد والمالية	محمد خي	سعيد خيرون
الإخلال بمبدإ تعدد الآراء بالقناة الثانية	الاتصال	رشيد القبيل	عبد الصمد حيكر
المركبات الاجتماعية والثقافية والدينية التابعة لوزارة الأوقاف	الأوقاف	عبد السلام بلاجي	محمد اوريش
وضعية المقاولات الصغرى والمتوسطة المغربية	الصناعة والتجارة	موسى الغلاض	الحسن بومشيطة
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 20 ماي 2013			
استغلال مقالع الغاسول	التجهيز والنقل	محمد نجيب عمور	بلعيد أعلولال
تطبيق مقتضيات مدونة الشغل الخاصة بالنساء العاملات	التشغيل	صباح بوشام	خديجة ابلاضي
الاستثناءات في رخص البناء	السكنى والتعمير	عبد اللطيف رشيد	عزيز بنبراهيم
استراتيجة تنمية السياحة الداخلية	السياحة	عبد الرحمان رابح	مراد لكورش
إنصاف الشعراء والمنشدين الأمازيغ	الثقافة	سعادة بوسيف	مولاي رشيد سليماني
الوضعية المالية للقناتين	الاتصال	محمد العثماني	عبد الصمد حيكر
تنفيذ ما ورد بالبرنامج الحكومي المتعلق بورش إصلاح الأجهزة القنصلية بالخارج	الخارجية	اعتماد الزاهدي	نزهة الوفي
التنزيل الشامل والمنصف لبرامج جبر الضرر الجماعي والفردي	العلاقات مع البرلمان	محمد امكراز	أحمد صدقي

الموضوع	الوزارة	السائل	المعقب
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 27 ماي 2012			
خروقات في تحفيظ أراضي بمدينة شرافات بإقليم فحص أنجرة	الداخلية	محمد الدياز	سعاد بولعيش الحجراوي
حصيلة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	الداخلية	عبد المجيد جوبيج	الحسين الحنصالي
المقاربة الحكومية في الحد من انتشار البناء العشوائي	الداخلية	عبد المجيد ايت العديلة	موسى الغلاض
الاستفادة من منح التعليم العالي والأحياء الجامعية	التعليم العالي	محمد بوشنيف	احمد بوخبزة
قلة الماء الشروب	الطاقة والمعادن	محمد سالم البيهي	خديجة ابلاضي
الديبلوماسية الاقتصادية	الخارجية	نور الدين البركاني	محمد الرضى بنخلدون
التقائية واندماجية المخططات الجهوية لفضاء الصناعة التقليدية	الصناعة التقليدية	محمد يوسف	عبد الحليم علاوي
مجلس الجالية المغربية بالخارج	العلاقات مع البرلمان	عزيزة القندوسي	نزهة الوفي
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 3 يونيو 2013			
مصير مشروع المركب الرياضي بالناظور	الشباب والرياضة	مصطفى ابراهيمي	نور الدين البركاني
حصيلة مشاريع التجميع الفلاحي	الفلاحة	عيسى امكيكي	جمال مسعودي
الشراكة بين القطاعين العام والخاص	الاقتصاد والمالية	عبد الله بنحمو	عبد اللطيف بروحو
تحركات الديبلوماسية المغربية لإجهاض مناورات الوحدة الترابية	الخارجية	محمد الرضى بنخلدون	يوسف غربي
وضعية قطاع الدواجن	الفلاحة	محمد يوسف	إدريس صقلي عدوي
حذف مشاهد العنف من البرامج الموجهة للأطفال	الاتصال	عبد الحق كسار	جميلة المصلي
ضوابط البناء وزجر مخالفات التعمير	السكنى والتعمير	ربيعة طنينشي	محمد ادعمار
حيثيات نشر مرسوم المساعدة القضائية	العدل والحريات	عمر بنيطوا	عمر بنيطوا
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 10 يونيو 2013			
تقييم الاستثناءات الضريبية	الاقتصاد والمالية	عبد الله بنحمو	عبد الله عبدلاوي
معايير منح صفة المنفعة العامة لجمعيات المجتمع المدني	الأمانة العامة للحكومة	السعدية زاكي	عبد اللطيف ابن يعقوب
تأخير خروج قانون البنوك التشاركية إلى الوجود	الاقتصاد والمالية	رمضان بوعشرة	عبد الكريم النماوي
الاستغلال الجنسي للقاصرين	التضامن والمرأة	عبد الوهاب راجي	سعد حازم
تأمين النقل البحري للمسافرين من موانيء مدن شمال المملكة	التجهيز والنقل	أحمد أيتونة	عبد اللطيف بروحو
التغطية الاعلامية للتظاهرات الوطنية	الاتصال	احمد بوخبزة	ءامنة ماء العينين
مد السكك الحديدية إلى أكادير والجنوب	التجهيز والنقل	عبد السلام بلاجي	محمد لشكر
الأضرار الجماعية التي ألحقتها مشاريع تصاميم التهيأة في البوادي والحواضر	السكنى والتعمير	محمد سالم البيهي	عبد اللطيف رشيد

الموضوع	الوزارة	السائل	المعقب
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 17 يونيو 2013			
حصيلة استثمارات ومشاريع وكالة الانعاش وتنمية الأقاليم	الشؤون العامة والحكامة	محمد خي	سعيد خيرون
وضعية رجال ونساء التعليم أثناء حراسة الامتحانات	التربية الوطنية	محمد اوريش	عبد الحق الناجحي
فتح أبواب المساجد خلال شهر رمضان الأبرك طيلة أيامه أمام الصائمين والمصلين	الأوقاف	عبد الله موسى	حمزة الكنتاوي
البرنامج الوطني عطلة للجميع 2013	الشباب والرياضة	محمد حيلية	يونس مفتاح
الحرف المهددة بالانقراض	الصناعة التقليدية	محمد يوسف	عبد الحليم علاوي
حصيلة مخطط المغرب الأزرق	السياحة	رضوان زيدي	أحمد أدراق
الحكامة الجيدة للمرافق العمومية	الوظيفة العمومية	محمد امكراز	رقية الرميد
معاناة ساكنة العديد من المناطق في الحصول على الماء	الطاقة والمعادن	أحمد أيتونة	بلعيد أعلولال
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 24 يونيو 2013			
الاعتقالات المبنية على شكايات مجهولة	العدل والحريات	سعاد شيخي	أحمد أيتونة
وضعية صندوق التجهيز الجماعي	الداخلية	عبد المجيد ايت العديلة	عزيز الكرماط
ضوابط اللجن الإقليمية في انتقاء الطلبة المنوحين	الداخلية	محمد الدياز	ربيعة طنينشي
تهريب الأموال إلى الخارج	الاقتصاد والمالية	رمضان بوعشرة	عبد العزيز عماري
النهوض بالسياحة القروية والجبلية	السياحة	إدريس صقلي عدوي	عيسى امكيكي
تنظيم المحطات الطرقية ومراقبتها	التجهيز والنقل	موح رجدالي	محمد لشكر
تفعيل مسطرة الصلح في قضايا الطلاق	العدل والحريات	عزيزة القندوسي	عبد الرحمان نور الدين
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 1 يوليوز 2013			
عقوبة الإعدام	العدل والحريات	محمد خيري	محمد بن عبد الصادق
الاستعدادات المتخذة لإنجاح عملية العبور2013	الجالية المغربية	عبد السلام بلاجي	عبد السلام بلاجي
الانقطاعات المتكررة للكهرباء خلال شهر رمضان	الطاقة والمعادن	عبد الله آيت شعيب	رمضان بوعشرة
التأطير الديني في السجون المغربية	الأوقاف	مولاي رشيد سليماني	سعادة بوسيف
مسارعة المندوبية السامية للمياه والغابات إلى تحفيظ أجزاء من الغابة دون فتح باب التعرضات كما هو منصوص عليه في مسطرة التحفيظ ﴿ظهير 2011﴾	العلاقات مع البرلمان	عزيزة القندوسي	محمد عصام
حصيلة الإحصاء العام للملك الخاص للدولة	الاقتصاد والمالية	سعيد بنحميدة	عزوها العراك
الإجراءات المواكبة لتعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي لحماية المستهلك	الصناعة والتجارة	مراد لكورش	أحمد أدراق
تدبير محطات معالجة المياه العادمة	الطاقة والمعادن	بلعيد أعلولال	عمر فاسي فهري
وضعية مراكز حماية الطفولة بالمغرب	الشباب والرياضة	محمد حيلية	سعد حازم

الموضوع	الوزارة	السائل	المعقب
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 8 يوليوز 2013			
الصيد بأعالي البحار	الفلاحة	عزوها العراك	عبد الله اكفاس
عملية انتقاء الطلبة لولوج سلك الماستر	التعليم العالي	س. بولعيش الحجراوي	رشيد القبيل
مساهمة المكتب الشريف للفوسفاط في برامج التنمية المحلية	الطاقة والمعادن	إدريس الثمري	اخليفة الصيري
خلاصات تقرير المفتشية العامة للمالية بالنسبة لصندوق التضامن للسكنى	السكنى والتعمير	عبد المجيد جوبيج	عبد الله صغيري
حصيلة التدبير المالي لصندوق التماسك الاجتماعي	الاقتصاد والمالية	عبد الكريم النماوي	عبد الله بنحمو
استراتيجية الديبلوماسية المغربية لتعزيز علاقات التعاون مع دول الاتحاد المغاربي	الخارجية	عبد الله موسى	محمد الرضى بنخلدون
التأخر في إصدار القوانين	العلاقات مع البرلمان	السعدية زاكي	محمد امكراز
عزل بعض الفقهاء والخطباء	الأوقاف	خالد البوقرعي	عبد الصمد الادريسي
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 15 يوليوز 2013			
تأخير إصلاح المساجد المغلقة	الأوقاف	س علمي بيناني	عبد الحق الناجحي
تعامل الإدارة المغربية مع المهاجرين	الجالية المغربية	سعادة بوسيف	عبد الله موسى
الأخطاء الطبية واستعمال مواد وأدوية فاسدة	الصحة	صباح بوشام	حسن الحارس
حماية المستهلكين	الصناعة والتجارة	عبد الله عبدلاوي	محمد الزويتن
تطوير المناولة الصناعية ونقل التكنولوجيا واندماج الصناعة	الصناعة والتجارة	رضوان زيدي	الحسن بومشيطة
الربط البيني للمطارات وتخفيض تكلفة النقل الجوي الداخلي	التجهيز والنقل	سعاد شيخي	محمد لشكر
تخفيض أقساط الديون بالنسبة للمستفيدين من برامج إعادة الإسكان	السكنى والتعمير	عزيز بنبراهيم	محمد الدياز
حصيلة تنفيذ مقتضيات القانون التنظيمي للتعيين في المناصب العليا	الوظيفة العمومية	رقية الرميد	عبد العزيز عماري
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 22 يوليوز 2013			
جودة بعض البضائع المستوردة	الصناعة والتجارة	عبد الرحمان رابح	مراد لكورش
تأخر تنفيذ مقتضيات قانون المالية 2013 المتعلق بإعفاءات الملزمين من أداء غرامات التأخر في أداء الضريبة	الاقتصاد والمالية	سعيد بنحميدة	محمد خي
الخطر الذي تشكله قنينات الغاز على حياة المواطنين	الطاقة والمعادن	محمد نجيب عمور	احمد المتصدق
إلغاء ما يسمى الحلاوة في استغلال سيارات الأجرة	الداخلية	عبد اللطيف رشيد	إدريس الثمري
نتائج الحركة الانتقالية لرجال ونساء التعليم	التربية الوطنية	سعاد بولعيش الحجراوي	محمد بوشنيف
توقيع اتفاقية «الشراكة من أجل التنقل» بين المغرب والإتحاد الأوربي وحقوق المغاربة القاطنين بالخارج	الخارجية	حمزة الكنتاوي	نزهة الوفي
ضمان استمرارية خدمات المرافق العمومية	الوظيفة العمومية	ع. اللطيف ابن يعقوب	محمد خيري

توزيع الأسئلة الشفوية المطروحة حسب الشعب

الأسئلة الشفوية المطروحة حسب الشعب		
الشعبة	الوزارة	المجموع
الاجتماعية	التشغيل	20
	التضامن والمرأة	26
	الشباب والرياضة	28
	الصحة	57
المجموع		131
الانتاجية	السياحة	14
	الصناعة التقليدية	10
	الصناعة والتجارة	38
	الفلاحة	54
المجموع		116
البنيات الأساسية	التجهيز والنقل	65
	الطاقة والمعادن	39
المجموع		104
التعليم والثقافة والاتصال	الاتصال	32
	التربية الوطنية	52
	التعليم العالي	35
	الثقافة	15
المجموع		134
الخارجية	الأوقاف	34
	الجالية المغربية	19
	الخارجية	57
	الدفاع الوطني	2
المجموع		112
الداخلية	الداخلية	129
	السكنى والتعمير	38
المجموع		167
العدل	الأمانة العامة للحكومة	4
	العدل والحريات	47
	العلاقات مع البرلمان	23
	الوظيفة العمومية	32
المجموع		106
المالية	الاقتصاد والمالية	85
	الشؤون العامة والحكامة	21
المجموع		106
رئاسة الحكومة	رئاسة الحكومة	39
المجموع		39
	المجموع العام	1015

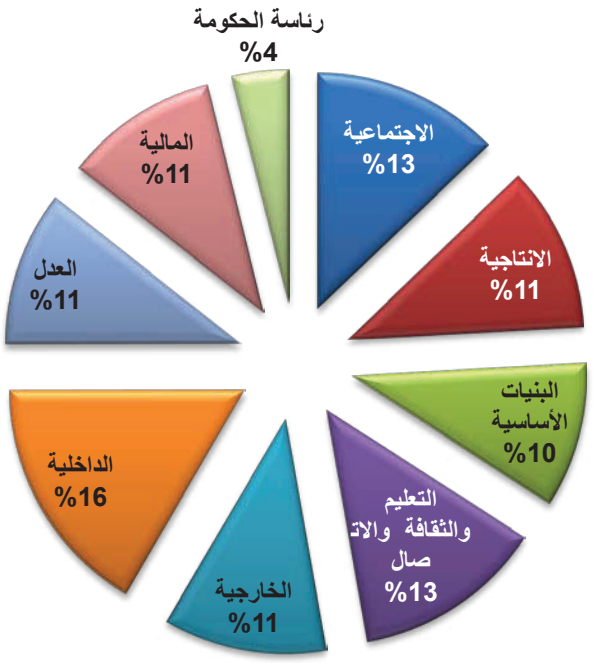

توزيع الأسئلة الشفوية المجاب عنها حسب الشعب

الأسئلة الشفوية المجاب عنها		
الشعبة	الوزارة	المجموع
الاجتماعية	التشغيل	5
	التضامن والمرأة	3
	الشباب والرياضة	8
	الصحة	8
المجموع		24
الانتاجية	السياحة	7
	الصناعة التقليدية	6
	الصناعة والتجارة	12
	الفلاحة	9
المجموع		34
البنيات الأساسية	التجهيز والنقل	19
	الطاقة والمعادن	11
المجموع		30
التعليم والثقافة والاتصال	الاتصال	8
	التربية الوطنية	7
	التعليم العالي	7
	الثقافة	2
المجموع		24
الخارجية	الأوقاف	9
	الجالية المغربية	6
	الخارجية	13
المجموع		28
الداخلية	الداخلية	16
	السكنى والتعمير	13
المجموع		29
العدل	العدل والحريات	13
	العلاقات مع البرلمان	9
	الوظيفة العمومية	11
المجموع		33
المالية	الاقتصاد والمالية	26
	الشؤون العامة والحكامة	7
المجموع		33
رئاسة الحكومة		7
المجموع العام		242

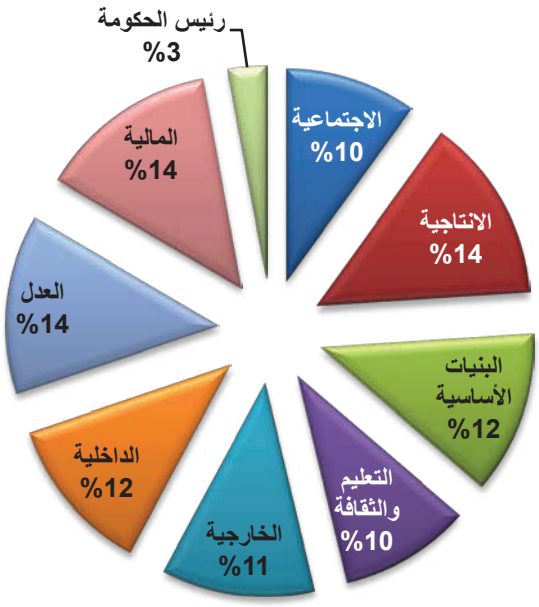

الأسئلة الشفوية حسب الجهات / نواب		
الجهة	النائب	المجموع
أسئلة مشتركة	أعلولال-أوريش	1
	أعلولال-حيكر	2
	البركاني- بوشام	9
	البركاني-حيكر	1
	البوقرعي-بنخلدون	1
	السليماني-الكرماط	1
	الناصري-بوشنيف-أعلولال-عصام-جوبيج	1
	أوباري-زيدي-لكورش-حيكر	1
	بلاجي - البوقرعي - لغشيم	1
	بلاجي-حيكر	1
	بنحميدة-الزويتن	1
	بوشام-والي	3
	بوشنيف-حيكر	3
	بولعيش-حيكر	1
	بومشيطة-أعلولال	1
	بومشيطة-حيكر	3
	بووانو- افتاتي	1
	بووانو-بن عبد الصادق	2
	بووانو-بن عبد الصادق-إبراهيمي	1
	حازم-حيكر	1
	حيكر-الإبراهيمي-البركاني-بوشام	1
	حيكر-فصلي	1
	رشيد عبد اللطيف-حيكر	1
	زاكي-طنينشي	2
	زيدي-لكورش	1
	شيخي-حيكر	1
	صدقي-العرقي-القندوسي-صغيري-أيت شعيب	1
	طنينشي-زاكي-بولعيش	3
	علاوي-المسعودي	1
	غربي-البوقرعي	1
	فرق الأغلبية	7
	كرماط-حيكر	1
	لغشيم-حيكر	1
	ماء العينين-حيكر	3
	مسعودي-الصقلي-الزيدي	1
	والي-البركاني-جوبيج	1
	والي-حيكر	1
	ياحي-حيكر	1
	بوسيف-الحنصالي-موسى-العراك	1

الأسئلة الشفوية حسب الجهات / نواب		
	قافلة المصباح6 ج دكالة عبدة	1
	قافلة المصباح6 ج واد الدهب الكويرة	4
	قافلة المصباح6 ج فاس	3
	قافلة المصباح6 ج مكناس تافيلالت	1
المجموع		75
الدار البيضاء الكبرى	الناجي-حيكر	3
	الناصري-حيكر	1
	جويج-حيكر	1
	حكيمة فصلي	2
	حيكر-الناجي	1
	خيري-حيكر	2
	رشيد القبيل	5
	رشيد عبد اللطيف-حيكر	1
	رضوان زيدي	6
	زايدي-حيكر	1
	عبد الحق الناجي	2
	عبد الصمد حيكر	11
	عبد اللطيف الناصري	6
	عبد اللطيف رشيد	13
	عبد المجيد جويج	9
	عمور-جدار	1
	عمور-حيكر	1
	محمد بن عبد الصادق	1
	محمد خيري	5
	محمد نجيب عمور	2
	محمد يتيم	10
	موسى الغلاض	1
	يتيم-أيت العديلة	1
المجموع		86
الرباط سلا زمور زعير	اعتماد الزاهدي	2
	بوشام-بنيعقوب	1
	جميلة المصلي	6
	سعد حازم	7
	عبد السلام بلاجي	11
	عبد اللطيف ابن يعقوب	4
	عبد الله بنحمو	2
	غربي-الزوبتن-بنبراهيم	2
	محمد الرضي بنخلدون	7
	محمد الزوبتن	3
	نزهة الوفي	15
	يوسف غربي	4
	موح الرجدالي	2
المجموع		66
الشاوية ورديغة	حسن الحارس	7
	ربيعة طنينشي	14
	سليمان العمراني	7

	طنينشي-العمراني-الصيري	2
	محمد بوشنيف	15
المجموع		45
الشرق	عبد العزيز افتاتي	2
	محمد العثماني	4
	مصطفى ابراهيمي	3
	نور الدين البركاني	80
المجموع		89
الصحراء	السعدية علمي بيناني	4
	حمزة الكنتاوي	2
	خديجة ابلاضي	18
	عزوها العراك	19
	محمد سالم البيهي	1
المجموع		44
الغرب شراردة بني حسين	رقية الرميد	2
	عزيز الكرماط	2
	ياحي-الكرماط	5
المجموع		9
تادلة أزيلال	الحسين الحنصالي	1
	بوسيف-الحنصالي-موسى	41
	عبد الكريم النماوي	3
مجموع		45
تازة الحسيمة تاونات	جمال مسعودي	3
	سعاد شيخي	6
المجموع		9
دكالة عبدة	إدريس الثمري	3
	المقرئ الإدريسي أبو زيد	2
	مينة زنيبر	3
المجموع		8
سوس ماسة درعة	ءامنة ماء العينين	54
	أحمد صدقي	9
	أدراق-بوعشرة	1
	أعلولال-ماء العينين	1
	رمضان بوعشرة	10
	عبد الرحمان نور الدين	2
	عبد الله اوباري	16
	عبد الله آيت شعيب	20
	عيسى مكيكي	3
	محمد امكراز	13
	محمد اوريش	5
	محمد عصام	8
المجموع		142
طنجة تطوان	إدعمار-بوخبزة	29
	سعاد بولعيش الحجراوي	1
	سعيد خيرون	3
	عبد الحليم علاوي	34

	عبد اللطيف بروحو	52
	محمد الدياز	8
	محمد السليماني	6
	محمد خي	3
	ياسين احجام	7
المجموع		143

فاس بولمان	الحسن بومشيطة	21
	الهام والي	8
	سعيد بنحميدة	9
	عبد الله عبدلاوي	1
	عمر فاسي فهري	27
المجموع		66
مراكش تانسيفت الحوز	بلعيد أعلولال	22
	بلقايد-بنيطو	9
	حسن لغشيم	6
	عبد الرحمان رابح	5
	عمر بنيطوا	2
	لغشيم-المتصدق	1
	لغشيم-بنسليمان	7
	محمد العربي بلقائد	1
	مراد لكورش	11
المجموع		64
مكناس تافلالت	إدريس صقلي عدوي	12
	العرقي محمد	1
	العرقي-صغيري	1
	عبد الصمد الادريسي	1
	عبد الله بووانو	91
	عبد الله صغيري	2
	عزيزة القندوسي	5
	مولاي رشيد سليماني	11
المجموع		124
المجموع العام		1015

جدول التعقيب والعرض – منذ بداية الولاية

الشعبة	إسم النائب	العرض	التعقيب	الشعبة	إسم النائب	العرض	التعقيب
لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان	عبد اللطيف بنيعقوب	5	3	لجنة المالية والتنمية الاقتصادية	سعيد بنحميدة	4	4
	محمد بن عبد الصادق	1	5		سعيد خيرون		6
	محمد خيري	4	3		محمد الزويتن	3	5
	سليمان العمراني		5		عبد العزيز أفتاتي	1	5
	رقية الرميد	4	2		عبد الكريم النماوي	6	5
	محمد امكراز	4	3		حكيمة فصلي	6	3
	نورالدين عبد الرحمن	2	2		محمد خيي	4	5
	عمر بنيطوا	2	5		عزوها العراك	6	2
	عبدالصمد الادريسي	2	4		عبد اللطيف بروحو		6
	يونس بنسليمان	1	4		عبد العزيز عماري		6
	السعدية الزكي	5	2		عبد العالي عبد المولي		
	عزيزة القندوسي	6	3		عبد الله عبدلاوي	3	4
	محمد العراقي	5	1		رمضان بوعشرة	6	4
	آمنة ماء العينين	2	7		عبدالله بنحمو	6	3
الشؤون الاسلامية والخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج	خالد البوقرعي	3	2	التعليم والثقافة والاتصال	محمد بوشنيف	6	4
	عبد السلام بلاجي	4	5		رشيد القبيل	5	4
	نزهة الوفي	1	6		عبد الصمد حيكر	2	7
	محمد السليماني	2	3		جميلة المصلي		4
	مولاي رشيد سليماني	4	3		أحمد بوخبزة	4	3
	حمزة الكنتاوي	5	1		محمد يتيم		4
	اعتماد الزهيدي	3	3		ياسين أحجام	2	1
	السعدية علمي بيناني	5	2		سعاد بولعيش	6	1
	محمد الرضى بنخلدون	2	7		محمد العثماني	4	3
	عبد الله موسى	7	2		محمد أوريش	5	3
	سعادة بوسيف	6	4		أبوزيد المقرئ الادريسي		5
	يوسف الغربي	3	4		مينة ز نيبر	5	
	مصطفى الشواطي	2			عبد الحق كسار	6	

الشعبة	إسم النائب	العرض	التعقيب	الشعبة	إسم النائب	العرض	التعقيب
لجنة القطاعات الاجتماعية	مصطفى إبراهيمي	1	6	الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة	عزيز الكرماط	1	7
	صباح بوشام	3	2		عبد الله بووانو	1	4
	يونس مفتاح	2	5		عبد الله صغيري	2	4
	سعد حازم	4	4		إدريس الثمري	3	3
	إلهام والي	3	2		عبد اللطيف رشيد	4	4
	عبد اللطيف الناصري	3	3		محمد العربي بلقايد	2	4
	أحمد جدار	3	1		محمد ادعمار	1	5
	عبد الحق الناجحي	3	6		عبد المجيد جوبيح	4	2
	نور الدين البركاني	9	5		محمد سالم البيهي	4	1
	عبد الوهاب الراجي	3	2		عبد المجيد أيت العديلة	4	2
	محمد حيلية	6			عزيز بنبراهيم	6	4
	سعاد الشيخي	5	1		ربيعة طنينشي	5	3
	خديجة أبلاضي	4	2		محمد الدياز	5	2
	ياحي عبد القادر	5	1		الحسين الحنصالي	3	3
لجنة القطاعات الانتاجية	ادريس الصقلي عدوي	1	6	البنيات الأساسية والطاقة والمعادن	موح رجدالي	3	4
	جمال المسعودي	2	5		عمر فاسي فهري	3	4
	عيسى امكيكي	3	5		أحمد أيتونة	4	3
	عبد الحليم علاوي	5	6		عبد الله آيت شعيب	2	3
	عبد الرحمن رابح	4	2		اخليفة الصيري	3	3
	عبد الله أكفاس	4	2		محمد لشكر	4	3
	موسى الغلاض	4	4		أحمد صدقي	3	5
	الحسن بومشيطة	4	4		محمد عصام	2	6
	مبارك النوخي	3	1		عبد الله أوباري	3	4
	حسن الغشيم	4	3		بلعيد أعلولال	4	3
	مراد لكورش	4	3		أحمد المتصدق	4	3
	رضوان زيدي	4	5		حسن الحارس	4	4
	أحمد أدراق	3	3		محمد نجيب عمور	5	1
	محمد يوسف	3					
مجموع عرض الأسئلة			371	مجموع التعقيب على الأسئلة			371

الأسئلة الكتابية

توزيع الأجوبة الكتابية حسب الشعب

الأسئلة الكتابية المجاب عنها		
الشعبة	الوزارة	المجموع
الاجتماعية	التشغيل	32
	التضامن والمرأة	28
	الشباب والرياضة	44
	الصحة	121
المجموع		225
الانتاجية	السياحة	17
	الصناعة التقليدية	12
	الصناعة والتجارة	25
	الفلاحة	84
المجموع		138
البنيات الأساسية	التجهيز والنقل	195
	الطاقة والمعادن	122
المجموع		317
التعليم والثقافة والاتصال	الاتصال	3
	التربية الوطنية	151
	التعليم العالي	33
	الثقافة	10
المجموع		197
الخارجية	الأوقاف	47
	الجالية المغربية	6
	الخارجية	17
	الدفاع الوطني	22
المجموع		92
الداخلية	الداخلية	318
	السكنى والتعمير	45
المجموع		358
العدل	الأمانة العامة للحكومة	1
	العدل والحريات	73
	العلاقات مع البرلمان	22
	الوظيفة العمومية	15
المجموع		111
المالية	الاقتصاد والمالية	61
	الشؤون العامة والحكامة	17
المجموع		78
المجموع العام		1515

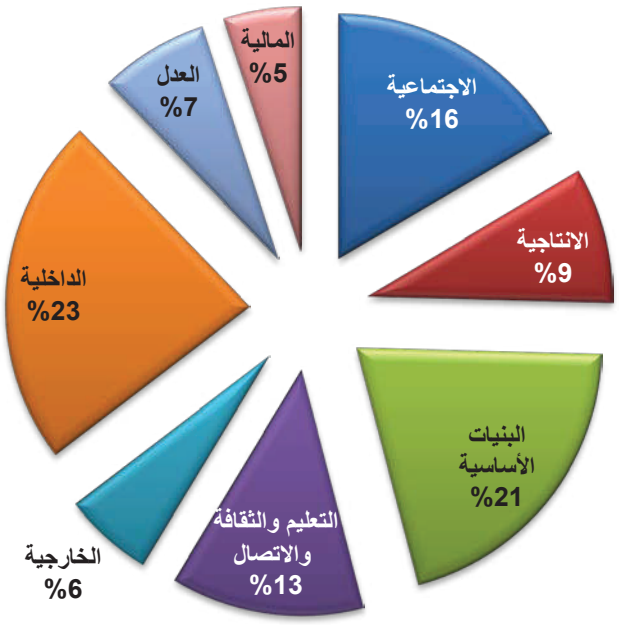

توزيع الأسئلة المطروحة حسب الفرق والمجموعات النيابية

الفرق والمجموعات النيابية	عدد الأسئلة الشفوية	عدد الأسئلة الكتابية	النسبة المأوية
العدالة والتنمية	1015	2778	60,37
الاستقلالي	209	358	9,02
الأصالة والمعاصرة	286	154	7,00
الاشتراكي	211	260	7,49
التجمع الوطني للأحرار	175	88	4,18
الحركي	102	177	4,44
الاتحاد الدستوري	114	23	2,18
التقدم الديمقراطي	53	66	1,89
مجموعة تحالف الوسط	28	69	1,54
مجموعة الحزب العمالي	18	68	1,36
مجموعة المستقبل	7	12	0,30
فرق الأغلبية (مشتركة)	7	0	0,11
فرق المعارضة (مشتركة)	4	0	0,06
المجموع	2229	4053	100%

رسم بياني يوضح حصة الفرق والمجموعات النيابية من الأسئلة الشفهية والكتابية

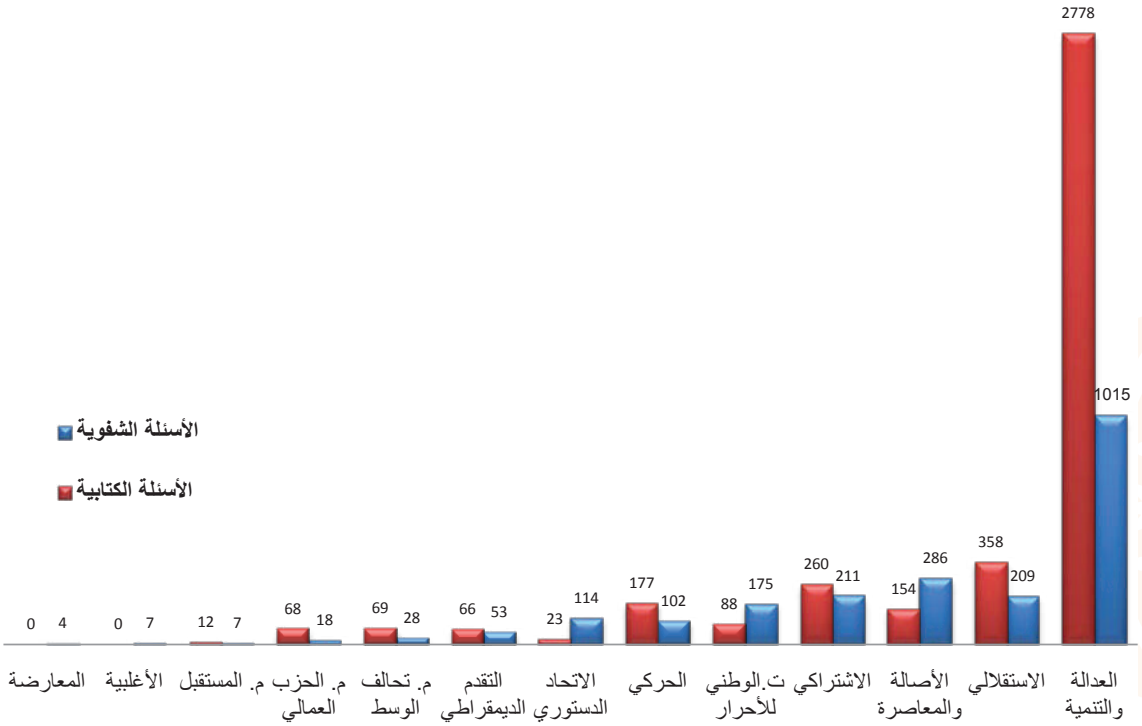

توزعت الأسئلة الكتابية التي تقدم بها الفريق على مختلف القطاعات الحكومية حيث يتضح أهمية القضايا والمشاكل المطروحة على أعضاء الفريق من خلال مواضيع الأسئلة والقطاعات الموجهة إليها، وفي هذا السياق فإن الأسئلة 2778 التي صاغها أعضاء الفريق توزعت حسب الجدول أسفله:

توزيع الأسئلة الكتابية المطروحة حسب الشعب

اللجنة	الوزارة	المجموع حسب الوزارة	المجموع حسب الشعب	النسبة الاجمالية
رئاسة الحكومة		111	111	4,00%
الداخلية	الداخلية	761	872	31,39%
	و.م لدى وزير الداخلية	3		
	الإسكان والتعمير	108		
التعليم والثقافة والاتصال	التربية الوطنية	176	313	11,27%
	التعليم العالي	87		
	الثقافة	25		
	الاتصال	25		
الاجتماعية	الصحة	213	388	13,97%
	التشغيل	67		
	التنمية الاجتماعية	46		
	الشباب والرياضة	62		
المالية	الاقتصاد والمالية	126	170	6,12%
	المكلف بالميزانية	9		
	الشؤون العامة والحكامة	35		
البينات الأساسية	التجهيز والنقل	258	418	15,05%
	الطاقة والمعادن	160		
الخارجية	الخارجية	41	146	5,26%
	الأوقاف	76		
	الجالية	13		
	و.م لدى وزير الخارجية	3		
	الدفاع الوطني	13		
الإنتاجية	الصناعة التقليدية	21	207	7,45%
	السياحة	20		
	الفلاحة	120		
	الصناعة والتجارة	46		
العدل	و.م. الوظيفة العمومية	11	153	5,51%
	العلاقات مع البرلمان	10		
	الأمانة العامة للحكومة	4		
	العدل	128		
المجموع الإجمالي		2778		100,00%

رسم بياني خاص بالأسئلة الكتابية المطروحة خلال السنة التشريعية الثانية

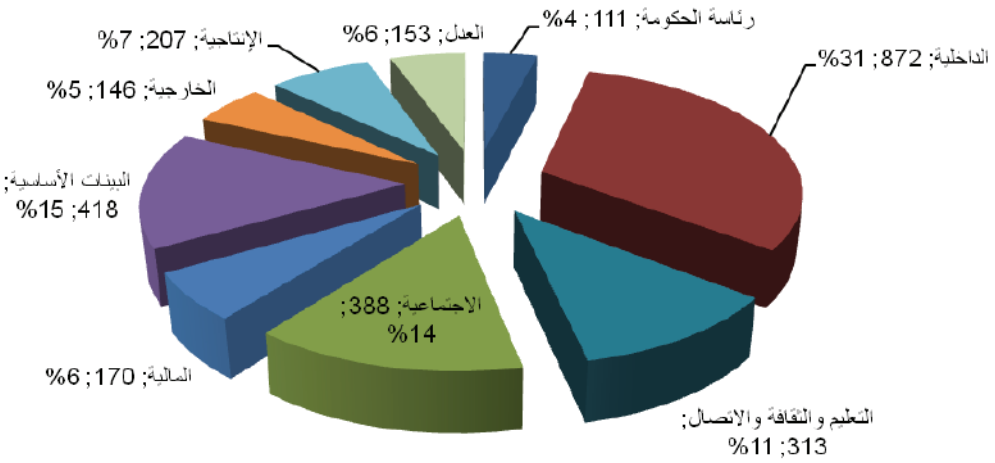

ويوضح الجدول أسفله توزيع الاسئلة الكتابية حسب أعضاء الفريق

الرقم	النائب (ة)	عدد الأسئلة الكتابية	الرقم	النائب (ة)	عدد الأسئلة الكتابية
1	عبد العزيز أفتاتي	329	15	محمد العثماني	135
2	عبد اللطيف بروحو	324	16	عزيزة القندوسي	132
3	عزيز الكرماط	213	17	خالد بوقرعي	129
4	نور الدين البركاني	207	18	الحسين الحنصالي	126
5	محمد عصام	197	19	رمضان بوعشرة	125
6	عبد الله أوباري	190	20	ءامنة ماء العينين	115
7	عبد الله بووانو	185	21	موح رجدالي	114
8	عبد القادر ياحي	177	22	أحمد صدقي	111
9	عبد الحليم علاوي	173	23	احمد بوخبزة	109
10	مصطفى ابراهيمي	156	24	مولاي رشيد سليماني	108
11	بلعيد أعلولال	150	25	عبد الصمد الإدريسي	107
12	محمد العرقي	139	26	محمد خيري	107
13	عبد الله صغيري	138	27	صباح بوشام	106
14	إدريس صقلي عدوي	137	28	اعتماد الزهيدي	106

الرقم	النائب (ة)	عدد الأسئلة الكتابية	الرقم	النائب (ة)	عدد الأسئلة الكتابية
29	السعدية علمي بيناني	103	55	عبد الله بنحمو	58
30	أحمد أيتونة	100	56	محمد الدياز	57
31	محمد امكراز	99	57	أحمد أدراق	57
32	عبد الحق كسار	98	58	محمد حيلية	56
33	محمد لشكر	98	59	يوسف غربي	56
34	رضوان زيدي	96	60	عمر بنيطوا	56
35	عبد الوهاب راجي	95	61	عبد اللطيف الناصري	55
36	مينة زنيبر	94	62	رقية الرميد	55
37	محمد يوسف	93	63	محمد العربي بلقايد	55
38	محمد أوريش	91	64	عبد اللطيف بن يعقوب	54
39	حسن الحارس	91	65	عمر فاسي فهري	53
40	إدريس الثمري	81	66	عزيز بنبراهيم	51
41	عبد الله موسى	80	67	محمد ادعمار	51
42	عيسى أمكيكي	78	68	حسن لغشيم	46
43	سعد حازم	77	69	عبد الله عبدلاوي	46
44	ربيعة الطنينشي	70	70	أحمد المتصدق	45
45	محمد خيي	70	71	عبد الرحمان رابح	45
46	سليمان العمراني	69	72	عبد السلام بلاجي	44
47	اخليفة الصيري	69	73	حسن بومشيطة	44
48	محمد بوشنيف	67	74	سعيد بنحميدة	44
49	محمد السليماني	65	75	يونس بن سليمان	43
50	إلهام والي	64	76	السعدية زاكي	41
51	جمال المسعودي	63	77	جميلة المصلي	41
52	مراد لكورش	60	78	المقرئ الإدريس أبو زيد	41
53	سعاد شيخي	59	79	عزوها العراك	40
54	سعيد خيرون	59	80	محمد الرضى بن خلدون	39

الرقم	النائب (ة)	عدد الأسئلة الكتابية	الرقم	النائب (ة)	عدد الأسئلة الكتابية
81	يونس مفتاح	38	94	عبد العزيز عماري	9
82	سعادة بوسيف	37	95	نزهة الوفي	8
83	عبد الكريم النماوي	34	96	خديجة أبلاضي	8
84	رشيد القبيل	34	97	محمد بن عبد الصادق	7
85	سعاد بولعيش الحجراوي	22	98	حكيمة فصلي	7
86	عبد الله ايت شعيب	21	99	نور الدين عبد الرحمان	7
87	موسى الغلاض	15	100	محمد يتيم	7
88	عبد المجيد جوبيج	15	101	ياسين احجام	6
89	أحمد جدار	14	102	عبد المجيد أيت عديلة	6
90	محمد نجيب عمور	13	103	محمد سالم البيهي	4
91	رشيد عبد اللطيف	12	104	عبد الله اكفاس	3
92	عبد الصمد حيكر	11	105	حمزة الكنتاوي	3
93	محمد الزويتن	10			

3. أداء دبلوماسي مسؤول وفعال

أ. زيارة تضامنية مع قطاع غزة

من أهم الأنشطة الدبلوماسية التي قام بها الفريق خلال هذه السنة تنظيمه لزيارة تضامنية لقطاع غزة شارك فيها عشرون نائبا ونائبة عن الفريق وذلك مابين 03 و 10 يناير 2013 وعين الفريق خلالها الأخ عبد العزيز أفتاتي منسقا، حيث تم خلال هذه الزيارة ملاقاة عدد من الفعاليات الفلسطينية بقطاع غزة على رأسها رئيس الحكومة إسماعيل هنية وعدد من البرلمانيين الفلسطينيين، كما تم الوقوف على خدمات المستشفى الميداني الذي أمر صاحب الجلالة الملك محمد السادس إقامته بالقطاع، وخلال عودته قام الوفد بزيارة مجموعة من الهيآت الرسمية والمدنية بدولة مصر الشقيقة. وتشكل هذا الوفد من الأخوات والإخوة الآتية أسماؤهم:

- عبد العزيز أفتاتي
- ربيعة طنينشي
- السعدية زاكي
- رقية الرميد
- سعاد الحجراوي بولعيش
- عيسى امكيكي
- عبد السلام بلاجي
- عبد المجيد ايت عديلة
- احمد ايتونة
- محمد لشكر
- جمال مسعودي
- عبد الله بنحمو
- عبد الحق الناجحي
- جوبيج عبد المجيد
- محمد الدياز
- احمد بوخبزة
- رشيد عبد اللطيف
- عبد الحق كسار

أعضاء الفريق مع الدكتور اسماعيل هنية رئيس الحكومة الفلسطينية

الوفد المغربي يستمع إلى شروحات بالمستشفى الميداني
الذي أمر جلالة الملك محمد السادس بإقامته بقطاع غزة

الوفد المغربي بالمجلس التشريعي الفلسطيني

الوفد المغربي بمجلس الشورى المصري

الوفد المغربي بالجامعة الإسلامية بغزة

الوفد المغربي أمام معبر رفح

ب. إستقبال هيآت دبلوماسية ووفود دولية

وفي سياق انفتاحه على البعثات الدبلوماسية بالمغرب استجاب رئيس الفريق وعدد من نوابه لمجموعة من الدعوات والاستقبالات التي نظمتها هذه البعثات برسم أعيادها الوطنية أو لمناسبات أخرى استغلها أعضاء الفريق للتواصل مع أعضاء السلك الدبلوماسي وتوضيح رؤية الفريق ومن خلاله الحزب بخصوص عدد من القضايا والملفات التي تهم الشان الداخلي والعلاقات الدولية.

وفي نفس الإطار استقبلت رئاسة الفريق خلال هذه السنة عددا من الهيآت والفعاليات الدبلوماسية تبادلت معها نقاشات مهمة حول أوجه التعاون بين المغرب وهذه الدول والهيآت، وتمحورت مختلف مداخلات الفريق خلال هذه الاستقبالات على التعريف بالتجربة الديمقراطية المغربية في ظل دستور 2011، وقيادة حزب العدالة والتنمية للأغلبية الحكومية بعد حصوله على 107 مقعد برلماني بمجلس النواب ونورد فيما يلي جدولا بأهم تلك اللقاءات و الإستقبالات.

الهيآت المستقبلة	التاريخ
استقبال سفير دولة أكرانيا بالمغرب	14 نونبر 2012
استقبال السفير التركي بالمغرب	05 فبراير 2013
استقبال وزير الخارجية الفلسطيني	15 يناير 2013
استقبال وزير العدل اللبناني	05 مارس 2013
استقبال وفد يمثل حزب التغيير الليبي	11 مارس 2013
استقبال وفد فلسطيني يرأسه وزير الحكم المحلي في غزة	08 أبريل 2013
لقاء مع سفير الجمهورية الفرنسية بالمغرب	19 فبراير 2013
لقاء مع سفيرة دولة كندا بالمغرب	2013

إستقبال وزير الخارجية الفلسطيني

إستقبال سفير دولة تركيا في المغرب

إستقبال مكتب الفريق لممثل منظمة الصحة العالمية بشمال إفريقيا والشرق الأوسط

ج. حصيلة إيجابية على مستوى الشعب البرلمانية الدولية

وإلى جانب ذلك أبلى أعضاء الفريق البلاء الحسن بصفتهم ممثلين للفريق بعدد من الشعب البرلمانية الدولية لمجلس النواب حيث كان حضورهم متميزا ومشرفا حيث شارك أعضاء الفريق خلال السنة التشريعية الثانية في 57 تظاهرة برلمانية دولية -25 مشاركة خلال دورة اكتوبر و32 مشاركة خلال دورة أبريل-؛ وفي هذا السياق نهيب بكافة اعضاء الفريق الذين تناط بهم مهام دبلوماسية إخبار رئاسة الفريق وإدارته بمواعيدها حتى يتم تسجيل اعتذاراتهم وكذا تحيين قاعدة المعطيات في الموضوع وفي جانب آخر نؤكد على ضرورة موافاة إدارة الفريق بتقارير عن المهام التي يقومون بها حيث نسجل عدم التوصل بستة تقارير عن مشاركات خلال السنة الولى و38 تقرير عن السنة الثانية، ويوضح الجدول أسفله أهم التظاهرات التي شارك فيها ممثلي الفريق:

التظاهرة	التاريخ	المكان	المشاركون	ملاحظات
دورة أكتوبر				
اجتماع لجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا	يومي 14 و15 نونبر 2013	باريس/فرنسا	م. يتيم	
زيارة رسمية لدول أمريكا اللاتينية (البرازيل)	من 26 إلى 28 نونبر 2013	البرازيل	ج. المصلي ع. أكفاس	المصلي باسم م.المجلس
المؤتمر الثاني حول القوانين المتخصصة تحت عنوان «الحماية القانونية من الأخطاء الطبية»	من 28 و30 نونبر 2013	أم سقيم – الإمارات	م. إبراهيمي	
زيارة وفد برلماني لإسبانيا	من 03 إلى 05 دجنبر 2012	اسبانيا	آ. ماء العينين	
زيارة اللجنة المكلفة بالعلاقات الخارجية المنبثقة عن لجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا للأمم المتحدة	يومي 6 و7 دجنبر 2012	نيويورك/و.م.أ	م. يتيم	اعتذر
اجتماع لجنة الطاقة والبيئة والماء التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط	يومي 10 و11 دجنبر 2012	برلين	س. خيرون	
مؤتمر حول موضوع «حقوق الانسان والسياسة الخارجية، واجتماع لجنة الشؤون السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس اوروبا	يومي 13 و14 دجنبر 2012	تورينو/ايطاليا	م. يتيم	
الدورة الثامنة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي والاجتماعات المصاحبة لها	من 17 إلى 22 يناير 2013	الخرطوم/السودان	س. العمراني	
المؤتمر الخامس للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد	من 31 يناير - 02 فبراير 2013	مانيلا/الفلبين	ع. بووانو	
الجمعية 128 للاتحاد البرلماني الدولي	من 22 إلى 27 مارس 2013	كيتو/الاكوادور	ع.عماري	
اجتماع لجنة القضايا الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتربية التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط	يومي 24 و25 يناير 2013	روما / إيطاليا	ح. فصلي	
زيارة تضامنية لقطاع غزة	من 03 إلى 10 يناير 2013	غزة/فلسطين	18 نائب ونائبة	
ندوة لفائدة النساء البرلمانيات بدول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط	من 21 إلى 24 يناير 2013	بروكسيل/بلجيكا	ع. القندوسي	

التظاهرة	التاريخ	المكان	المشاركون	ملاحظات
الاجتماع المشرك بين لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الانسان ولجنة حقوق المرأة التابعتين للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط	24 يناير 2013	بروكسيل/بلجيكا	خ. البوقرعي	
المرحلة الأولى من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا	من 21 إلى 25 يناير 2013	ستراسبورغ	م. يتيم - ن. الوفي	
اجتماع أعضاء اللجنة البرلمانية المشتركة	20 فبراير 2013	بروكسيل/بلجيكا	إ. صقلي عدوي	
اجتماع مشترك من تنظيم الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط	20 فبراير 2013	بروكسيل/بلجيكا	ح. فصلي	
المؤتمر الخامس لرؤساء البرلمانات وشعب جهة إفريقيا التابعة للجمعية البرلمانية للفرنكفونية	من 25 إلى 28 فبراير 2013	مالابو/غينيا الاستوائية	إ. صقلي عدوي	
زيارة لمنظمة الحلف الاطلسي (الناتو)	7 مارس 2013	بروكسيل/بلجيكا	م. يتيم خ. البوقرعي	م. يتيم باسم م.المجلس
ندوة تنظمها مؤسسة ويستمنستر والاتحاد البرلماني العربي والمعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية	7و8 مارس 2013	بيروت/لبنان	ع. حيكر	باسم م.المجلس
مشاركة أعضاء اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية في اجتماع الدورة العادية للبرلمان الأوروبي	من 11 إلى 14 مارس 2013	ستراسبورغ	إ. صقلي عدوي	
دورة تكوينية تحت عنوان «رواد المستقبل»	من 16 إلى 24 مارس 2013	نيودلهي/الهند	ع. بنيطوا	
اجتماع لجنة التعاون والتنمية التابعة للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية	من 17 إلى 20 مارس 2013	الكيبيك/كندا	م. السليماني	
المؤتمر التاسع عشر للاتحاد البرلماني العربي	من 08 إلى 10 أبريل 2013	الكويت	ع. بلاجي ع. الإدريسي	
الدورة التاسعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط	يومي 11 و12 أبريل 2013	بروكسيل/بلجيكا	س. خيرون خ. البوقرعي ح. فصلي	
دورة أبريل				
زيارة عمل لألمانيا	من 22 إلى 26 أبريل 2013	ألمانيا	ج. المسعودي	
اجتماعات الجلسة الثالثة للدورة العادية الأولى للبرلمان العربي	من 18 إلى 21 أبريل 2013	القاهرة/مصر	م. السليماني	
المرحلة الثانية من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا لسنة 2013	من 22 إلى 26 أبريل 2013	ستراسبورغ	م. يتيم- ن. الوفي	
الإطلاع على التنظيم المالي بالتجربة التركية	من 22 إلى 27 أبريل 2013	تركيا	ح. فصلي س. خيرون	س.خيرون بصفته رئيسا للجنة
المنتدى الدولي حول إدارة وتدبير الأموال العامة	من 19 إلى 18 أبريل 2013	أنقرة/تركيا	ع. بروحو	
اجتماع أعضاء اللجنة البرلمانية المشتركة	24 أبريل 2013	بروكسيل/بلجيكا	إ. صقلي عدوي	

التظاهرة	التاريخ	المكان	المشاركون	ملاحظات
المؤتمر الدولي الثاني للغة العربية	من 7 إلى 10 ماي 2013	دبي/الامارات	ع. صغيري	
الدورة 21 للجمعية الجهوية لإفريقيا التابعة للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية	من 9 إلى 11 ماي 2013	ياوانديي/الكامرون	ي. الغربي	
ورشة عمل حول الدور الرقابي للبرلمان والعلاقة بين الحكومة والمعارضة داخل البرلمان	يومي 14 و15 ماي 2013	كردستان/العراق	ع. بروحو	باسم م.المجلس
اجتماع لجنة الطاقة والبيئة والماء التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط	يومي 27 و28 ماي 2013	ستوكهولم/السويد	س. خيرون	
اجتماع لجنة الهجرة واللاجئين والنازحين التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا	4 يونيو 2013	باريس/فرنسا	ن. الوفي	
اجتماع لجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا	يومي 5 و6 يونيو 2013	باريس/فرنسا	م. يتيم	
الدورة 23 لمجلس حقوق الانسان	يومي 27 و28 ماي 2013	جنيف	آ. ماء العينين	
ندوة حول «التنمية الترابية في المغرب رافعة للنمو»	11 يونيو 2013	باريس/فرنسا	إ. الزهيدي	
اجتماع اللجنة البرلمانية المشتركة المغرب-كيبيك	يومي 17 و18 يونيو 2013	كيبيك/كندا	ص. بوشام	
المرحلة الثالثة من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا لسنة 2013	من 24 إلى 28 يونيو 2013	ستراسبورغ	م. يتيم- ن. الوفي	
الجلسة العامة الرابعة للبرلمان العربي	20 يونيو 2013	القاهرة/مصر	ي. مفتاح	
لجنة القضايا السياسية والأمن وحقوق الانسان التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط	20 يونيو 2013	بروكسيل / ببلجيكا	خ. البوقرعي	
الدورة السنوية الثانية والعشرون للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا	من 29 يونيو إلى 03 يوليوز 2013	اسطنبول/تركيا	ع. حيكر	
الدورة 30 للجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي	يومي 19 و 20 يوينو 2013	باكو/أدربيجان	م.ر بنخلدون	
المؤتمر 39 للجمعية البرلمانية للفرنكفونية	من 6 إلى 12 يوليوز	أبيدجان	ي. الغربي	
زيارة رسمية لدول أمريكا اللاتينية (المكسيك،غواتيمالا، كوسطاريكا)	من 01 إلى 05 يوليوز 2013	المكسيك-غواتيمالا-كوسطاريكا	ع. بروحو	باسم م.المجلس
اجتماع اللجنة البرلمانية المشتركة بين البرلمان المغربي والبرلمان الأوروبي	من 01 إلى 04 يوليوز 2013	ستراسبورغ	إ. صقلي عدوي	
اجتماع لجنة الهجرة واللاجئين والنازحين التابعة للجمعية البرلمانية لمجس أوروبا	10 شتنبر 2013	باريس/فرنسا	ن. الوفي	
اجتماع اللجنة البرلمانية المشتركة بين البرلمان المغربي والبرلمان الأوروبي	18 شتنبر 2013	بروكسيل / ببلجيكا	إ. صقلي عدوي	

التظاهرة	التاريخ	المكان	المشاركون	ملاحظات
اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة حول تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية وحقوق الأشخاص المعاقين	23 شتنبر 2013	نيويورك/و.م.أ	م.ب بنخلدون	
الدورة الثانية للمنتدى البرلماني المغربي الاسباني	يومي 23 و24 شتنبر 2013	مدريد/اسبانيا	ع. بووانو	
اجتماعات لجنة الخارجية التابعة للبرلمان الأوروبي	يومي 23 و24 شتنبر 2013	بروكسيل / ببلجيكا	إ. صقلي عدوي	
منتدى البرلمانيين الإسلاميين	يومي 26 و 27 شتنبر 2013	اسطنبول / تركيا	م. الزويتن	
الدورة 62 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الافريقي	يومي 28 و29 شتنبر 2013	أبيدجان/كوت ديفوار	م. الرجدالي	
المرحلة الرابعة من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا	30 شتنبر إلى 04 أكتوبر 2013	ستراسبورغ	م. يتيم- ن. الوفي	
الجمعية 129 للإتحاد البرلماني الدولي	من 07 إلى 09 أكتوبر 2013	جنيف/سويسرا	ع. عماري	

المحور الثالث:
الأداء التواصلي والإعلامي للفريق

تميَّز الأداء التواصلي والإعلامي للفريق خلال السنة التشريعية الثانية (2012-2013) من الولاية التشريعية التاسعة، بالحضور المكثف والوازن في مختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية، حيث تمت استضافة رئيس الفريق وعدد مُعتبر من أعضائه في عدد من البرامج التلفزية والإذاعية، المباشرة والمسجلة، كما تابعت الصحافة المكتوبة الورقية والالكترونية عدد هام من أنشطة الفريق ومبادراته، ونشرت تصريحات لرئيسه وأعضائه عبّروا من خلالها عن مواقف الفريق بخصوص جملة القضايا التي استأثرت باهتمام الرأي العام الوطني.

وعكَس الاهتمام الذي أولته وسائل الإعلام للمبادرات التشريعية والرقابية والتواصلية للفريق، قوة أدائه وحضوره المتميز داخل المؤسسة التشريعية وأبان عن أهمية انفتاحه على مختلف وسائل الإعلام بصفتها سلطة رابعة وقناة للتواصل مع الرأي العام، حيث يسعى المواطنون إلى معرفة الجهود التي يبذلها ممثليهم بالمؤسسة التشريعية.

ونستعرض فيما يلي أهم الأعمال التي يقوم بها الفريق لتقوية أدائه التواصلي:

1. التواصل مع رئيس مجلس النواب ورئيس وأعضاء الحكومة

قام الفريق خلال اجتماع الفريق الأسبوعي المنعقد يوم الاثنين 10 دجنبر 2012باستضافة السيد رئيس مجلس النواب كريم غلاب الذي قدم عرضا أمام أعضاء الفريق حول استراتيجية تطوير المجلس، تمت مناقشتها للخروج بملاحظات وتوصيات في سبيل النهوض بالمؤسسة التشريعية والوظائف المنوطة بها.

ولتقوية أواصر التواصل مع المؤسسة الحكومية، استضاف الفريق السيد رئيس الحكومة وعدد من أعضائها وذلك لمناقشة عدد من القضايا المهمة ولتوضيح بعض مبادرات الحكومة، تفاديا لكل ارتباك من شأنه تبطيئ أو تعطيل تنفيذ البرنامج الحكومي ، ويوضح الجدول التالي السادة الوزراء الذين استضافهم الفريق:

التاريخ	ضيف الفريق
29 يونيو 2013	عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة
29 يوليوز 2013	مصطفى الرميد وزير العدل والحريات
22 أبريل 2013	سعد الدين العثماني وزير الشؤون الخارجي والتعاون
13 ماي 2013 8 يوليوز 2013	عبد الله بها وزير الدولة
1 يونيو 2013	عبد القادر عمارة وزير التجارة والصناعة والتكنولوجيا الحديثة
15 أبريل 2013	عزيز رباح وزير التجهيز والنقل
15 أبريل 2013 20 ماي 2013 1 يونيو 2013 8 يوليوز 2013	لحسن الداودي وزير التعليم العالي

إحدى لقاء ات الفريق المؤطرة من قبل الأخ الأمين العام رئيس الحكومة

إستقبال الفريق لرئيس مجلس النواب

2. استضافة شخصيات من عالم الفكر والسياسية والاقتصاد:

لم يكتف الفريق باستضافة أعضاء الحكومة والشخصيات الرسمية، بل وجه دعوات لشخصيات مهمة من عالم الفكر والثقافة والسياسة والاقتصاد، حيث لبت هذه الشخصيات وحضرت اجتماعاته الأسبوعية وقدمت عروضا أثارت نقاشات مستفيضة، كانت فرصة لدعم القدرات النيابية لأعضاء الفريق، ويلخص الجدول أسفله أسماء الشخصيات التي استضافها الفريق.

التاريخ	الضيف	الموضوع
17/12/2012	محمد الحمداوي (رئيس حركة التوحيد والإصلاح)	التزامات وواجبات نواب الأمة
21/01/2013	عبد العالي حامي الدين (أستاذ جامعي)	عرض حول التنزيل الديمقراطي للدستور
28/01/2013	أحمد عماري (نائب سابق)	قراءة في كاتبه حول نظريات الإصلاح بين منطق الأصالة والحداثة في المغرب
06/05/2013	عبد الصمد بلكبير (أستاذ جامعي)	عرض حول الوضع السياسي بالمغرب
20/05/2013	نور الدين قربال (نائب سابق)	الحكامة البرلمانية
27/05/2013	كريم التازي (رجل أعمال)	قراءة في المشهد السياسي
24/06/2013	محمد حوراني (رئيس اتحاد مقاولات المغرب سابقا)	عرض حول الظرفية الاقتصادية والأزمة الدولية

إستقبال السيد عبدالصمد بلكبير المفكر والناشط السياسي

إستقبال السيد كريم التازي رجل أعمال وناشط سياسي

إستقبال السيد محمد حوراني الرئيس السابق لإتحاد مقاولات المغرب

3. استضافة علماء ودعاة

دأبا على عادته قام الفريق بدعوة العديد من الدعاة وعلماء الأمة تكريما لهم ونهلا من علمهم ومعرفتهم، حيث قاموا بافتتاح اجتماعاته الاسبوعية بتذكير تربوي شكل معينا لنواب الفريق في أداء المهام المنوطة بهم.

التاريخ	ضيف الفريق
21/01/2013	حسن العلمي (أستاذ جامعي)
04/02/2013	مولاي عمر بن حماد (استاذ جامعي)
15/04/2013	حسن موسى (استاذ)
29/04/2013	عبد الله بوغوتة
03/06/2013	العربي غزال (داعية)
17/06/2013	شكيب الرمال (أستاذ)
24/06/2013	عبد الله اشبابو (أستاذ جامعي)
01/07/2013	رشيد سودو (أستاذ)
08/07/2013	محمد الأمين بوخبزة (نائب سابق)

استضافة الأستاذ الداعية مولاي عمر بن حماد

استضافة الأستاذ الداعية العربي غزال

استضافة الأستاذ الداعية عضو الفريق سابقا محمد الأمين بوخبزة

استضافة الأستاذ الداعية عضو الفريق سابقا عبدالله شبابو

4. استقبالات راتبة

حرصت رئاسة الفريق خلال السنة التشريعية الثانية على استقبال عدد من الهيآت المدنية والنقابية وغيرها بطلب منها حيث التقى رئيس الفريق بمعية عدد من أعضائه بالعشرات من الهيئات (أزيد من 50 هيئة)، مما يعكس انفتاح الفريق على كافة مكونات المجتمع وتجاوبه مع تطلعات المواطنين، ونورد فيما يلي جدولا بأهم تلك الاستقبالات :

التاريخ	الاستقبال
07/11/2012	لقاء مع جمعية مستوردي السيارات الاسيوية
07/11/2012	اجتماع اللجنة الوطنية لطلبة كليات الطب
08/11/2012	اجتماع الفدرالية الوطنية لصناعة البلاستيك
08/11/2012	اجتماع مع الهيأة الوطنية للتقنيين
13/11/2012	اجتماع مع ممثلي شركة ألطاديس
13/11/2012	اجتماع تنسيقية الوحدة الترابية
19/11/2012	استقبال وفد عن CGEM
20/11/2012	لقاء النقابة الوطنية لمهندسي الإحصاء
20/11/2012	وفد عن النقابة الوطنية لوكالة تنمية
28/11/2012	لقاء مع ممثلي عدد من الجمعيات العاملة في مجال العنف الأسري
11/12/2012	استقبال ممثلي رابطة التعليم الخصوصي بالمغرب
11/12/2012	استقبال ممثلين عن شركات الائتمان الايجاري
24/12/2012	استقبال وفد عن منظمة التجديد الطلابي
24/12/2012	استقبال وفد عن الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة «أزطا»
27/12/2012	استقبال وفد من الأقاليم الجنوبية
08/1/2013	استقبال ممثلين عن تقني وكالات توزيع الماء والكهرباء
15/01/2013	استقبال ممثلي جمعية مستخدمي الإعلام السمعي البصري
21 مارس 2013	استقبال ممثلي النقابة المغربية لمحترفي المسرح
11 يونيو 2013	استقبال ممثلي نقابة مستخدمي الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة (UNTM)
11 يونيو 2013	استقبال ممثلين عن معطلي محضر 20 يوليوز
18 يونيو 2013	استقبال مكتب المرصد المغربي لمناهضة التطبيع
16 أبريل 2013	استقبال تنسيقية التضامن للمجازين المعطلين
1 يوليوز 2013	تكريم التلميذتين المتفوقتين في امتحانات الباكالوريا
31 يوليوز 2013	استقبال وفد عن الجالية المغربية بالخارج

5. قافلة المصباح في دورتها السادسة

لأول مرة وهو يقود الأغلبية البرلمانية نظم فريق العدالة والتنمية قافلة المصباح السادسة، حيث خاض هذه التجربة بنفس جديد يؤكد على دعم الحكومة الحالية وبرنامجها ولكن دون التخلي عن وظائفه الرقابية والتشريعية لإثارة انتباه هذه الحكومة لعدد من القضايا والملفات ذات الطابع المحلي في غالبيتها وذلك في أفق معالجتها والوقوف على الاختلالات التدبيرية التي تثيرها.

وبذلك يكون الفريق قد تفوق في تكريس سياسة القرب، ناهيك عن إعطاء مفهوم واضح لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، إذ أكد نواب فريق العدالة والتنمية في كافة اللقاءات التي عقدوها مع الهيآت المدنية والرسمية بان التنزيل الديمقراطي لفصول دستور 2011 تلزم ممثلي الأمة بالحضور الدائم والمستمر إلى جانب المواطنين لنقل همومهم وانشغالاتهم، وذلك في أفق إنجاح التجربة الديمقراطية المغربية بإعادة الاعتبار للعمل السياسي، وحتى يؤكد الفريق على خصوصية المرحلة والتحديات التي تطرحها اختار الفريق لهذه الدورة كشعار «جميعا ... لدعم أوراش الإصلاح».

وغطت فعاليات هذه القافلة 10 جهات و46 إقليما بجماعاتها الحضرية والقروية وذلك في فترة امتدت مابين 28 و 31 مارس 2013، ولم يحل ضيق هذه المدة من تأطير أزيد من 580 نشاط تواصلي تمثلت في 36 لقاء مع المصالح الخارجية للوزارات، و276 زيارة ميدانية و45 مهرجان خطابي و 24 لقاء مع الجمعيات و 214 لقاء تواصلي، وكانت حصيلة هذه الأنشطة تجميع ما يزيد عن 1250 ملفا وقضية تلخص قضايا ومشاكل توزعت على قطاعات مختلفة ويعكس هذا الرقم دينامية اشتغال أعضاء الفريق حيث كان مستوى التعبئة مرتفعا، والقناعة بأهمية التواصل الذي يقومون به مترسخا.

وحتى يتم الإسراع بمعالجة تلك الملفات والقضايا اختار مكتب الفريق منهجية جديدة تمثلت في تجميع ومركزة جميع الملفات بإدارة الفريق حتى يسهر على تحليلها ومعالجتها نخبة من أطره بتصريفها في شكل؛ ملتمسات أو أسئلة كتابية وشفوية أو طلبات انعقاد لجان أو طلبات تنظيم مهام استطلاعية، أوصياغة مقترحات قوانين بالنسبة للقضايا الكبرى ذات الامتداد الوطني كمشكل الأراضي السلالية مثلا،مع الاتصال مباشرة بالوزراء وبرمجة لقاءات معهم لحل عدد من القضايا التي لا تتطلب أيا من التدابير المشار إليها آنفا.

وعن أهمية الجانب اللوجيستيكي فقد قام الفريق بطباعة وتوزيع 50.000 مطوية تعريفية بالفريق وبحصيلة أداءه منذ بداية الولاية التشريعية التاسعة، و20 واجهة إشهارية و60 لافتة و2000 ملصق تحمل كلها شعار القافلة وتاريخها والجهات المستهدفة، كما تم إعداد 2000 ملف لتفريغ ما تلقاه نواب الفريق خلال القافلة من معطيات ووثائق من طرف المواطنين.

وفي هذا المقام نشيد بكافة المجهودات التي تم بذلها لإنجاح هذه القافلة سواء من قبل نواب الفريق أو إدارته، كما نقدم الشكر لكل الهيآت المجالية للحزب ساهمت في نجاحها، ونشير هنا إلى الإصدار الذي أعده الفريق بخصوص هذه القافلة بعد استكمال تفريغ ودراسة كافة الملفات المتوصل بها خلالها.

أنشطة وتجمعات منظمة بمناسبة قافلة المصباح السادسة

6. الزيارات الميدانية ومكاتب التواصل

تُعدُّ الزيارات الميدانية من أهم الآليات التي تسمح لأعضاء الفريق، بالتواصل عن قرب مع المواطنين والانصات المباشر لانشغالاتهم ومشاكلهم، لذلك حرص الفريق على تنظيم عدد من الزيارات إلى كافة جهات المملكة وقف خلالها النواب على العديد من المشاكل الناتجة عن اختلالات تدبيرية محلية ووطنية، وآخر تلك الزيارات الزيارة الميدانية لمناطق عبور الجالية المغربية المقيمة بالخارج (بني انصار والناظور) يوم 20 يوليوز 2013، وفي هذا السياق نحث أعضاء الفريق بموافاة إدارته بتقارير عن كافة الزيارات الميدانية التي يقومون بها حتى يتم التعريف بها على مستوى الموقع الالكتروني للفريق.

كما واصل أعضاء الفريق، وفي إطار ما ينص عليه ميثاق النائب البرلماني لحزب العدالة والتنمية، التواصل الدائم والمستمر مع المواطنين في دوائرهم من خلال مكاتب للاستقبال، حيث ينصتون لمشاكل المواطنين وينقلون مظالمهم وفق الآليات البرلمانية المعروفة قصد إيجاد حلول لها، وإيصال أصواتهم للجهات المسؤولة.

7. الاحتفاء وتكريم التلاميذ المتفوّقين

على غرار السنة الماضية احتفى الفريق بالتلميذتين الحاصلتين على أعلى معدل في الامتحان الوطني للباكالوريا برسم السنة الدراسية 2012-2013، ويتعلق الأمر بالتلميذة هند الصافي من مدينة آسفي، والتلميذة منار أفرياطي من عمالة بنمسيك سيدي عثمان، وسلّم رئيس الفريق للتلميذتين خلال اجتماع الفريق المنعقد بتاريخ فاتح يوليوز 2013، هدايا تذكارية ومكافأة مالية تشجيعية بلغت 10.000 درهم لكل تلميذة.

8. التواصل الإلكتروني

أ. الموقع الرسمي على الأنترينت (www.pjdgroupe.ma)

إذا كان الفريق قد أعطى الانطلاقة الرسمية لموقع الالكتروني خلال المؤتمر السابع للحزب، فإن هذا الموقع عرف تطورا مهما على مستوى الشكل والموضوع ويكفي الاستدلال بعدد متصفحي صفحة الفريق يوميا حيث يناهز 1500 زائر ، الأمر الذي يعكس قيمة ونوعية المواد المنشورة بالموقع، وهذه خطوة تعكس انفتاح الفريق وقدرته التواصلية العالية مع مختلف شرائح المجتمع بداية بالمواطن العادي ووصولا إلى الباحث الأكاديمي المتخصص.

ورغم فتاوة الموقع فقد تم إعادة تصميم بعض نوافذه وأبوابه، وتعمل إدارة الفريق تحت إشراف رئيسه على تحيين محتوى هذا الموقع بشكل راتب ناقلة تصريحات أعضاء الفريق ومداخلاتهم وكتاباتهم، إضافة إلى تغطية أنشطتهم التواصلية على مستوى دوائرهم كلما قاموا بموافاة إدارة الفريق بها.

ويتضمن الموقع حاليا ثمانية أبواب كل باب يتوفر على أقسام داخلية، بالإضافة إلى وجود أقسام موازية تعالج مواضيع ذات طبيعة أفقية؛ ومن بين هذه الأبواب، باب خصص للتعريف بأعضاء الفريق والجهات التي ينتمون إليها، في أفق إدخال كافة المعطيات التي تتعلق بكل عضو على حدة، من مسار علمي ومهني، ومداخلات في اللجان الدائمة وفي الجلسات، كما يتوفر الموقع على باب يتعلق بالعمل التشريعي للفريق، يُمكن لزائر الموقع أن يتعرف من خلاله على المبادرات التشريعية من مقترحات قوانين وتعديلات ومناقشات حول النصوص القانونية التي ترد على مجلس النواب، بالإضافة إلى باب يتعلق بالعمل الرقابي يختص بمبادرات الفريق على مستوى الرقابة من أسئلة

شفوية وكتابية وملتمسات وطلبات القيام بالمهام الاستطلاعية وغيرها.

كما يشمل موقع الفريق بابا يُعنى بنشر لوائح حضور أعضائه في الجلسات العامة، وهي المبادرة التي تُشكل سابقة نوعية في تاريخ العمل البرلماني في المغرب، كما تم تخصيص حيز مهم للتواصل السمعي البصري، نظرا للوزن الكبير لهذا النوع من الوسائط على مستوى نقل المعلومة والتواصل مع الرأي العام من خلال تقديم المعلومة من المصدر دون تشويش. وفي هذا السياق خصص قسم مهم للمواد السمعية البصرية التي تنتجها إدارة الفريق، تحت اسم «تلفزة الفريق» بهدف تطوير التواصل السمعي البصري المباشر بين النواب والمواطنين وكافة الهيات المحلية والوطنية والدولية.

ويتضمن الموقع كذلك بابا أُطلق عليه اسم «بأقلام النواب» تُنشر به مقالات رأي لأعضاء، وباب آخر للتعريف بمنشورات الفريق وبحضوره في الصحافة، وباب آخر يتضمن معرضا لصور أنشطته واجتماعاته.

ب. التواصل عبر المواقع الاجتماعية

- **الفايسبوك**

وارتباطا بالتواصل عبر شبكة الأنترنيت، أطلق الفريق صفحة على الموقع الاجتماعي الفايسبوك بداية شهر ماي 2012، وتعرف هي الأخرى تزايدا مطّردا للمعجبين بها ولمتابعيها، حيث أظهرت إحصائيات المتابعة أن بعض أنشطة الفريق المنشورة على الصفحة، سجلت أرقاما يمكن وصفها بالقياسية في نسبة الالتزام (وهو مصطلح يستعمل من طرف المواقع الاجتماعية ويعني نسبة الأشخاص الذين سجلوا إعجابهم أو علقوا أو تقاسموا المنشور أو قاموا بالنقر عليه بعد مشاهدته).

وفي هذا الصدد، وحسب الإحصائيات المسجلة إلى غاية أكتوبر 2013، بلغت نسبة الالتزام 3800 في المائة بالنسبة لليوم الدراسي المتعلق «قانون اللغة العربية وآليات التنزيل» المنظم من طرف الفريق يوم 03 يوليوز 2013 بمجلس النواب، وبلغت هذه النسبة 3000 في المائة بالنسبة لليوم الدراسي المتعلق بالمنظومة القانونية للفنان، وتراوحت النسبة نفسها بين 1700 و1800 في المائة فيما يتعلق بلقاءات الفريق.

- **تويتر**

يشكل الموقع الاجتماعي «تويتر» أداة تواصلية مهمة تحظى باستعمال واسع ضمن الفئات المثقفة على الصعيد الوطني والدولي ذات المستوى المعرفي العالي، وضمن النخبة المتواجدة ضمن دائرة القرار وذات التأثير على الرأي العام، ومن هذا المنطلق أنشأ الفريق حسابا على الموقع الاجتماعي «تويتر» بداية شهر يونيو 2013 بهدف التواصل مع هذه الشريحة، وقد شهد هذا الحساب تطورا سريعا خلال الثلاثة الاشهر الاخيرة حيث بلغ عدد التغريدات 356 وعدد المشتركين أزيد من 100 مشترك وهو رقم يبقى قابل للإرتفاع. كما تجدر الاشارة ان الفريق يصيغ التغريدات بثلاثة لغات: العربية والفرنسية والانجليزية للتواصل مع جميع شرائح مستعملي هذه الشبكة الاجتماعية.

- **يوتوب**

اعتبارا للدور الريادي للموقع الاجتماعي يوتوب على الصعيد الدولي في مجال التواصل السمعي البصري التفاعلي، فقد قام الفريق بانشاء قناة خاصة به على هذا الموقع يوم 17 مارس 2012، وتتوفر إلى حدود فاتح

أكتوبر 2013، على 374 مقطع فيديو، وقد بلغت المشاهدات الى حدود هذا التاريخ أزيد من 132.000، أما عدد دقائق المشاهدة فقد بلغ أزيد من 280 ألف دقيقة.

واستطاع الموقع الرسمي للفريق، وكذا صفحته على الفايسبوك وعلى التويتر وقناته على اليوتوب، ورغم كل الإكراهات، أن يكون مصدرا للمعلومات والأخبار للعديد من الهيئات، خاصة الصحفية منها، حيث تنقل عنه عدة مواقع الكترونية وجرائد ورقية أخبار الفريق ومستجداته.

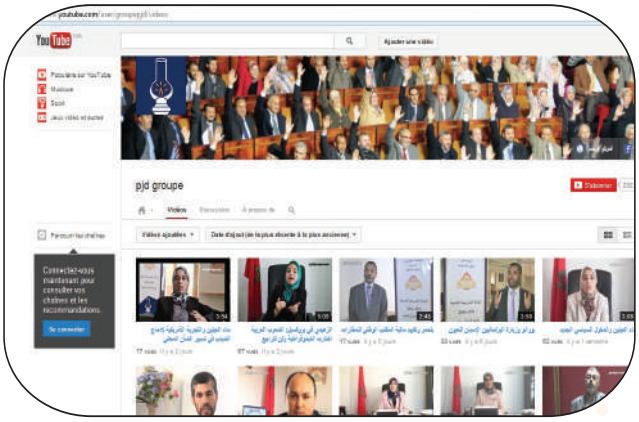

9. منشورات الفريق

بهدف تسويق وتوثيق الجهود التي يبذلها الفريق، قرر مكتبه طباعة عدد من الإصدارات الخاصة بأهم مبادراته، حيث تم إصدار 6 منشورات نجملها فيما يلي:

- **قانون المالية لسنة 2013: الأمل والثقة والتضامن**

كتاب تضمن 9 مداخلات عن الفريق أثناء مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2013، والتي لخصت المطالب الأساسية للفريق، بالإضافة إلى ملحق بأهم التعديلات التي صادق عليها مجلس النواب بخصوص مشروع قانون المالية للسنة نفسها، وملحق لخص أهم مستجدات التي حملها قانون المالية 2013.

- **دليل نائبات ونواب فريق العدالة والتنمية**

دليل عملي لتسهيل التواصل بين أعضاء الفريق من جهة وبينهم وبين باقي مؤسسات الحزب والمؤسسات الرسمية وغيرها، ويتضمن الدليل معلومات شخصية عن نائبات ونواب الفريق، وكذا معلومات عن أعضاء الحكومة للتواصل معهم.

- **من أجل تطوير المنظومة القانونية للفنان بالمغرب**

كتاب لخص الأشغال الكاملة بمداخلات المشاركين ومناقشة المهتمين في اللقاء الدراسي الذي نظمه الفريق بتاريخ 28 ماي 2013 والذي عرف نجاحا كبيرا، وعرف حضور أسماء من مختلف المشارب الفنية، وهو إصدار متفرد على مستوى الاهتمام بشريحة طالها الاهمال، وسيجد فيه المهتمون والباحثون مادة خامة لدراساتهم وأبحاثهم ومعينا لنواب الأمة في إعداد مقترح قانون يعيد للفنان كرامته وحضوته.

- **التحديات التشريعية للأغلبية البرلمانية الحالية:**

كتاب توثيقي لمشاركة الدكتور عبد الله بووانو رئيس فريق العدالة والتنمية في ملتقى وكالة المغرب العربي للأنباء، بتاريخ 25 يونيو 2013، التي حضيت بمتابعة إعلامية وازنة، واستعرض فيه الدكتور بووانو مواقف الحزب والفريق من قضايا وطنية مختلفة، كما تضمن الكتاب أسئلة الصحافيين وأجوبة رئيس الفريق وملحقا بأهم مقالات وقصاصات الجرائد الوطنية التي غطت الملتقى.

- **قافلة المصباح الدورة السادسة**

كتاب توثيقي للنسخة السادسة من قافلة المصباح المنظمة بين 28 مارس 2013 و31 منه، والتي جابت 10 جهات من المملكة، يتضمن تحليلا دقيقا للقضايا والمشاكل التي وقفت عليها القافلة، والإجراءات والتدابير التي اتخذها الفريق بشأنها، من أسئلة شفوية وكتابية وملتمسات وإجراءات أخرى.

- **التقرير السنوي حول حصيلة السنة التشريعية الثانية لفريق العدالة والتنمية بمجلس النواب**

كتاب يلخص حصيلة عمل الفريق خلال السنة التشريعية الثانية ويشمل أهم أنشطته الرقابية والتشريعية الديبلوماسية والتواصلية، حيث يحتوي على معطيات مرقمة ومدققة حول كل نشاط.

10. النشرة الداخلية والتوثيق المرئي

تعمل إدارة الفريق تحت إشراف رئاسته على وضع اللمسات الأخيرة لإصدار نشرة داخلية في حلة أنيقة بوثيرة مضبوطة تُلخّص مجهود أعضاء الفريق وتوثق لمبادراتهم الرقابية والتشريعية والتواصلية، بالإضافة إلى صفحات تفاعلية تجيب عن تساؤلات المواطنين، وتتضمن مقالات رأي وحوارات مع النواب والنائبات.

وبخصوص التوثيق المرئي فقد تم إعداد أقراص مضغوطة تتضمن مداخلات ومناقشات أعضاء الفريق خلال الجلسات العامة الشفهية منها والتشريعية حيث تتم موافاة كل عضو بنسخة منها.

11. واردات وصادرات وملتمسات وبلاغات الفريق

تشكل واردات وصادرات الفريق أداة للتواصل مع المؤسسات الرسمية وغيرها إذ تعتبر وسيلة لقياس مدى حيوية ونشاط الفريق، فهذا الأخير يستقبل المئات من المراسلات ويصدر المئات منها، إضافة إلى الملتمسات المشار إليها آنفا، فقد بلغت واردات الفريق 1132 مراسلة واردة عليه، في حين أصدر 511 مراسلة صادرة إضافة إلى 1437 ملتمسا وهي حصيلة تبين بجلاء حجم تواصل الفريق وحيويته الإدارية وللتعبير عن مواقفه من الأحداث الجارية أصدر الفريق العشرات من البلاغات عقب إجتماعات الفريق ومكتبه بين فيها أهم القرارات التي اتخذت خلالها والضيوف الذين استقبلهم،وفي حالات أخرى ندد فيها ببعض الأحداث كالإعتدائين اللذين تعرض لهما الأخوين عبدالصمد الإدريسي وعبدالمجيد ايت اعديلة على يد قوات الأمن إثرتدخلها العنيف لتفريق المتظاهرين لما فيها من مساس بالحريات العامة للمواطنين وإهانة للمؤسسة التشريعية وممثلي الأمة، وتوضح الجداول الملحقة أسفله الجهات التي تم التواصل معها.

إحصائيات مفصلة بخصوص صادرات الفريق

المرسل إليه	عدد المراسلات
رئاسة المجلس	149
الكتابة العامة للمجلس	11
مراسلات داخلية لمجلس النواب	153
الحكومة	40
الهيئات المدنية والمهنية	25
الهيئات الرسمية	34
مختلفات	04
أعضاء الفريق	28
هيئات موازية للحزب	47
الفرق النيابية	20
المجموع	511

رسم بياني موضح لصادرات الفريق

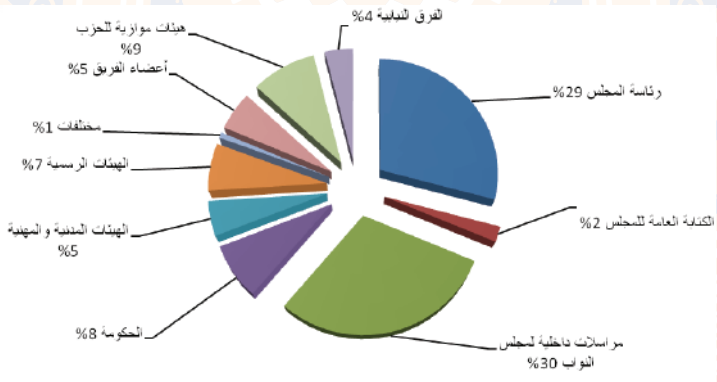

إحصائيات مفصلة بخصوص واردات الفريق

المرسل	عدد المراسلات
رئاسة المجلس	182
الكتابة العامة للمجلس	02
مراسلات داخلية لمجلس النواب	109
الحكومة	95
الهيئات المدنية والمهنية	286
الهيئات الرسمية	132
أعضاء الفريق	127
فرق نيابية	41
مختلفات	123
موظفو الفريق	07
الهيئات الموازية للحزب	28
المجموع	1132

رسم بياني موضح لواردات الفريق

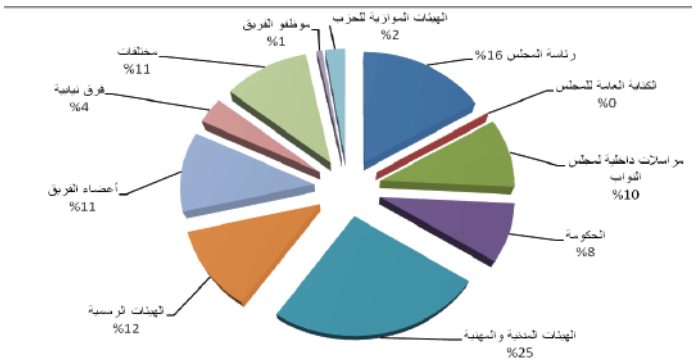

على سبيل الختم:

هذا ما وجب عرضه على الأخوات والاخوة الأفاضل أعصاء فريق العدالة والتنمية كحصيلة تلخص مجهودهم خلال السنة التشريعية الثانية 2012-2013 نرجو الله ان يتقبل من الجميع وأن يوفقهم لخدمة البلاد والعباد.

والله الموفق وهو الهادي لسواء السبيل

تقارير

- تقرير ممثلي فريق العدالة والتنمية بمكتب مجلس النواب
- تقرير السيد سعيد خيرون رئيس لجنة المالية والتنمية الاقتصادية
- توصيات ومقترحات اللقاء الدراسي التقييمي لأداء الفريق المنعقد بضاية رومي أيام 15،16 و17 مارس2013

تقرير ممثلي فريق العدالة والتنمية
بمكتب مجلس النواب
برسم السنة التشريعية الثانية
2012/ 2013

- محمد يتيم النائب الأول لرئيس مجلس النواب
- عبد اللطيف بروحو محاسب مجلس النواب
- جميلة المصلي أمينة مجلس النواب
- عبد الصمد حيكر أمين مجلس النواب

هذا التقرير يلخص أهم الأشغال التي قام بها مكتب مجلس النواب خلال السنة التشريعية الثانية، وقد أعده نواب فريق العدالة والتنمية أعضاء هذا المكتب بصفتهم يشكلون مكوننا أساسيا في اتخاذ القرارات بمجلس النواب وذلك لعرضه بين يدي الفريق لتقييم مجهود ممثليه داخل مكتب المجلس ولكل غاية مفيدة

مقدمـة

طبقا لأحكام الفصل 62 من دستور 2011، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس النواب الواردة بالباب الرابع من الجزء الأول، يعتبر مكتب مجلس النواب الجهاز المسير للمجلس، والساهر على حسن سيره وممارسته لمهامه واختصاصاته الدستورية، إضافة إلى الإشراف المباشر على الموارد البشرية والمادية والمالية الموضوعة رهن إشارة المؤسسة التشريعية والسهر على ممتلكاته.

ويتألف مكتب مجلس النواب حسب مقتضيات المادة 14 (المادة 16 سابقا)، بالإضافة إلى الرئيس، من ثمانية نواب للرئيس، ومحاسبين اثنين، وثلاث أمناء، يتم انتخابهم عند بداية الولاية التشريعية وفي منتصفها بالتمثيل النسبي للفرق البرلمانية .

وعلى هذا الأساس يضم مكتب مجلس النواب أربعة ممثلين لفريق العدالة والتنمية، وفق حصته النسبية، ويتعلق الأمر بالنائب الأول للرئيس، الأستاذ محمد يتيم، ومحاسب المجلس الدكتور عبد اللطيف بروحو، وأمينين للمجلس الدكتورة جميلة المصلي والأستاذ عبد الصمد حيكر.

ويعتبر مكتب المجلس الجهاز الساهر على ممارسة البرلمان لمهامه واختصاصاته الدستورية، فحسب المادة 21 من النظام الداخلي الجديد، فإن المكتب يتولى تدبير وتسيير شؤون مجلس النواب، ويعمل على تطوير وتأهيل المجلس، وتنظيم ممارسة المهام التشريعية والرقابية والدبلوماسية البرلمانية، إضافة إلى السهر على شؤون النواب وتدبير الموارد البشرية، والحفاظ على ممتلكات المجلس، وتوثيق أشغال البرلمان.

ولأهمية دور ومهام مكتب مجلس النواب، يحرص ممثلو فريق العدالة والتنمية به على الحضور الدائم والمساهمة الفعالة في ممارسته لمهامه واختصاصاته، والحرص على ترجيح المصلحة العامة، والحفاظ على حقوق الفريق وتعزيزها وفق أحكام الدستور ومقتضيات النظام الداخلي، وانسجاما مع مبادئ الحزب.

وهكذا فقد عقد مكتب مجلس النواب خلال السنة التشريعية الثانية 43 اجتماعا ما بين بداية أكتوبر 2012 ونهاية شتنبر 2013، واشتغل بمعدل ساعتين ونصف إلى ثلاث ساعات لكل اجتماع، بمعنى أن المكتب اشتغل لأزيد من 100 ساعة عمل فعلية.

وقد حرص ممثلو الفريق بالمكتب على الحضور الدائم والمساهمة الفعالة في طرح القضايا التي تهم عمل المؤسسة، ولم يتم التغيب الفردي عن حضور اجتماعات المكتب إلا بعذر سواء لمهمة برلمانية داخل الوطن أو خارجه، أو لمرض، أو لعذر قاهر آخر (وفاة أحد الوالدين مثلا)، وكان الحرص على حضور اجتماعات المكتب يوازيه حرص اكبر على المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وفق أسس المصلحة العامة ومبادئ الحزب والمواقف العامة للفريق.

وعلى هذا الأساس يتضمن هذا التقرير السنوي في جزئه الأول أهم المحاور المتعلقة بعمل المكتب خلال السنة التشريعية الثانية 2012 – 2013، وكذاالمساهمة الفعالة لممثلي الفريق داخله، وذلك على مختلف المستويات المتعلقة بالمهام والاختصاصات الدستورية لمجلس النواب، وأيضا على مستوى الدبلوماسية البرلمانية والعلاقة بالمؤسسات الدستورية الأخرى. في حين يتضمن الجزء الثاني أهم محاور اشتغال مكتب المجلس على القضايا المتعلقة بتدبير وتسيير المجلس، وشؤون النواب، والتدبير الإداري والمالي.

المحور الأول: حصيلة عمل مكتب المجلس

عرفت هذه السنة التشريعية الثانية استمرار مكتب المجلس في الإشراف الفعال على ممارسة المؤسسة التشريعية لمهامها واختصاصاتها الدستورية بشكل طبيعي، مع العمل بالموازاة مع ذلك على ضمان حسن تدبير وتسيير المجلس إداريا وماليا، ومواجهة جميع الإشكالات السياسية والقانونية المرتبطة بمهام واختصاصات الفرق النيابية واللجان الدائمة للمجلس.

كما حرص المكتب على التنسيق والتشاور الدائم والمستمر مع رؤساء الفرق النيابية ومع الحكومة فيما يخص حسن تسيير وتدبير المؤسسة، وذلك على الرغم من الإشكالات السياسية التي نشأت هذه السنة والتي أثرت بشكل مباشر على العلاقات بين مختلف هيآت وهياكل المجلس.

وقد ساهم ممثلوا الفريق بمكتب المجلس بشكل جدي وفاعل في أشغاله، سواء تعلق الأمر بحضور اجتماعاته والمساهمة في اتخاذ القرارات، أو بالمشاركة في تدبير وتسيير المجلس على مختلف المستويات، وبتمثيل البرلمان المغربي أمام المؤسسات الدستورية المغربية وفي المهام الدبلوماسية بالخارج.

وبمقابل ذلك حرص المكتب على التتبع الدقيق للمهام التشريعية والرقابية للمجلس، سواء تعلق الأمر ببرمجة الجلسات العامة للمصادقة على مشاريع ومقترحات القوانين، أو على مستوى متابعة عمل اللجان الدائمة وحثها على الإسراع باستكمال المساطر التشريعية.

وعلى المستوى الرقابي، تعتبر هذه السنة استثنائية بالنظر للإشكال السياسي المرتبط بموقف المعارضة من جلسات مساءلة رئيس الحكومة، لكن ذلك لم يمنع المكتب بمعية ممثلي الفريق داخله من العمل على ممارسة المجلس لدوره الرقابي بشكل طبيعي وفق أحكام الدستور الجديد.

وعلى هذا الأساس فقد حرص المكتب على ممارسة المجلس لدوره الرقابي بشكل كامل، سواء تعلق الأمر بجلسات الأسئلة الشفوية الأسبوعية، أو بجلسات المساءلة الشهرية لرئيس الحكومة، أو بباقي محاور الرقابة البرلمانية وبشكل خاص الدور الرقابي للجان الدائمة للمجلس.

كما حرص المكتب على إنجاز مراجعة شاملة وعميقة للنظام الداخلي للمجلس، وأشرف بشكل مباشر على عمل لجنة مراجعة النظام الداخلي، من اجل إصدار نظام جديد ومتكامل يضم مدونة السلوك والأخلاقيات البرلمانية قبل نهاية دورة أبريل الأخيرة.

وفيما يخص تدبير وتسيير مجلس النواب، فقد عمل المكتب على دعم الفرق والمجموعات النيابية ماديا وبشريا، وعلى ضمان السير العادي والطبيعي لمختلف مرافق وهياكل المجلس، كما قام بمراجعة النظام الأساسي لموظفي المجلس، وحرص على ضمان شفافية التدبير الإداري والمالي للمجلس على عدة مستويات.

1. التشريع

اشرف مكتب المجلس خلال اجتماعاته الأسبوعية على الإحالة الفورية لجميع مشاريع ومقترحات القوانين على اللجان الدائمة للمجلس، وفق أحكام الدستور وباستحضار طلبات الحكومة المتعلقة بحالات الاستعجال أو ترتيب مشاريع ومقترحات القوانين، وذلك من أجل ضمان دراستها ومناقشة مضامينها والبت فيها من قبل اللجان الدائمة والجلسة العامة في اقرب الآجال.

وقد تتبع المكتب بشكل أسبوعي سير العمل التشريعي بالمجلس، وتم الوقوف على التأخر الكبير في عدد من اللجان الدائمة على مستوى برمجة المشاريع والمقترحات، كما تم اتخاذ مجموعة من المبادرات اللازمة لدفع اللجان لبرمجة المشاريع والمقترحات ودراستها والبت فيها من أجل عرضها على الجلسة العامة خلال الدورات العادية أو الاستثنائية.

وقد تدارس المكتب بالإضافة إلى ذلك مختلف الجوانب المتعلقة بإعداد وإحالة مشاريع القوانين التنظيمية المنصوص عليها في الدستور الجديد، وفتح باب التشاور بخصوص الإشكالات المرتبطة بها، وتم حصر هذه النصوص المطلوبة مع تحديد اللجان المختصة بدراستها عند تقديمها، وذلك حسب الجدول التالي:

القوانين التنظيمية المنصوص عليها في الدستور	اللجان المختصة
القانون التنظيمي المنظم للأمازيغية؛ (ف 5 من الدستور)	لجنة التعليم والثقافة والاتصال
القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للغات والثقافة المغربية؛ (ف 5 من الدستور)	لجنة التعليم والثقافة والاتصال
القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية؛ (ف 7 من الدستور)	تمت المصادقة عليه أواخر سنة 2011
القانون التنظيمي المتعلق بتقديم الملتمسات في مجال التشريع؛(ف 14 من الدستور)	لجنة العدل
قانون تنظيمي يتعلق بحق المواطنات والمواطنين تقديم عرائض إلى السلطات العمومية؛ (ف 15 من الدستور)	لجنة العدل
القانون التنظيمي يحدد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب؛ (ف 29 من الدستور)	لجنة القطاعات الاجتماعية
القانون التنظيمي المتعلق بمجلس الوصاية؛ (ف 44 من الدستور)	لجنة العدل
القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا؛ (ف 49 و92 من الدستور)	تمت المصادقة عليه سنة 2012
القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب؛ (ف 62 من الدستور)	تمت المصادقة عليه أواخر سنة 2011
القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين؛ (ف 63 من الدستور)	تمت المصادقة عليه أواخر سنة 2011
القانون التنظيمي المتعلق بلجن البحث والتقصي؛ (ف 67 من الدستور)	لجنة العدل والتشريع
القانون التنظيمي للمالية؛ (ف 75 من الدستور)	لجنة المالية والتنمية الاقتصادية
القانون التنظيمي المتعلق بالحكومة؛ (ف 87 من الدستور)	لجنة العدل والتشريع
القانون التنظيمي الخاص بالنظام الأساسي للقضاة؛ (ف 112 من الدستور)	لجنة العدل والتشريع
القانون التنظيمي المتعلق بانتخاب وتنظيم وسير المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛ (ف 116 من الدستور)	لجنة العدل والتشريع
القانون التنظيمي المتعلق بالمحكمة الدستورية؛ (ف 131 من الدستور)	لجنة العدل والتشريع
قانون تنظيمي يهم إجراءات الدفع بعدم دستورية قانون أمام المحكمة الدستورية؛ (ف 133 من الدستور)	لجنة العدل والتشريع
القانون التنظيمي المتعلق بتدبير الجهات والجماعات الترابية؛ (ف 146 من الدستور)	لجنة الداخلية (تمت المصادقة على جزء منه سنة 2011)
القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛ (ف 153 من الدستور)	لجنة المالية والتنمية الاقتصادية

أما بخصوص الحصيلة التشريعية للمجلس خلال السنة التشريعية الثانية، فقد بلغ عدد النصوص المصادق

عليها خلال السنة التشريعية الثانية 71 مشروع ومقترح قانون، توزعت بين دورتي أكتوبر وأبريل، ويضم ملحق هذا التقرير جدولا تفصيليا لهذه النصوص المصادق عليها خلال الدورتين البرلمانيتين المذكورتين.

وقد عرفت دورة أكتوبر 2012 وتيرة طبيعة ومشجعة في العمل التشريعي، بلغت 48 نصا تشريعيا مصادق عليه، وضمنه قانون المالية 2013 بما يمثله من خصوصية على مستوى المضمون وعلى مستوى الجهد التشريعي باللجان الدائمة وبالجلسات العامة للمجلس.

إلا أن دورة أبريل الأخيرة كانت حصيلتها التشريعية متواضعة ولم تتجاوز 32 نصا قانونيا مصادقا عليه، وضمنها النظام الداخلي لمجلس النواب الذي يعتبر بدوره ذا طبيعة خاصة ويحتاج لمجهود تشريعي استثنائي على مستوى اللجنة المختصة وعلى مستوى النقاش السياسي بين مكونات المجلس.

ويعود ضعف الحصيلة التشريعية خلال دورة أبريل لمجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية التي وقف عليها المكتب، فالأولى تتعلق بالأساس بالبطء التشريعي على مستوى اللجان الدائمة للمجلس، وقد تابع المكتب المسير هذا الإشكال وعقد رئيس المجلس عدة لقاءات مع رؤساء اللجان ومع مكاتب بعضها من أجل تجاوز حالات الجمود التي كانت تعاني منها عدد من اللجان، وأسفرت هذه المجهودات عن ارتفاع نسبي في المجهود التشريعي لهذه اللجان (خاصة لجان: القطاعات الاجتماعية، والعدل والتشريع وحقوق الإنسان، والخارجية).

أما العوائق الموضوعية فارتبط بعضها بالوضع السياسي للأغلبية الحكومية، وبشكل خاص خلال شهري يونيو ويوليوز 2013، والتي أدت إشكالاتها إلى تأخير الجلسات التشريعية لحين التوصل لاتفاق سياسي على ضمان السير الطبيعي للمهام التشريعية للمجلس.

كما واجه المكتب مجموعة من الإشكالات السياسية والقانونية المتعلقة بتضارب بين المشاريع ومقترحات القوانين أو تقاطعها وتعارضها أحيانا ، مما أدى أول الأمر لتوقيف مناقشة بعض المقترحات لحين البت في التنازع التشريعي، خاصة أمام الفراغ القانوني على هذا المستوى.

وقد بلغت هذه الإشكالات أوجها مع المشاريع المتعلقة بالحق في الوصول إلى المعلومة، وبمقترحات لجان تقصي الحقائق، والتي حرص المكتب في مواجهتها على التوافق السياسي بين جميع المعنيين بالمساطر أو المبادرات التشريعي وعلى عدم الحجر على الاختصاص التشريعي لمجلس النواب، مع استحضار منهجية التوافق السياسي بين الفرق النيابية من جهة، وبين المجلس والحكومة من جهة ثانية.

وبخصوص استشراف الإشكالات المتعلقة بباقي النصوص التشريعية من مشاريع ومقترحات مرتبطة بتنزيل الدستور الجديد، فقد حرص المكتب على إيجاد توافق سياسي داخل المجلس لتفادي أي تضارب بين المقترحات، وأشرف على اتفاق مع رؤساء الفرق بهذا الخصوص يتم بموجبه:

- إحداث مجموعة عمل تضم كافة الفرق والمجموعات النيابية للانكباب على إعداد مقترحات قوانين تنظيمية تتعلق بلجن البحث والتقصي، وحق المواطنات والمواطنين تقديم العرائض، والملتمسات التشريعية للمجتمع المدني؛
- التعاون مع الحكومة لتنزيل الدستور وتطبيق محاور المخطط التشريعي بعد اعتماده رسميا.

وعلى العموم فقد بقي لدى اللجان الدائمة للمجلس عدد كبير من مشاريع ومقترحات القوانين التي لا زالت لم تبدأ أو لم تستكمل مساطر مناقشتها والبت فيها، ويبلغ عددها لغاية نهاية شتنبر 22 مشروع قانون (الملحق رقم 2).

في حين لا يزال عدد كبير جدا من مقترحات القوانين لم تتم بعد برمجتها أو لم تُستكمل مساطر مناقشتها

والبت فيها من قبل المجلس، ويبلغ عددها حاليا 88 مقترح قانون، (ضمنها 24 مقترحا لفريق العدالة والتنمية بما نسبته 27%)، وتتوزع هذه المقترحات على جميع اللجان الدائمة، وعدد كبير منها تجاوز آجاله القانونية للدراسة والتصويت، والمحددة في ستين يوما من تاريخ إحالتها.

وقد حرص مكتب المجلس على متابعة إشكال التأخر في الدراسة والتصويت على هذه المقترحات، وعقد رئيس المجلس بطلب من المكتب مجموعة من الاجتماعات مع رؤساء اللجان لحثها على تسريع مساطر البرمجة والدراسة، كما عقد لقاءات مع الحكومة لحث أعضائها على التعاون مع اللجان لتسريع الدراسة والتصويت على المقترحات.

وتتوزع كالتالي مقترحات القوانين على الفرق والمجموعات النيابية حسب مصدرها الاقتراحي:

الفريق	عدد المقترحات المحالة ولا تزال قيد الدرس	عدد المقترحات المصادق عليها
فريق العدالة والتنمية	24	2
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	15	--
فريق التجمع الوطني للأحرار	6	
فريق الأصالة و المعاصرة	14	
الفريق الاشتراكي	8	1
الفريق الحركي	6	--
فريق الاتحاد الدستوري	2	
فريق التقدم الديمقراطي	8	--
المجموعة النيابية للحزب العمالي	1	--
مجموعة تحالف الوسط	1	
مجلس المستشارين	2	1
مقترحات مشتركة	1	1
مجموع المقترحات	88	5

2. المراقبة البرلمانية

تعتبر مراقبة العمل الحكومي أهم الاختصاصات الدستورية المخولة للبرلمان، وعلى هذا الأساس فقد حرص مكتب المجلس على ضمان ممارسة مجلس النواب لاختصاصاته الرقابية بشكل طبيعي وبفعالية أكبر، على الرغم من العوائق السياسية والعملية التي كانت تواجهه.

وكحصيلة رقمية، فقد وافق مكتب المجلس خلال السنة التشريعية على إحالة 2238 سؤالا شفويا على الحكومة، وتم بموجب ذلك تنظيم جلسات الأسئلة الشفوية الأسبوعية بشكل منتظم طبقا لأحكام الدستور، وبالتالي تمت برمجة 886 سؤالا خلال هذه الجلسات وتمت الإجابة عنها من قبل الحكومة.

وفيما يخص الأسئلة الكتابية الموجهة لرئيس الحكومة ولأعضائها، فقد وافق المكتب على إحالة 3637 سؤالا كتابيا، وبذلك تصل حصيلة الأسئلة الكتابية الموجهة للحكومة منذ بداية الولاية التشريعية لما عدده 5938 سؤالا كتابيا، وتم لحد نهاية شتنبر 2013 التوصل ب 3671 جوابا على الأسئلة، وقد حرص المكتب على إحالة الأجوبة المتوصل بها على الفرق النيابية المعنية.

فقد عمل ممثلوا الفريق بمكتب المجلس على ضمان السير الطبيعي للجلسات الأسبوعية والشهرية لمساءلة الحكومة، كما حرصوا على قيام المكتب بدوره الكامل على مستوى تنظيم عمليات الرقابة الأخرى، سواء تعلق الأمر بانعقاد اجتماعات اللجان، أو بتسهيل تنظيم المهام الاستطلاعية، أو بالاستعانة بمؤسسات دستورية أخرى لتسهيل المهام الرقابية.

أ. جلسات مساءلة الحكومة

حرص المكتب على السير الطبيعي للمهام الرقابية للمجلس عبر ضمان انعقاد الجلسات الأسئلة الشفوية الأسبوعية والجلسات الشهرية المخصصة لمساءلة رئيس الحكومة.

وقد أشرف المكتب على تنظيم جميع الجلسات وعلى ضمان احترام أحكام الدستور ومقتضيات النظام الداخلي المتعلقة بها، وحرص أيضا على تفادي كل ما يؤدي إلى اختلال انعقادها أو تعطيل أحكام الدستور المتعلقة بها.

وعلى هذا الأساس فقد تم عقد ثمان جلسات شهرية لمساءلة رئيس الحكومة، بما يعني جلسة كل شهر كما يقضي بذلك الدستور الجديد، وذلك على الرغم من الإشكالات السياسية التي أثارتها المعارضة منذ نهاية شهر أبريل الماضي.

وعلى الرغم من المحاولات المتكررة لعرقلة تنظيم هذه الجلسات أو تأجيلها لحين حل الخلاف السياسي المرتبط بتوزيع الغلاف الزمني المرتبط بها، إلا أن ممثلي الفريق داخل المكتب حرصوا على ضمان احترام الدستور والنظام الداخلي، وتم عقد الجلسات وتم تفادي ومنع خرق الدستور عبر تعطيل هذه الآلية.

وقد جاء قرار المجلس الدستوري رقم 924 الأخير ليؤكد صواب موقف فرق الأغلبية وممثليها داخل المكتب، وأكد بالمقابل على مخالفة فرق المعارضة للدستور.

وبصفتهم أعضاء في لجنة مراجعة النظام الداخلي، فقد ساهم ممثلوا الفريق بمكتب المجلس (إلى جانب باقي ممثلي الفريق في اللجنة) في إعداد تصور جديد لجلسات الأسئلة الشفوية الأسبوعية وجلسات مساءلة رئيس الحكومة، وهو التصور الذي يسير في اتجاه إعطاء صورة حديثة ومتطورة لهذه الجلسات حتى تصبح أكثر تفاعلية.

ب. المهام الاستطلاعية

بالنظر لأهمية هذه الآلية الرقابية، فقد حرص ممثلوا الفريق داخل مكتب المجلس على تيسير تنظيم هذه المهام وذعمها، بغض النظر عن الفرق التي تطلب عقدها، من منطلق أن تعزيز الدور الرقابي للبرلمان وتفعيله كفيل بالرقي بتدبير الشأن العام ومساعدة الحكومة على الوقوف على مكامن الخلل.

وقد أدى حرص ممثلي الفريق على تفعيل هذه الآلية الرقابية إلى تعدد إيجابي في عدد المهمات الاستطلاعية وفي مواضيعها وأهدافها، استحضارا لأهمية تفعيل الرقابة البرلمانية على هذا المستوى، وانسجاما مع مقتضيات النظام الداخلي.

ولتفادي بعض الإشكالات المتعلقة إما بتنظيم المهام الاستطلاعية أو بطرق اشتغالها وبمآلات تقاريرها، فقد أقر المكتب عددا من الضوابط الإجرائية والعملية الكفيلة بحل إشكالاتها.

وعلى هذا الأساس فقد تقرر تحديد مسطرة انتقالية لدراسة تقارير المهام الاستطلاعية المؤقتة على النحو التالي :

- إحالة التقرير الأولي الذي يعده النائب أو النواب المكلفين بالقيام بمهام استطلاعية على مكتب المجلس بموازاة مع إحالته على اللجنة المعنية.
- مناقشة التقرير الأولي من طرف اللجنة المعنية التي تحضر تقريرا حول مناقشته العامة.
- إحالة تقرير اللجنة التفصيلي على مكتب المجلس.
- دراسة المكتب للتقرير واتخاذ قرار رفعه إلى الجلسة العامة من عدمه.
- التذكير بأهمية حضور الحكومة في الجلسة العامة للإجابة عند الاقتضاء على التساؤلات والاستفسارات المرتبطة بمناقشة تقرير المهمة الاستطلاعية المؤقتة.

ج. الاستشارة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي للمجلس، وحتى تتمكن الفرق النيابية من ممارسة مهام الرقابة البرلمانية، فقد وافق المجلس على توجيه طلب للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من أجل إعداد دراسة حول «**المبادرة الوطنية للتنمية البشرية**» وقرر بالتالي توجيه مراسلة باسم مجلس النواب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عملا بأحكام الفصل 152 من الدستور والمادة 2 من القانون التنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى إثر ذلك فقد أعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الدراسة المطلوبة وأحال التقرير على مجلس النواب خلال شهر مارس 2013.

وقد حرص ممثلو الفريق بمكتب المجلس على تفعيل هذه الآلية الدستورية، كما حرصوا على تعميم التقرير على جميع الفرق والمجموعات النيابية وعلى استغلال مضامينه لتمكين مجل النواب من ممارسة مهامه الرقابية على أكمل وجه.

وهو ما أقره مكتب المجلس، بحيث تم توجيه نسخ من التقرير لجميع الفرق النيابية، كما تم الاتفاق على إمكانية اعتماده كأساس لتنظيم جلسة سنوية لتتبع وتقييم السياسات العمومية.

د. تقييم السياسات العمومية

تعتبر هذه الآلية من أهم مستجدات الدستور الجديد المتعلقة بالدور الرقابي للبرلمان، وقد ألح ممثلو الفريق بمكتب المجلس على ضرورة تفعيلها، وهو ما دفع مكتب المجلس إلى اعتماد التصور الذي جاءت به لجينة مراجعة النظام الداخلي.

وقد كان الهدف من إفراد باب خاص في النظام الداخلي لتتبع وتقييم السياسات العمومية تفعيل هذه الآلية الرقابية الحديثة، غير أن ملاحظة المجلس الدستوري بخصوص طبيعة الجلسة العمومية المتعلقة بهذا المجال ألزمت المكتب بضرورة مراجعة بعض المواد لتصبح مطابقة للدستور.

وعلى هذا الأساس، فقد تداول مكتب المجلس مرارا في موضوع عقد جلسة عامة لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها تطبيقا لأحكام الفصل 101 من الدستور، وقرر إجراء تشاور في شأنها مع كل من السيد رئيس الحكومة و رئيس مجلس المستشارين، وذلك بعد تعديل المواد المعنية بملاحظة المجلس الدستوري.

هـ. الاستعانة بالمجلس الأعلى للحسابات

على إثر المبادرة التي أقدم عليها فريق العدالة والتنمية، والمتعلقة بطلب مراسلة المجلس الأعلى للحسابات من أجل افتحاص صندوق المقاصة ومراقبة وتدقيق طرق صرف أموال دعم المحروقات، فقد ناقش مكتب المجلس مختلف الحيثيات الدستورية المتعلقة بالطلب وبمدى تلاؤمه مع النظام الداخلي.

وقد حرص ممثلو الفريق بمكتب المجلس على ضرورة الاستجابة للطلب من أجل تمكين البرلمان من الاستعانة بهذه الهيأة العليا للرقابة على المال العام بالمغرب، بما يسمح بممارسة الدور الرقابي بشكل أكثر فعالية.

وقد قرر مكتب المجلس، بعد مناقشة الطلب في اجتماعين متتاليين، على توجيه المراسلة للمجلس الأعلى للحسابات، وهو ما تم فعليا خلال شهر يوليوز الماضي.

ومن شأن هذه الآلية أن تتيح للمجلس الأعلى للحسابات إمكانية أكبر لمساعدة البرلمان على أداء مهامه الدستورية، وتمكين الفريق من ممارسة دوره الرقابي بشكل مباشر وعبر الآليات والمؤسسات الدستورية الأخرى.

3. الدبلوماسية البرلمانية

يعتبر ترشيد وتفعيل الدبلوماسية البرلمانية من أهم انشغالات ممثلي الفريق داخل المكتب، وقد تم بهذا الخصوص الوقوف على مجموعة من مكامن الخلل والضعف في الدور الدبلوماسي للمجلس، كما حرص ممثلو الفريق بالمكتب على تطوير الأداء الدبلوماسي للمجلس، وعلى فعالية الوفود والشعب ومجموعات الصداقة البرلمانية.

وفي هذا السياق، فقد أشرف مكتب المجلس على ضمان حقوق الفرق سواء على مستوى التمثيل النسبي في الشعب الدبلوماسية للبرلمان، أو على مستوى المهام الدبلوماسية التي ترد على مجلس النواب.

وقد حرص ممثلو الفريق بالمكتب على ضمان استيفاء الفريق لحصته في الشعب الدبلوماسية وعلى مستوى الوفود النيابية للخارج، وذلك بما يعادل نسبة الفريق داخل المجلس، وعلى الرغم من الصعوبات السياسية التي واجهت الفريق على هذا المستوى، خاصة مع بعض حلفائه، فقد تم الحفاظ على مكتسبات الفريق وعلى حصته الكاملة في الدبلوماسية البرلمانية.

ومن أجل تطوير الأداء الدبلوماسي للبرلمان، حرص ممثلو الفريق على إثارة مسألة ترشيد المهام الدبلوماسية وتركيزها على خدمة المصالح السياسية والاقتصادية للمغرب، وعلى هذا الأساس فقد استحضر مكتب المجلس أهمية هذه المعطيات، وقرر اعتماد ورقة إطار تنظم النشاط الدبلوماسي للبرلمان، كما قرر الإعداد ليوم دراسي حول الدبلوماسية البرلمانية.

ومن جانب آخر، وفي إطار تدبيره لمجال الدبلوماسية البرلمانية، فقد عمل المكتب على جعل الشعب البرلمانية أساس العمل الدبلوماسي، كما أعطى أهمية كبرى للمهام الموزعة على الفرق البرلمانية حسب حصتها المباشرة خارج الشعب الدبلوماسية.

كما حرص المكتب على إشراك رؤساء اللجان الدائمة بشكل مستمر في المهام الدبلوماسية، كما اعتمد المكتب نظاما يسمح بإشراك فعال لرؤساء الفرق بشكل مباشر وبصفتهم في النشاط الدبلوماسي، بما لهم من وضع سياسي اعتباري خاص داخل المجلس، في حين بقي دور مجموعات الصداقة شبه مجمد نظرا لتأخر الفرق في تقديم ممثليها داخل هذه المجموعات.

فبين بداية أكتوبر 2012 ونهاية شتنبر 2013، قامت الشعب الدبلوماسية بما يفوق % 63 من المهام الدبلوماسية بالخارج، وتعتبر اللجنة المشتركة مع الاتحاد الأوربي، والجمعية البرلمانية لمجلس أوربا أهم الشعب الدبلوماسية من حيث الحضور والدور المحوري في علاقات البرلمان الخارجية، متبوعين بالبرلمان الفرنكوفوني والاتحاد البرلماني الدولي، ثم باقي الشعب البرلمانية.

وفيما يلي أنواع الشعب الدبلوماسية وعدد أعضائها وعدد ممثلي الفريق فيها:

الشعبة البرلمانية	عدد الأعضاء	أعضاءPJD
البرلمان الدولي	5	1
البرلمان العربي	3	1
البرلمان الإفريقي	6	2
الاتحاد البرلماني العربي	2	2
مجلس الشورى المغاربي	23	5
الاتحاد من أجل المتوسط	7	3
الفرانكوفونية	3	1
ج البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط	3	1
المؤتمر الإسلامي	3	1
اللجنة المشتركة CPM	8	1
حلف شمال الأطلسي	2	1
الأمن والتعاون الأوربي	2	1
ج البرلمانية لمجلس أوربا APCE	8	2
المجموع	**75**	**22**

وبالنظر لأهمية هذه الشعب البرلمانية، ولأهمية عدد أعضاء فريق العدالة والتنمية فيها، فقد حرص ممثلو الفريق في مكتب المجلس على تفعيل أدوارها ومهامها، وعلى متابعة أدائها الدبلوماسي من داخل مكتب المجلس، كما حرصوا على إثارة جميع الصعوبات والإشكالات المرتبطة بها.

وبمقابل ذلك حرص المكتب على تفعيل دورها الدبلوماسي مما جعلها الأداء الدبلوماسية الأساسية لمجلس النواب، بحيث قامت هذه الشعب بأزيد من 60 مهمة دبلوماسية خلال السنة التشريعية الثانية، توزعت بين المشاركات بكامل أعضائها، أو ببعض ممثليها في أشغال اللجان التابعة للمنظمات الدولية المعنية، وذلك بما معدل ثلاث أعضاء في كل مهمة برلمانية لهذه الشعب، مما يعني أزيد من 180 مهمة/نائب.

وعلى مستوى حصص الفرق خارج الشعب البرلمانية، فقد قام مكتب المجلس بتوزيع المهام الدبلوماسية حسب التمثيل النسبي وباستحضار التنوع بين الأغلبية والمعارضة من جهة، وبضمان حد أدنى من التمثيلية النسوية.

وتمثل المهام الدبلوماسية المنظمة في إطار التمثيليات المباشرة لحصص الفرق ما يوفق % 20، بما عدده 26

وفدا برلمانيا، ويضم في مجموعة 103 نائبا ونائبة. مما يمكن من مساهمة أكبر عدد من النواب والنائبات في المهام الدبلوماسية لمجلس النواب.

وتوزع النسبة الباقية على المهام الخاصة بتمثيل رئاسة مجلس النواب، والمهام الخاصة التي تضم رؤساء الفرق ورؤساء اللجان الدائمة بالمجلس بصفاتهم تلك.

أما مجموعات الصداقة، وعلى الرغم من أهميتها السياسية، فقد بقيت دون مستوى التطلعات، ولم تشارك إلا في مهام دبلوماسية محدودة (ألمانيا – إسبانيا...) نظرا لتأخر التشكيل النهائي لأعضائها.

فباستثناء فريق العدالة والتنمية، فقد تأخرت جميع الفرق في إرسال تعييناتها لعضوية مجموعات الصداقة، وذلك على الرغم من المراسلات المتعددة المواجهة لها بهذا الخصوص. ولم يتم الانتهاء من تجميع ممثلي الفرق في هذه المجموعات إلا قبل أسبوعين، وقد قام المكتب بإعداد مطبوع يضم جميع المجموعات بتشكيلاتها النهائية، وتم توزيع نسخ من المطبوع على جميع الفرق النيابية.

4. العلاقة مع المؤسسات الدستورية

إضافة إلى المهام والاختصاصات الدستورية الأساسية للبرلمان، فقد عمل المكتب على فسح المجال للتعاون والانفتاح على المؤسسات الدستورية الأخرى، بما يمكن مجلس النواب من الاضطلاع بمهامه على أكمل وجه.

فقد حرص المكتب على عقد جلسات سنوية مع السيد رئيس الحكومة، لمناقشة مختلف القضايا المتعلقة بعمل السلطتين التشريعية والتنفيذية، كما بادر المكتب للتنسيق مع الحكومة في عدد من القضايا والأنشطة.

وبمقابل ذلك حرص مكتب المجلس على توثيق علاقات التعاون مع المؤسسات الدستورية الأخرى.

وبالتالي فقد عمل المكتب على ضمان حضور ومساهمة مجلس النواب في عدد من القضايا المرتبطة بمهامه واختصاصاته:

أ. الحكومة

- المشاركة في ندوة منظمة من قبل وزارة التشغيل والتكوين المهني، يوم 14 يناير 2013 حول موضوع «حماية حقوق الإنسان مسؤولية دولية ووطنية»؛
- المشاركة في ورش الحوار الوطني حول «المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة».

ب. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

- حضور أعمال الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المنعقدة يوم الخميس 27 شتنبر 2012.
- مشاركة مجلس النواب في الدورة العشرين العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المنعقدة يوم الثلاثاء 23 أكتوبر 2012؛
- المشاركة في الدورة 21 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المنعقدة يوم الخميس 29 نونبر 2012.
- المشاركة في الدورة السابعة والعشرون العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المنعقدة يوم الخميس

30 ماي 2013 بالرباط وذلك للمصادقة على مشروعي التقرير والرأي حول موضوع «حكامة المرافق العمومية».

- طلب دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بخصوص تتبع السياسة الاجتماعية في الجانب المتصل بتجربة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وقد أعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه الدراسة وأحالها على المجلس، وتم تعميمها على كافة الفرق، ويمكن أن تكون أساس جلسة تتبع وتقييم السياسات العمومية.

- بناء على طلب فريق العدالة والتنمية، قرر مكتب المجلس، إحالة مشروع قانون رقم 18.12 المتعلق بحوادث الشغل على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لإبداء رأيه بخصوصه.

- شارك مكتب المجلس في الدورة الثامنة والعشرين العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المنعقدة يوم الخميس 27 يونيو 2013.

- المشاركة في الدورة التاسعة والعشرون العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المنعقدة يوم الخميس 25 يوليوز 2013.

ج. المجلس الدستوري:

- المشاركة في الندوة العلمية التي نظمها المجلس الدستوري بالرباط يومي 29 و30 نونبر 2012 بشراكة مع لجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا وتنظيم حفل عشاء على شرف الضيوف.

- تدارس مكتب المجلس الرسالة الواردة على رئاسة المجلس من طرف السادة النواب: عبد الواحد الأنصاري، عبد الله بووانو و علي كبيري، حول طلب تجريد رئيس جهة مكناس تافيلالت السيد النائب سعيد شبعتو من صفة نائب برلماني بناء على المادة 17 (الفقرة الأخيرة) من القانون التنظيمي 27.11، وقرر المكتب إدراج الحالات المشابهة وإحالتها جميعا على المجلس الدستوري من أجل البت فيها (جهة مكناس تافيلالت، جهة طنجة تطوان، وجهة الحسيمة تاونات تازة).

- وقد توصل مجلس النواب بعدها بقرار المجلس الدستوري رقم 913 الذي صرح بموجبه بكون حالة التنافي بين عضوية السادة سعيد شبعتو ورشيد الطالبي العلمي ومحمد بودرا بمجلس النواب وبين ممارستهم لمهام رئاسة مجالس الجهات غير قائمة حاليا.

د. هيآت ومؤسسات الحكامة وحقوق الإنسان

- المشاركة في الورشة المنظمة يوم الخميس 31 يناير 2013 من طرف مجلس المنافسة حول: «المنافسة في المهن الحرة المقننة: المحاماة، التوثيق العصري، الخبرة المحاسبتية، والطب الخاص نموذجا»

المحور الثاني: تدبير وتسيير المجلس وشؤون النواب

حرص مكتب المجلس على ضمان السير العادي والطبيعي للمجلس، وأشرف على مختلف التدابير المتعلقة بالتسيير الإداري والمالي لتمكين المؤسسة التشريعية من أداء مهامها على أكمل وجه.

فإضافة إلى المهام الدستورية التي حرص المكتب على سيرها العادي والطبيعي، فقد عمل مكتب المجلس على توفير الإمكانات المادية والبشرية التي تتيح لمجلس النواب ممارسة أدواره التشريعية والرقابية والدبلوماسية بشكل أكثر فاعلية، كما عمل على ضمان استمرارية نشاط جميع مرافق ومكونات المجلس، وعمل على دعمها بالوسائل المادية والبشرية المتاحة.

ومن أجل تجاوز نقص الموارد المالية والبشرية، فقد حرص المكتب على عقد لقاء مع السيد رئيس الحكومة، من أجل ضمان تمكين المجلس من وسائل العمل الضرورية، ومن أجل مناقشة مختلف الإشكالات المرتبطة بعلاقات البرلمان بالحكومة، إضافة إلى تفادي الإشكالات المرتبطة بشؤون النواب، وقد كان اللقاء مع السيد رئيس الحكومة جد إيجابي ومكّن المجلس من تجاوز مجموعة من الإشكالات والعوائق المادية والبشرية.

ففي هذا الصدد وافقت الحكومة على تخصيص اعتمادات مالية إضافية للمجلس من أجل الإسراع بإنجاز مجموعة من المشاريع الكبرى التي كانت متوقفة خلال السنوات الماضية، وبشكل خاص البناية الجديدة (الخزينة العامة سابقا).

كما تم رفع حصة المجلس من المناصب المالية بشكل كبير على مستوى قانوني المالية لسنتي 2012 و2013، مما مكّن الفرق من وسائل بشرية هامة.

وبالإضافة إلى هذه المجالات الهامة والحيوية، فقد حرص المكتب على مناقشة مجموعة من المقترحات المتعلقة بدعم تنقل النواب وإيوائهم، وكان الهدف منذ البداية مواجهة الصعوبات التي يعاني منها النواب الممثلين للمناطق البعيدة، دون أن يعني ذلك بأي حال من الأحوال الزيادة في تعويضات النواب أو تعميم الاستفادة بشكل غير موضوعي.

1. دعم الخبرة والاستشارة من قبل الفرق النيابية

إضافة إلى الدعم السنوي الذي يوزع على الفرق النيابية حسب تمثيلها النسبي، والذي يقدر بمبلغ 4000 درهم عن كل نائب، فقد برمج مكتب المجلس اعتمادات إضافية كبيرة لتمكين الفرق النيابية من الاستعانة بالخبرات والاستشارة التقنية التي تتطلب أموالا باهضة وترهق ميزانية الفرق.

وعلى هذا الأساس اعتمد مكتب المجلس نظاما لتوزيع هذا الدعم على الفرق حسب حصتها النسبية، مع الأخذ بعين الاعتبار حدا أدنى جزافي، كما اعتمد نظاما لمراقبة صرف هذه الاعتمادات، وذلك وفق مسطرة تشاركية مع رؤساء الفرق.

فمن الناحية المسطرية، وبعد اتفاق رئيس فريق أو مجموعة نيابية مع خبير أو مستشار أو مكتب دراسات حول موضوع معين، يتم إخبار رئاسة المجلس بموضوع الدراسة أو الخبرة المنجزة، ومدة إنجاز الدراسة أو الخبرة، والجهة المكلفة بإنجازها والمبلغ المتفق عليه في حدود الاعتماد المخصص لكل فريق أو مجموعة.

ويتم تقديم كافة البيانات وإثباتات إنجاز الدراسة قبل تصفية النفقات المرتبطة بها، ضمانا لحسن استعمال الاعتمادات المالية المخصصة لها.

2. المساهمة البرلمانية من أجل التماسك الاجتماعي

قرر المكتب تطبيق هذا الإجراء بالنسبة للسيدات والسادة النواب وموظفي وموظفات المجلس طبقا لأحكام قانون المالية لسنة 2013 (المواد 56 – 267 – 273) وذلك ابتداء من شهر أبريل 2013، على أن يشمل الاقتطاع الأول الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى متم أبريل 2013 وتوجيه مذكرة في هذا الشأن إلى الفرق والمجموعات النيابية، وتعميم مذكرة على موظفي وموظفات المجلس.

3. دعم الإيواء والنقل

قام مكتب المجلس بدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بدعم تنقل النواب وإيوائهم، وبطرق صرف الاعتمادات المتعلقة بها، وقد استغرقت مناقشة هذا الموضوع عدة اجتماعات، وتم استعراض مجموعة من المقترحات المتعلقة بهذا الدعم الذي يجب أن يندرج في إطار توفير شروط العمل للنواب والنائبات، وفي هذا الموضوع أثيرت المعطيات التالية :

- التعويضات الكيلومترية.
- التعويضات حسب المناطق.
- إشكالية اللائحة الوطنية وتحديد موقع النواب الجغرافي.
- إدماج أو عدم إدماج الغلاف المالي المخصص للنقل السككي في الميزانية المخصصة للنقل والإيواء.
- التعريف بمصاريف النواب والتواصل بشأنها.
- الغياب والخصم من التعويضات.
- تحديد قاعدة موحدة كحد أدنى مشترك وتطبيق مبدأ القاسم الكيلومتري، ومراعاة توزيع النواب والنائبات حسب المناطق.
- تطبيق الأمور ذات الأولوية كمرحلة أولى «النقل عبر الطائرة وتعويضات الإقامة».
- تطبيق القاسم الكيلومتري على نواب الأقاليم الجنوبية.

وقد حرص ممثلو الفريق بالمجلس على عدم انحراف الهدف من هذا الدعم وعدم تحويل هذه الاعتمادات إلى تعويضات دائمة وعدم تعميمها بشكل يجعل منها زيادة في رواتب النواب.

وبعد إثارة ممثلي الفريق لهذه الإشكالات السياسية المتعلقة بالتصور العام لهذا الموضوع، فقد قرر المكتب فتح النقاش السياسي مع رؤساء الفرق، وعدم الحسم في شكل الدعم وانتظار البت في القضايا الخلافية، وبالأخص ما يتعلق بعدم قبول الفريق لتعميم الاستفادة من هذه التعويضات، وكذا وضع تصور متكامل لربط التعويض بمنطقة إقامة النواب من خلال تصنيف أعضاء المجلس حسب المناطق.

4. التجديد الجزئي لحظيرة سيارات المجلس

قرر المكتب الموافقة على اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالتجديد الجزئي لحظيرة سيارات المجلس، مع توفير سيارات لاستعمالها من طرف جميع السيدات والسادة أعضاء المجلس في إطار المهام الرسمية، ودون تعيين شخصي أو إسمي لهذه السيارات لفائدة أعضاء المكتب.

وعلى هذا الأساس تم اقتناء ست سيارات أواخر سنة 2012، إلا أن الإشكالات المرتبطة بعدم احترام هذا القرار أدت إلى توقيف الشطر الثاني من عملية الاقتناء، وتم التأكيد داخل المكتب من قبل ممثلي الفريق على عدم احتكار السيارات من قبل أي عضو، وهو ما سمح في نهاية المطاف بتصحيح الوضع.

5. موسم الحج

تمت مراسلة وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بهدف تخصيص عدد مهم من تأشيرات المجاملة لفائدة النواب من أجل تمكينهم من أداء مناسك الحج، وهو ما تم بالفعل هذه السنة وبعدد جد هام، مكّن الفريق من الحصول على حصة هامة من هذه التأشيرات.

6. الهيكلة الإدارية

اعتمد مكتب المجلس خلال هذه السنة هيكلة إدارية محينة، غير أنه اعتبرها هيكلة مؤقتة لحين الانتهاء من الدراسة المتعلقة بتنظيم وعمل المجلس وطرق تدبير موارده البشرية.

وقد تم ضمن الهيكلة المحينة توضيح مهام واختصاصات بعض الوحدات الإدارية التي تساهم في تطوير العمل البرلماني.

7. النظام الأساسي الخاص بموظفي إدارة مجلس النواب

يعتبر إصدار النظام الأساسي الجديد لموظفي المجلس لبنة هامة في سياق ضبط التدبير الإداري للمجلس وترشيده وملاءمته مع أحكام ومبادئ الدستور الجديد، وقد مكّن النظام الجديد من منع جميع عمليات التوظيف خارج نظام التباري وخارج الإشراف المباشر لمكتب المجلس، كما نظم بشكل دقيق طرق تحفيز الموظفين وآليات تحديد التعويضات والمنافع التي يحصلون عليها.

وقد أشرف المكتب على إعداد المقترح وتصياغة بنوده، وعلى مناقشته والتشاور بشأنه مع الحكومة، وقد حظي التصويت عليه بإجماع مكونات المجلس نظرا لأهميته وللمكتسبات الإيجابية التي يتضمنها، والهادفة إلى تأهيل وتنظيم وتحفيز الموارد البشرية بالمؤسسة التشريعية.

8. منح الموظفين

تم إقرار نظام نهائي لمنح الدورات المخولة لموظفي المجلس، ومساواتها ومماثلتها بالمنح المعمول بها في مجلس المستشارين، مقابل إلغاء كافة المنح والمنافع المادية غير النظامية، واعتماد مبادئ التراتبية والنجاعة والأداء.

9. تسوية وضعية بعض العاملين في مطعم المجلس

قرر المكتب تسوية وضعية المستخدمين المؤقتين بمطعم المجلس، عبر آلية التعاقد غير محدد المدة، بما يضمن حقوقهم المادية والاجتماعية، وبما يتلاءم مع مقتضيات الدستور الجديد والنظام الأساسي لموظفي المجلس.

10. تنظيم الزيارات لمقر المجلس

تخصيص المنصة اليمنى المقابلة لرئيس الجلسة للزوار

تخصيص المنصة اليسرى المقابلة لرئيس الجلسة للصحافة

تخصيص باقي المنصات للزوار والمندوبين

منع الدخول عند عدم توفر مقاعد شاغرة.

توجيه مذكرة توضيحية للفرق

إمكانية تخصيص قاعة المطعم لاستقبال الفائض من الزوار عند الضرورة

تقرير السيد سعيد خيرون
رئيس لجنة المالية والتنمية الإقتصادية
بمجلس النواب
برسم السنة التشريعية الثانية
2013/ 2012

يعرض هذا التقرير حصيلة أشغال لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب حيث يلخص مجهود كافة نواب الأمة أعضاء هذه اللجنة، وقد أعده الأخ سعيد خيرون بصفته رئيسا لهذه اللجنة لعرضه على أعضاء الفريق خلال إجتماعه السنوي للتقييم ولكل غاية مفيدة

حددت المادة 35 من النظام الداخلي لمجلس النواب عدد اللجان الدائمة واختصاصاتها وتأليفها، حيث نصت على تكوين لجنة المالية والتنمية الاقتصادية وحددت اختصاصاتها في دراسة المواضيع المتعلقة بقطاعات المالية، الاستثمار، تأهيل الاقتصاد، الخوصصة، المؤسسات العمومية، الشؤون العامة والاقتصاد الاجتماعي، كما حدد عدد أعضائها في 50 عضوا موزعا على الشكل التالي:

الفريق النيابي	عدد الأعضاء
العدالة والتنمية	14
الاستقلالي	8
الأحرار	7
الأصالة	6
الاشتراكي	5
الحركة	4
الدستوري	3
التقدم الديمقراطي	3
المجموع	50

كما نصت المادة 38 من على انتخاب مكاتب اللجان الدائمة وتأليفها وتحديد اختصاصاته وصلاحياته، وبتاريخ فاتح مارس 2012 انتخبت اللجنة أعضاء وأسفرت العملية على تركيبة مكتب اللجنة على الشكل التالي:

اسم النائب	المهمة	الفريق
خالد السبيع	النائب الأول	الاستقلالي
ميلودة حازب	النائب الثاني	الأصالة و المعاصرة
المهدي المزواري	النائب الثالث	الاشتراكي
عرفات عثمون	النائب الرابع	الحركة
حسن بنعمر	المقرر	الأحرار
ادريس بوطاهر	نائب المقرر	التقدم الديمقراطي
ياسر عادل	أمين اللجنة	الدستوري
محمد الزويتن	أمين اللجنة	العدالة والتنمية

اشتغلت لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بالمجلس تفعيلا لاختصاصاتها المخولة لها طبقا لأحكام الدستور وفي إطار النيابة عن المجلس في بعض الحالات، في المجالات التالية : التشريع، الرقابة، المهام الاستطلاعية.

I. اجتماعات المكتب

دأبت رئاسة اللجنة على تنظيم اجتماعات مكتب اللجنة، وذلك لجدولة أعمالها ، وقد بلغ عدد الاجتماعات خلال هذه الفترة سبعة (7) اجتماعات، و قد بلغ عدد البلاغات الصادرة عن اللجنة من أجل عقد اجتماعاتها، 70 بلاغا، منها 16 بلاغا للتأجيل.

II. التشريع

1. مشاريع القوانين

أ. مشاريع قوانين المصادق عليها :

توصلت لجنة المالية والتنمية الاقتصادية ما بين أكتوبر 2012 وشتنبر 2013 ب 19 مشروع قانون، سحب منها مشروع قانون واحد بعدما صوتت عليه اللجنة بتاريخ 23 يوليو 2013، و تم تعويضه بمشروع مرسوم، كما صادقت اللجنة على 16 مشروع قانون من بينها 5 مشاريع قوانين أحيلت خلال دورة أكتوبر 2012،و فيما يلي جرد للمشاريع القانونية المصادق عليها:

1	مشروع قانون رقم 41.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18.97 المتعلق بالسلفات الصغيرة	21 مايو 2012	و كان التصويت بالإجماع
2	مشروع قانون رقم 44.12 يتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب وبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية والهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها	21 مايو 2012	و قد تم التصويت بالإجماع
3	مشروع قانون رقم 45.12 يتعلق بإقراض السندات،	21 مايو 2012	نتيجة التصويت كانت على الشكل التالي : الموافقون: 16 . المعارضون:لا أحد . الممتنعون:7
4	مشروع قانون رقم 43.12 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل، ومشروع قانون رقم 42.12 المتعلق بالسوق الآجلة للأدوات المالية تم تكوين لجينة تقنية التي أنهت أشغالها بتاريخ 22 يناير 2013 .	26 يوليوز 2012	تم التصويت عليه بالإجماع بتاريخ 12 فبراير 2013
5	مشروع قانون رقم 42.12 يتعلق بالسوق الآجلة للأدوات المالية.	26 يوليوز 2012	بتاريخ 12 فبراير 2013 تم التصويت على مشروع القانون بالإجماع
6	مشروع قانون المالية رقم 115.12 للسنة المالية 2013.	29 أكتوبر 2012	.بتاريخ 21 نونبر 2012 تم التصويت على الجزء الأول بالنتيجة التالية: الموافقون:15 . المعارضون:8 . الممتنعون:لاأحد .بتاريخ 24 نونبر 2012 تم التصويت على الجزء الثاني بالنتيجة التالية: الموافقون:23 . المعارضون:13 . الممتنعون:لاأحد.
7	مشروع قانون رقم 85.12 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.59.301 الصادر في 24 من ربيع الآخر 1379 (27 أكتوبر 1959) في تأسيس صندوق وطني للتقاعد والتأمين.	23 نونبر 2012	تم تقديم المشروع قانون رقم 85.12 بتاريخ 15 يناير 2013
8	مشروع قانون رقم 119.12 يغير ويتمم القانون رقم 33.06 المتعلق بتسنيد الديون والقانون رقم 24.01 المتعلق بعمليات الاستحفاظ.	6 دجنبر 2012	بتاريخ 15 يناير 2013 تم التصويت على المشروع قانون بالإجماع
9	مشروع قانون رقم 64.12 يقضي بإحداث هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي.	12 دجنبر 2012	تم تقديم المشروع قانون رقم 64.12 بتاريخ 15 يناير 2013
10	مشروع قانون المالية رقم 115.12 الميزانية للسنة 2013. كما أحيل من مجلس المستشارين في قراءة ثانية.	26 دجنبر 2012	بتاريخ 26 دجنبر 2012 تم التصويت عليه
11	مشروع قانون رقم 138.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 46.02 المتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع.	26 دجنبر 2012	بتاريخ 26 دجنبر 2012 التصويت عليه
12	مشروع قانون رقم 139.12 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2010.	14 يناير 2012	

13	مشروع قانون رقم 91.12 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.216 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977 يتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد.		بتاريخ 27 فبراير 2013 تم التصويت على مشروع قانون بالإجماع
14	مشروع قانون رقم 60.13 يقضي بحل وكالة الشراكة من أجل التنمية وتصفيتها.		بتاريخ 23 يوليوز 2013 تم التصويت على مشروع قانون بالإجماع سحب من طرف الحكومة بتاريخ 7 غشت 2013
15	مشروع مرسوم بقانون رقم 2.13.650 يقضي بحل وكالة الشراكة من أجل التنمية وتصفيتها.		بتاريخ 3 شتنبر 2013 تم التصويت على مشروع مرسوم بالإجماع
16	مشروع مرسوم بقانون رقم 2.13.657 بنسخ وتعويض القانون رقم 120.12 المتعلق بإلغاء الزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل المتعلقة بالرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات والعمالات والأقاليم والجهات.		بتاريخ 3 شتنبر 2013 تم التصويت على مشروع مرسوم بالإجماع

بالإضافة إلى المصادقة على ثمانية مشاريع ميزانيات فرعية لقطاعات تدخل في اختصاصات اللجنة برسم القانون المالي 2013 حسب الجدول الآتي:

مشروع الميزانية	نتيجة التصويت
مشروع ميزانية البلاط الملكي	الإجماع
مشروع ميزانية مجلس النواب	الإجماع
مشروع ميزانية مجلس المستشارين	الإجماع
مشروع الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة	الموافقون 23 ، المعارضون 13، المتنعون لا أحد
مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي	إجماع
مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الاقتصاد والمالية	الموافقون 23 ، المعارضون 13، المتنعون لا أحد
مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	الموافقون 23 ، المعارضون 13، المتنعون لا أحد
مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط	الموافقون 23 ، المعارضون 13، المتنعون لا أحد

2. مشاريع قوانين قيد الدراسة

وما زالت اللجنة لديها سبعة مشاريع قوانين قيد الدرس شرعت في دراسة 5 منها كما هو مبين في الجدول الآتي:

مشروع قانون رقم 82.12 يقضي بإحداث وتنظيم «مؤسسة الأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان وزارة المالية». كما أحيل من مجلس المستشارين.	أنهت اللجنة دراسته 25 شتنبر 2013
مشروع قانون رقم 68.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 44.10 المتعلق بصفة «القطب المالي للدار البيضاء».	تم تقديمه بتاريخ 18شتنبر2013
مشروع قانون رقم 86.12 يتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	تم تقديمه بتاريخ 18شتنبر2013
مشروع قانون رقم 104.12 يتعلق بحرية الأسعار والمنافسة.	تم تقديمه بتاريخ 2 يوليوز 2013
مشروع قانون رقم 20.13 يتعلق بمجلس المنافسة.	تم تقديمه بتاريخ 2 يوليوز 2013، وشرعت اللجنة في دراسته بتاريخ 25 شتنبر 2013 إلا أن أعضاء اللجنة أجمعوا على أن تؤجل دراسة هذا المشروع قانون إلى حين الانتهاء من دراسة م ق يتعلق بحرية الاسعار والمنافسة باعتباره القانون الإطار

3. مشاريع القوانين التي لم يتم برمجتها بعد

1	مشروع قانون رقم 112.12 يتعلق بالتعاونيات. كما أحيل من مجلس المستشارين.
2	مشروع قانون رقم 78.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة.

4. مشروع قانون المالية لسنة 2013 :

تمت مناقشته في مدة لا تتجاوز الشهر حسب المعطيات التالية:

الموضوع	التاريخ/الإجراءات 2013	2012
تاريخ إحالة مشروع قانون المالية رقم 115.12 للسنة المالية 2013	الأربعاء 24 أكتوبر 2012	الأربعاء 14 مارس 2012
تاريخ إنهاء الدراسة والتصويت	االخميس 22 و الجمعة 23 نونبر 2012	الثلاثاء 10 أبريل 2012
عدد الاجتماعات	13 اجتماعا	22 اجتماعا
عدد ساعات العمل	54 ساعة	75 ساعة و40 دقيقة
عدد أيام العمل	11 يوما	14 يوما
النسبة العامة للحضور	% 47.5	68%
عدد الأسئلة المطروحة خلال المناقشة العامة	221 سؤالا	262 سؤالا
عدد الأسئلة المطروحة خلال مناقشة مواد المشروع	197 سؤالا	172 سؤالا
عدد التعديلات التي قدمت على مشروع قانون المالية برسم سنة 2013	250 تعديلا	139 تعديلا
عدد التعديلات المقبولة في إطار مشروع قانون المالية 2013	65 تعديلا	26 تعديلا
نتيجة التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية برسم سنة 2012	الموافقون: 15 المعارضون: 08 الممتنعون: 00	الموافقون: 24 المعارضون: 03 الممتنعون: 05

جدول التعديلات

الجهة أو الفريق المقدم للتعديلات	التعديلات المقدمة	التعديلات المقبولة
الحكومة	8	8
فرق الأغلبية	58	25
التجمع الوطني للأحرار	53	11
الأصالة و المعاصرة	69	11
الفريق الاشتراكي	37	3
الاتحاد الدستوري	25	7

عدد المواد المعدلة لمشروع قانون المالية لسنة 2013 : 11 مادة.

- مقارنة بين عدد مشاريع سنة 2012/2011 و 2013/2012

السنة التشريعية	2011/2012	2012/2013
عدد مشاريع بمرسوم	4	2
عدد مشاريع قوانين	8	16
المجموع	**12**	**18**

- عدد مشاريع قوانين المصادق عليها خلال سنة

السنة التشريعية	2011/2012	2012/2013
عدد مشاريع قوانين	7	16

5. مقترحات القوانين

توصلت لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمقترحات القوانين خلال الدورة المنصرمة و يتعلق الأمر بـ:

- مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم المدونة العامة للضرائب المحدثة بموجب المادة 5 من قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.232 بتاريخ 10 ذي الحجة 1427 (31 ديسمبر 2006).
- مقترح قانون بإحداث الوكالة الوطنية لتدبير أراضي الدولة.
- مقترح قانون بإحداث نظام المقاولة الذاتية.
- مقترح قانون يقضي بتعديل وتغيير الفصول 32و35 و36 و37 و38 و40 من القانون رقم 013.71 بتاريخ 12 ذي القعدة 1391 30)دجنبر1971) يحدث بموجبه نظام معاشات التقاعد العسكرية.
- مقترح قانون يقضي بتعديل وتغيير مقتضيات الفصول 28 و32 و33 و34 و35 و37 من القانون رقم 011.71 بتاريخ 12 ذي القعدة 1391 (30دجنبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية.

إلا أن اللجنة لم تعقد أي اجتماع لمدارسة مقترحات القوانين نظرا لتعدد أشغالها خلال الدورة السابقة.

وخلال هذه الدورة توصلت اللجنة بمقترحات قوانين التالية :

- مقترح قانون يقضي بتنظيم أملاك الدولة الخاصة تقدم به فريق الأصالة و المعاصرة.
- مقترح قانون في شأن توحيد أسعار غاز البوطان تقدم به الفريق الحركي بتاريخ 26 فبراير 2013.
- مقترح قانون بإحداث وكالة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لأقاليم وعمالات الجبال الأطلسية تقدم به الفريق الدستوري.
- مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيآت أخرى الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.195 بتاريخ 16 رمضان 1424 (11 نونبر 2003) تقدم به فريق العدالة و التنمية.
- مقترح قانون بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.59.269 بشأن التفتيش العام للمالية تقدم به فريق العدالة و التنمية.

و قد عقدت لجنة المالية و التنمية الاقتصادية اجتماعا بتاريخ 26 فبراير 2013 خصص لمناقشة مقترحات قوانين الست الأولى حيث تم تقديمها و تم تأجيل البت بشأنها إلى اجتماع لا حق.

السنة التشريعية	2011/2012	2012/2013
عدد مقترحات قوانين المحالة على اللجنة	5	5

6. مشروع القانون التنظيمي للمالية

فبعد تنظيم اليوم الدراسي بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية حول الموضوع بتاريخ 12 يونيو 2012. و بعد تكوين اللجينة المشتركة لتعديل القانون التنظيمي للمالية، عقدت اللجينة المعنية اجتماعاتها يومي 10 و19 يوليوز 2012 لمدارسة مسودة المشروع المقدمة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية، وتم وضع مذكرة الفرق والمجموعات النيابية حول إصلاح المشروع و إحالتها على الوزارة المعنية لإعادة تعديل المسودة وإحالة المشروع من جديد على البرلمان قصد المدارسة، و بتاريخ 12 فبراير 2013 عقدت اللجنة اجتماعا لتقدم الحكومة بتقرير حول مذكرات الفرق النيابية بخصوص إعداد مشروع قانون تنظيمي للمالية.

كما تم تنظيم زيارات عمل للاطلاع على التجربة التركية في هذا المجال خلال فترة 22 -25 مايو 2013، و زيارة أخرى حول نفس الموضوع بتاريخ 27-24 يونيو 2013.

7. الرقابة

فيما يتعلق بمواضيع المراقبة، فقد ورد على اللجنة 47 طلبا من مختلف الفرق النيابية خلال الفترة ما بين أكتوبر 2012 و شتنبر 2013، منها أربعة (4) طلبات تتعلق بمهام استطلاعية، أنهت اللجنة دراسة ثمانية (8) مواضيع مراقبة بطلب من الفرق النيابية، وموضوعين (2) تم الشروع في دراستهما في دورة أبريل 2012 وثلاث (3) مواضيع مراقبة بطلب من الحكومة.

– هذا، فقد تم عقد لقاء بمبادرة من مؤسسة القرض الفلاحي، وذلك يوم الخميس 18 أكتوبر 2012 لمناقشة موضوع «مساهمة مؤسسة القرض الفلاحي في النهوض بالقطاع الفلاحي والأنشطة المرتبطة به وانفتاح المؤسسة على المحيط الاقتصادي والإجتماعي ببلادنا».

– وبتاريخ 5 فبراير 2013 ، استمعت اللجنة إلى عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية في إطار الإعداد لتنظيم المناظرة الوطنية حول الإصلاح الجبائي ، وقد حضر بعض أعضاء اللجنة أشغال هذه المناظرة التي عقدت يومي 29 و30 أبريل 2013.

– وبتاريخ 12 مارس 2013 أنهت اللجنة دراسة موضوع التدبير المالي لمؤسسة صندوق الإيداع والتدبير.

– وبتاريخ 15 ماي 2013 أنهت اللجنة دراسة موضوع التدبير المالي لشركة الخطوط الملكية المغربية.

– وبتاريخ 16 ماي 2013 أنهت اللجنة دراسة موضوع: «الوضعية الاقتصادية ببلادنا وإجراءات وقف تنفيذ بعض اعتمادات الاستثمار المفتوحة برسم القانون المالي لسنة 2013».

– وبتاريخ 11 شتنبر 2013 انعقدت اللجنة لدراسة عزم الحكومة اعتماد نظام المقايسة في بعض أسعار المواد البترولية.

– وبتاريخ 17 شتنبر 2013 عقدت اللجنة اجتماعا، قدمت فيه الحكومة عرضا حول حول تنفيذ الستة أشهر الأولى من قانون المالية برسم سنة 2013.

– وبتاريخ 18 شتنبر 2013 عقدت اللجنة اجتماعا قدمت فيه الحكومة عرضا هم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، هذا الاجتماع جاء بناء على طلب مكتب اللجنة لتسهيل مناقشة مشروع قانون يهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

– وبتاريخ 1 اكتوبر 2013، استمعت اللجنة إلى عرض السيد الرئيس المدير العام للمكتب الوطني للمطارات، حول الوضعية المالية للمكتب.

8. الديبلوماسية البرلمانية

– خلال هذه الفترة استقبل رئيس اللجنة السيدJean-Pierre Chauffour اقتصادي بمكتب البنك الدولي بالرباط، مقترحا برنامج عمل مشترك مع لجنة المالية حول مواضيع الإصلاحات بالمغرب، كما تم التداول بشأن الملتقى السنوي الذي ينظمه البنك الدولي بتعاون مع البرلمان التركي حول دور البرلمان في تدبير المالية العمومية الذي سينعقد باسطنبول ما بين 15 و 18 أبريل 2013.

– المشاركة في اجتماع لجنة الطاقة و البيئة و المياه التابعة للجمعية البرلمانية من أجل المتوسط المنعقدة ببرلين في 10 و 11 ديسمبر 2012.

– المشاركة في اجتماع لجنة الطاقة و البيئة و المياه التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط المنعقد ببروكسيل خلال شهر أبريل 2013.

– حضور الاجتماعات الربيعية لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي ما بين 17 و 18 أبريل 2013.

– المشاركة في الندوة الدولية المنظمة ببروكسيل ما بين 6 و 8 ماي 2013 حول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للمرحلة الانتقالية في دول الربيع العربي المنظمة بشراكة مع الخارجية السوسرية، معهد كارنيجي أوروبا، البرلمان الوروبي و معهد EGMONT.

– زيارة عمل للبرلمان التركي رفقة اللجينة المكلفة بإعداد مشروع القانون التنظيمي للمالية ما بين 21 و 25 مايو 2013.

– المشاركة في اجتماع لجنة الطاقة و البيئة و المياه التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط المنعقد بستوكهولم ما بين 27 و 28 مايو 2013.

- المشاركة ما بين 6 و 8 يونيو 2013 بمقر البرلمان الألماني "البوندستاغ" ضمن القمة الدولية لـ Globe International.

- زيارة عمل للبرلمان البريطاني رفقة اللجنة المكلفة بإعداد مشروع القانون التنظيمي للمالية ما بين 22 و 25 يونيو 2013.

- استقبال يوم 13 يونيو 2013 السيد Simon Gray سايمون غراي المدير القطري، إدارة المغرب العربي و الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي.

- المشاركة في المنتدى المصرفي الإسلامي العاشر بكوالالمبور الذي نظم بماليزيا يوم 23 شتنبر 2013 .

9. اللقاءات الدراسية

- تنظيم لقاء بين أعضاء لجنة المالية ومؤسسة القرض الفلاحي بخصوص مساهمة هذه الأخيرة في النهوض بالقطاع الفلاحي والأنشطة المرتبطة به، وانفتاح المؤسسة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا. وتمثيل اللجنة في لقاءات دراسية مختلفة و قد تم هذا اللقاء بمبادرة من مؤسسة القرض الفلاحي.

10. مختلفات

- حضور لقاءات ندوة الرؤساء.

- متابعة أشغال لجنة تعديل النظام الداخلي.

- حضور مختلف اللقاءات المتعلقة بالمجال الاقتصادي من طرف مختلف المؤسسات : المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، المندوبية السامية للتخطيط....

- المشاركة في المناظرة الوطنية حول التقائية وحكامة البرامج القطاعية المنظمة من طرف الوزارة المنتدبة المكلفة بالحكامة.

11. معطيات رقمية

السنة التشريعية	2011/2012	2012/2013
عدد اجتماعات اللجنة	43	54
عدد ساعات العمل	121	190

توصيات ومقترحات اللقاء الدراسي
التقييمي لأداء الفريق
المنعقد بضاية رومي
أيام 15،16 و17 مارس 2013

1. على المستوى التشريعي

- تفعيل دور خلية التشريع.
- ضرورة تسطير برنامج واضح للتكوين.
- وضع تصور مشترك للتعامل مع مقترحات القوانين ومنهجية موحدة للاشتغال كفريق يقود الأغلبية.
- تفعيل مقترح القانون المتعلق بلجان تقصي الحقائق بتنسيق مع فرق الأغلبية ما أمكن وتسريع مسطرة المصادقة عليه.
- العمل على وضع بصمة للأداء النيابي التشريعي للفريق.
- تحديد منهجية التعامل مع المخطط التشريعي.
- تحديد منهجية التعامل مع مقترحات قوانين المعارضة.

2. على المستوى الرقابي

- تفعيل دور خلية الرقابة
- ضرورة برمجة أسئلة محلية وجهوية ضمن الأسئلة الشفوية التي تبرمج أسبوعيا للجلسة العمومية.
- محاولة تغيير طريقة إلقاء الأسئلة الشفوية (يكلف الإخوة» حيكر – أحجام» بالموضوع).
- مصداقية الأجوبة على الأسئلة واحترام الأجل الدستوري.
- مراعاة التوازن بين أعضاء الفريق على مستوى العرض والتعقيب بخصوص الأسئلة الشفوية.
- مراجعة طريقة اختيار الأسئلة الشفوية.

3. الدبلوماسية

- وضع ورقة تصورية خاصة بالدبلوماسية.
- تفعيل دور مجموعات الصداقة المغربية البرلمانية.
- تحديد الأولوية وخاصة ايلاء ملف الوحدة الترابية والقضية الفلسطينية العناية اللازمة.
- تقييم مشاركات الفريق منذ بداية الولاية.

4. الإعلام والتواصل

- تحيين الموقع الالكتروني للفريق.
- التغطية الإعلامية لعمل أعضاء الفريق باللجان النيابية.
- برمجة لقاءين دراسيين تقييميين للفريق في السنة.
- الخطاب السياسي خطاب مرجعي يرتكز أساسا على الدستور، البرنامج الانتخابي والمخطط التشريعي للحكومة، ويأخذ بعين الاعتبار سياق التحولات في مختلف الميادين.

5. العمل على مستوى الدوائر الانتخابية

- توحيد توجهات عمل النائب بالدائرة مع مراعاة المهام الجديدة في إطار الأغلبية.
- تطوير الورقة الخاصة بعمل النائب بالدائرة.
- تفعيل مكاتب الاتصال البرلماني.
- ضرورة توفير برنامج عمل بين المكتب الإقليمي والنائب البرلماني.

6. العلاقة مع أعضاء الحكومة

-أجرأة العلاقة بين الفريق النيابي وأعضاء الحكومة.
- عمل مشترك بين أعضاء الحكومة والفريق بكيفية تدعم وتدفع بالعمل الحكومي لمزيد من النجاح.
-ضرورة اهتمام الوزراء بملفات الفساد شخصيا وعدم تسليمها للغير.
- إحداث تنسيقية تجمع أعضاء دواوين الوزراء للتواصل معهم.
- مأسسة اللقاء بين الفريق وأعضاء الحكومة.
- إنجاز ميثاق تعاقد بين الفريق وأعضاء الحكومة.
- رفع تدابير قطاعية للوزراء.
- تفعيل الطاقات والخبرات المتوفرة بالفريق من قبل الحكومة.
- دعم ومساندة الحكومة للفريق من خلال تلبية المطالب وإنجازها.
- إنجاز مطبوع لإثارة المشكل لرئاسة الحكومة بوضوح واختصار.

7. العلاقة مع الأمانة العامة للحزب

-تفعيل العلاقة بين الفريق والأمانة العامة من خلال وضع آلية للتنسيق والاستشارة وتنظيم لقاءات راتبة.
-ضرورة عقد لقاء بين الأمين العام للحزب ورؤساء الجماعات المحلية أعضاء الحزب.

8. على مستوى التدبير الإداري وسير مختلف اللقاءات بالفريق

- إعادة هيكلة إدارة الفريق بما يتماشى مع التشكيلة الجديدة للفريق.
- تطوير ظروف استقبال النواب.
- تجهيز قاعة الاجتماعات باللوازم المكتبية الضرورية لتيسير عمل النواب لتوفير الظروف العامة للاشتغال.
- تعميم تقارير اجتماع مكتب الفريق الأسبوعي على أعضاء الفريق عبر البريد الالكتروني لتفادي مناقشة القضايا التدبيرية خلال اجتماع الفريق.
- تخصيص اجتماع الفريق صبيحة يوم الاثنين للتكوين والنقاش السياسي واجتماعات الشعب.

- تفعيل دور الشعب بما يتناسب وحجم ووضعية الفريق والمنسقيات الجهوية.
- تحسين جودة خدمات المطعم.

9. مختلفات

- التنسيق مع أعضاء الحزب في الغرفة الثانية وتضمين تقاريرهم لعمل الفريق مع تخصيص حصة لتقديم حصيلتهم خلال كل لقاء تقييمي.
- التعامل مع الأمازيغية كلغة مدسترة وبشكل أكثر فعالية.
- استيعاب الطاقات النسائية بالفريق.
- خلق منطق جديد كميثاق للنائب البرلماني للاجتهاد والإصلاح.
- متابعة توصيات اللقاء التقييمي السابق.
- تفعيل التنسيق بين الفريق وفرق الأغلبية.

الفهرس

مقدمة عامة 3

المحور الأول: تدبير الشأن الداخلي للفريق 5

أجهزة الفريق 6

تطوير منهجية عمل الفريق 7

مراجعة النظام الداخلي للفريق 7

لقاءات واجتماعات أجهزة الفريق 7

تخليق العمل البرلماني - المواظبة على الحضور 8

الإصرار على إنجاح التنسيق مع فرق الأغلبية 10

تكوين مستمر ولقاءات دراسية 10

التكوين 10

اللقاءات الدراسية 12

إدارة الفريق 16

المحور الثاني: الأداء النيابي للفريق 17

أداء تشريعي جيد 18

مقترحات القوانين - أداء متميز يعكس إلمام أعضاء الفريق بحاجيات المواطنين 19

حضور مهم للفريق من خلال لجنة النظام الداخلي لمجلس النواب 29

مشاريع القوانين 30

حضور رقابي متميز 46

طلبات عقد اللجان 46

المهام الاستطلاعية 48

رصيد هام من الأسئلة الكتابية والشفهية والملتمسات 50

أداء دبلوماسي مسؤول وفعال 76

زيارة تضامنية مع قطاع غزة 76

إستقبال هيآت دبلوماسية ووفود دولية 78

حصيلة إيجابية على مستوى الشعب البرلمانية الدولية 79

المحور الثالث: الأداء التواصلي والإعلامي للفريق 83
التواصل مع رئيس مجلس النواب ورئيس وأعضاء الحكومة 84
استضافة شخصيات من عالم الفكر والسياسية والاقتصاد 85
استضافة علماء ودعاة 86
استقبالات راتبة 87
قافلة المصباح في دورتها السادسة 88
الزيارات الميدانية ومكاتب التواصل 89
الاحتفاء وتكريم التلاميذ المتفوّقين 90
التواصل الإلكتروني 90
الموقع الرسمي على الأنترنت (www.pjdgroupe.ma) 90
التواصل عبر المواقع الاجتماعية 91
الفايسبوك 91
تويتر 91
يوتوب 91
منشورات الفريق 93
النشرة الداخلية والتوثيق المرئي 94
واردات وصادرات وملتمسات وبلاغات الفريق 94
تقرير ممثلي فريق العدالة والتنمية بمكتب مجلس النواب 97
تقرير السيد سعيد خيرون رئيس لجنة المالية والتنمية
الاقتصادية بمجلس النواب 113
توصيات ومقترحات اللقاء الدراسي التقييمي لأداء الفريق المنعقد بضاية رومي 122
الفهرس 126

مجلس النواب
فريق العدالة والتنمية

0537679577/79

0537679792

pjdgroupedirection@gmail.com

www.facebook.com/pjdgroupe

www.youtube.com/user/groupepjd

@pjdgroupecom